الدكتور عبد الهادي خلف

المقاومة المدنية

مدارس العمل الجماهيري وأشكاله



مؤسسة الأبحاث العربية



مكتبة
مؤمن قريش
لو وضع إيمان أبي طالب في كفة ميزان وإيمان هذا الخلق
في الكفة الأخرى لرجح إيمانه .
الإمام الصادق (ع)
moamenquraish.blogspot.com

المقاومة المدنية

الدكتور عبد الهادي خلف

المقاومة المدنية

مدارس العمل الجماهيري وأشكاله

مؤسسة الأبحاث العربية ش.م.م.
ص.ب: ٥٠٥٧-١٣ (شوران) بيروت - لبنان

* عبد الهادي خلف: المقاومة المدنية
* الطبعة الأولى، ١٩٨٨.

مؤسسة الأبحاث العربية ش. م. م.

ص. ب ١٣/٥٠٥٧ (شوران) بيروت، لبنان

هاتف: ٨١٠٠٥٥/٦، تلكس ٢٠٦٣٩ دلتا، لبنان

— IAR (RAWAFID) Ltd

P. O. Box 7047, Nicosia, Cyprus
Tel. (357) 2 - 452670, Tlx. 5223 Rawafid - Cy

* رسم الغلاف عن ملصق للاميركي لاني سوميز.
* الماكيت وتنضيد الأحرف: المجموعة الطباعية ش. م. م. (ناصر عاصي)

المحتويات

الاهداء

إلى عبير،
طفلة الشهيدة الفلسطينية نبيلة سلباق برير.
إلى عادل وهاشم،
طفلي الشهيد البحراني د. هاشم العلوي.

د. عبد الهادي خلف:

* بحراني من مواليد ١٩٤٥. حصل على درجة الدكتوراه في علم الاجتماع (١٩٧٢) من جامعة لُونْدْ السويدية، ومارس التعليم فيها (١٩٦٩- ٨ ١٩٧٣).

* انتخب عام ١٩٧٣ عضواً في المجلس الوطني (البرلمان) في البحرين.
* عمل منذ مغادرته بلاده عام ١٩٧٦ في عدد من المشاريع البحثية لحساب هيئات اقليمية ودولية.

* عضو في جمعية الاجتماعيين في السويد، وفي اتحاد الاجتماعيين لبلدان الشمال، وفي الجمعية الدولية لأبحاث السلم.

تمهيد

- ١ -

تسعى هذه الدراسة إلى عرض ومناقشة ظاهرة العمل الجماهيري، واستخداماتها كأسلوب نضالي، في ضوء مستجدات البحث العلمي وخاصة تلك التي أبرزها في العقود الماضية الباحثون في حقل السلم والنزاع (Peace and Conflict Research) .

بجانب طموحها المحدود فلا بد من الإشارة إلى أن هذه الدراسة، في شكلها الراهن، تعاني من جميع ما يعانيه حقل البحث العلمي الذي تدّعي انتسابها إليه. فأبحاث السلم والنزاع، كحقل نام من حقول العلوم الاجتماعية، ما زال جديداً وما زال الاهتمام به محصوراً في عدد قليل من الجامعات والمراكز الأكاديمية.

وتتبين انعكاسات هذه الجدّة في مختلف جوانب نشاط الباحثين في هذا الحقل بما في ذلك عدم اتفاقهم على حدوده ومواضيعه ومناهجه وأهدافه. بل وشملَ اختلافهم حتى التسمية التي تطلق عليه[1].

---

(1) Cf.
- H. Wiberg. «J.P.R. 1964 - 80 What we Learnt About Peace», *Journal of Peace Research*, Vol. 18, No. 2, 1981, PP. 111 - 148. =

وبدون إخفاء ميولنا، فإننا سنتحاشى، في هذه الدراسة، الدخول في تفاصيل السجال الدائر بين مريدي الاتجاهات الفكرية والمنهجية الرئيسية في حقل أبحاث السلم والنزاع. وبالمقابل ستتعرض هذه الدراسة، كلما كان ذلك ضرورياً، إلى ما يثيره السجال الدائر من تطوير مستمر للمفاهيم والمناهج وأساليب العمل المتعلقة بموضوع اهتمامنا المحدد: العمل الجماهيري وأشكاله واستخداماته.

- ٢ -

لعل أهم ما يمكن التوقف عنده من تطورات هو اتساع الاهتمام لدى الباحثين في حقل السلم والنزاع بأشكال العمل الجماهيري القابلة للاستخدام، وبمصداقية معقولة وإن كانت متفاوتة، كبديل أو كرديف للأشكال التقليدية من الاستعدادات الدفاعية العسكرية في عدد من البلدان وبخاصة، في شمال غربي أوروبا.

لقد أدى اتساع الاهتمام المشار إليه، والذي تشجعه المؤسسات الرسمية وبخاصة وزارات الدفاع في تلك البلدان، إلى عدة نتائج من بينها:

أولاً: توسيع دائرة الباحثين المعنيين بظاهرة العمل الجماهيري وبالمفاهيم المعرفية والظواهر الاجتماعية المرتبطة. ولقد أدى ذلك إلى تطوير مناهج البحث وأدواته، وإلى اغناء تراث العلوم الاجتماعية باطروحات واستنتاجات جديدة.

ثانياً: تقليص اطار الاهتمام بالجوانب المتعددة لظاهرة العمل

= - G. A. Lopez «A University Peace Studies Curriculum for 1990», *JPR*, Vol. 22, No. 2, 1985, pp. 117 - 128.
- A. Kemp, «Image of The Peace Field: An International Survey», *JPR*, Vol. 22, No. 2, 1985, pp. 129 - 140.

الجماهيري، وحصره، إلى حد الضِّيق، في استخداماتها كأسلوب دفاعي عن الأرض والمؤسسات، وتجاهل استخداماته الأخرى كأسلوب نضالي من أجل التغيير بشكليه الإصلاحي والثوري.

وبطبيعة الحال فإن هذه الدراسة تسعى للتركيز على انعكاسات النتيجة الأولى وتحاشي انعكاسات النتيجة الثانية كلما كان ذلك ممكناً.

- ٣ -

يحفل تاريخ منطقتنا، بما في ذلك تاريخها المعاصر، بأمثلة بارزة على استخدام العمل الجماهيري كأداة نضالية سواء في مواجهة سلطات استعمارية، أو في مواجهة أنظمة قمعية معادية للديمقراطية وللعدالة الاجتماعية.

لقد تعرضت بعض حركات العمل الجماهيري إلى الهزيمة كما تمكن بعضها الآخر من تحقيق أهدافه. وفي الحالتين فإن الاهتمام البحثي في منطقتنا ما زال قاصراً عن الخوض في هذا الموضوع رغم الحاح الحاجة إليه لتحديد أسباب وعوامل الهزيمة أو النصر. وكذلك للخروج باستنتاجات تخدم تطور النضال الجماهيري في منطقتنا.

من الممكن القول، دونما قناعة تامة، بأن نقص المعلومات الدقيقة وغياب المؤسسة البحثية المهتمة وطبيعة سُلَّم أولويات الاهتمام البحثي قد منعت حتى الآن دراسة الخبرات النضالية لانتفاضة الشعب الفلسطيني عام ١٩٣٦ والتي تضمنت أطول اضراب عام شهده العالم في تاريخه الحديث.

إلا أن هذه التفسيرات لا تصلح لقبول عدم الاهتمام البحثي[1] بتجارب

---

(١) في مقابل ذلك نشير إلى الندوة التي نظمها منتدى الفكر العربي (عمان، الأردن، نوفمبر/ تشرين ثانٍ ١٩٨٦) حول «النضال السياسي اللاعنفي». لقد ضمت الندوة عدداً من أبرز الباحثين في هذا الحقل؛ إلا أن أبحاثها عكست هذا القصور عن الاهتمام بالتجارب العربية في مجال النضال الجماهيري. بل إن غالبية الأوراق =

عربية أخرى نجحت عن طريق استخدام النضال الجماهيري في تحقيق أهدافها. ولعل أبرز هذه الأمثلة وأكثرها قرباً من الناحية الزمنية؛ نجاح القوى الوطنية والديمقراطية في السودان في إسقاط نظامي عبود (١٩٦٤) والنميري (١٩٨٥) بالرغم مما كانا يمتلكانه من قدرات غير محدودة على القمع، وبالرغم مما كانا يتمتعان به من دعم مباشر من قوى اقليمية ودولية.

- ٤ -

تشكل فكرة هذه الدراسة جزءاً من مجموعة أفكار وأطروحات طورتها مجموعة، كنت أحد أفرادها، من المهتمين بدراسة أوضاع الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، ومن المتابعين لتطور أساليب مواجهته للاحتلال الإسرائيلي ولنضاله من أجل حقوقه الوطنية المشروعة بما فيها حقه في إقامة دولته المستقلة على أرضه.

ولقد أدت الظروف التي نشأت منذ بدء الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ إلى انفراط عقد المجموعة وإلى تشتيت أفرادها بين عدة قارات. كما أدت تلك الظروف إلى بقاء بعض المشاريع البحثية في انتظار مباشرة تنفيذها. ومن بين هذه المشاريع، بحث عن أشكال العمل الجماهيري الملائمة لتعزيز نضال الشعب الفلسطيني وبخاصة مواجهته اليومية لسلطات الاحتلال وممارساتها.

وربما أسهمت الدراسة الراهنة في إعادة إحياء الاهتمام بالمشروع البيروتي وتوسيع دائرة النقاش حول المواضيع المرتبطة بالعمل الجماهيري

= المقدمة إلى الندوة تنتمي إلى تيار محدد من تيارات البحث، ألا وهو التيار الذي يتم الترويج له، بجهود مكثفة، في بلدان العالم الثالث والذي يدعو إلى اعتبار اللاعنف البديل الأخلاقي الوحيد، وليس باعتباره أحد الأدوات النضالية التي يتوجب تقييم ملاءمتها أو عدم ملاءمتها للظروف التاريخية المحددة التي تمر بها بلداننا وحركة النضال فيها من أجل تغيير الأوضاع بما يخدم مصالح شعوبها.

وأشكال المقاومة المدنية الملائمة لأوضاع منطقتنا.

- ٥ -

لا تشكل هذه الدراسة مداخلة في السجال الدائر في أكثر من محفل حول جدوى كل من الأساليب العنفية والأساليب اللاعنفية وحول المفاضلة فيما بينهما. وذلك لأن وضع حدود فاصلة بين العنف واللاعنف لا يبدو عملاً مجدياً. بل هو في الواقع تجريد ادعائي لا يأخذ بعين الاعتبار ضرورة التحليل الدقيق للظروف المحيطة بكل نزاع وللمعطيات الخاصة به وبأطرافه وخياراتهم كأساس للمفاضلة بين العنف واللاعنف. ففي ظرف تاريخي يكون العنف هو الخيار الوحيد المتاح أمام قوى التغيير الاجتماعي للوصول إلى أهدافها. بينما يكون العنف في ظرف تاريخي آخر خياراً غير عقلاني بل وسبيلاً للتدمير الذاتي لقوى التغيير الاجتماعي.

- يتعرض الفصل الأول، كمقدمة نظرية، إلى الترابط العضوي ما بين سعي كل مجتمع بشري لتحقيق الاجماع وبين بروز النزاعات الاجتماعية. باعتبار أن الأول ضرورة لاستقرار المجتمع وإعادة انتاجه مادياً ومعنوياً، وباعتبار أن الثاني ضرورة لتطوره واستمرار تقدمه. وفي سياق الفصل جرت مناقشة مفهومي الارغام والتوافق كأسلوبين رئيسيين من أساليب تسوية النزاعات الاجتماعية. كما جرت مناقشة الإجراءات المختلفة التي يتوصل المجتمع عبرها إلى تحقيق الإجماع.
- يعرض الفصل الثاني لمحة تاريخية عن تطور ظاهرة العمل الجماهيري واستخداماتها. كما يعرض أمثلة من تجارب تاريخية ومعاصرة برز فيها العمل الجماهيري كأداة من أدوات التغيير الإصلاحي والثوري على حد سواء.
- يتعرض الفصل الثالث لمناقشة مفهوم «العمل الجماهيري» بهدف تحديد

معانيه المتداولة وكذلك بهدف تحديد مصادر التأثير وأشكال بروزها في التيارات الفكرية المختلفة التي يتبناها الباحثون العاملون في هذا الحقل.

- وفي الفصل الرابع جرت مناقشة المقاومة المدنية كشكل من أشكال العمل الجماهيري. وكذلك مناقشة اشكالية العنف واللاعنف من منظور أن المفاضلة بين الأسلوبين لا يمكن أن تكون مفاضلة مطلقة، بل لا بد أن تقوم على تقييم علمي لمعطيات كل حالة وكل ظرف تاريخي.
- ويعرض الفصل الخامس للاستراتيجيات والتكتيكات المطروحة أمام المقاومة المدنية مع عرض لأوجه تشابهها واختلافها مع تلك الاستراتيجيات والتكتيكات المتداولة في التراث العسكري.
- ويعرض الفصل السادس تلخيصاً ومناقشة لآراء ثلاثة من أبرز الباحثين المعنيين بأساليب عمل المقاومة المدنية وخططها ضمن ما يمكن تسميته بمستلزمات بدء حركة مقاومة مدنية ذات مصداقية.
- أما الفصل السابع فيتضمن الاستنتاجات ذات العلاقة المباشرة ببناء حركة مقاومة مدنية تسعى لإحداث تغيير جذري.

- ٦ -

تعتمد الدراسة الراهنة، في أجزاء رئيسية منها، على بحث قمت باعداده بتكليف من «مؤسسة الخبراء العرب» عام ١٩٨٦، وكجزء من دراسة شاملة حول مختلف جوانب الحياة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

كما اعتمدت الدراسة على ترجمتنا غير المنشورة لتقرير أصدرته وزارة الدفاع السويدية عام ١٩٨٤ يلخص أعمال اللجنة الخاصة بدراسة جدوى العمل المدني كأسلوب مكمل للاستعدادات الدفاعية السويدية.

كما استفادت هذه الدراسة من الكثير من الملاحظات التي تفضل بها زملاء ناقشوا البحث والتقرير سابقي الذكر. فلهم مني الشكر الجزيل.

الفصل الأول:

مداخلة في نظرية النزاع

يتجه كل مجتمع بشري، حال نشأته، إلى الانقسام إلى مجموعات تتفاوت قدراتها على الوصول إلى الموارد المتاحة لذلك المجتمع والاستفادة منها. بيد أن الأشكال البسيطة لذلك التفاوت الأولي سرعان ما تصبح أشكالاً معقدة ومتشعبة المصادر والتأثيرات كلما تطور ذلك المجتمع وبرزت مؤسساته وتبلورت قيمه وثقافته وأشكال وأساليب إعادة إنتاج علاقاته الاجتماعية.

فمع هذا التطور يتكرس التفاوت الاجتماعي ويتخذ أشكالاً أكثر صلابة ووضوحاً ببروز الحدود المتعارف عليها اجتماعياً لدور كل فئة ومكانتها، علاوة على أشكال وأساليب وقنوات تفاعلها مع الفئات الأخرى ضمن المجتمع ذاته. وبطبيعة الحال فإن ما هو متعارف عليه كحدود لدور فئة من الفئات الاجتماعية ومكانتها، ينطبق على أفرادها.

تشكل هذه العملية أساس نظام التراتبية الاجتماعية Social Stratification حيث تتحدد مواقع الأفراد ومكاناتهم وانتماءاتهم ضمن الفئات والشرائح التي ينقسم إليها المجتمع المعني، كما تتحدد، عبرها، أساليب التفاعل الاجتماعي وقنواته المقبولة.

من جهة ثانية فإن استمرار المجتمع، واستمرار نظام التراتبية

الاجتماعية، يتطلبان حداً أدنى من تبادل المنافع ما بين الفئات والشرائح المكوِّنة لذلك المجتمع . فبدون بروز هذا الحد الأدنى المقبول لدى الفئات والشرائح الاجتماعية فليس ثمة مجال للحديث عن حياة اجتماعية .

في الوقت الذي تتنافس فيه الفئات الاجتماعية على الاستفادة من الموارد المتاحة لمجتمعها، والاستحواذ عليها ووسائل التحكم فيها، فإن كل فئة من هذه الفئات تجد نفسها في حاجة إلى الدخول في عمليات تبادل مع الفئات الأخرى[١].

يبرز التنافس/ التبادل كخاصية عامة لجميع المجتمعات البشرية وبغض النظر عن مستوى تطورها وتطور علاقات الإنتاج فيها. وكما يشير بلاو[٢] Blau فإنه :

«حتى بين القبائل الصغيرة والبسيطة يعتمد التلاحم الاجتماعي على التمايز البنيوي. فهنا تصبح بنية القرابة هي الشكل الرئيسي للتمايز. فعلى هذا الأساس تنقسم القبيلة إلى عشائر وإلى عائلات تشكل وحدات فرعية صغيرة إلى حد يتمكن فيه أفرادها من التواصل فيما بينهم يومياً. ويؤدي هذا التواصل المتكرر والحميم، ضمن إطار العائلة، إلى تربية أطفالها تربية اجتماعية، وينقل إليهم اللغة والثقافة المشتركة. كما انه يوفر الدعم الاجتماعي للكبار والأطفال على حد سواء. هذه العمليات الاجتماعية تجعل الأطفال، علاوة على الكبار، جزءاً لا يتجزأ من العشيرة أو القبيلة التي ينتمون إليها وذلك عن طريق نظام القرابة الذي يجمع بين عائلاتهم .

---

(١) نستخدم مصطلح التنافس/ التبادل Competition / Exchange الشائع في الكتابات الماركسية باعتباره أكثر دقة من المصطلح الأكثر شيوعاً بين دارسي علم الاجتماع : التلاحم/ التمايز Integration / Differentiation .

(2) Peter M. Blau , «Parameters of Social Structure», in P. M. Blau (ed.), *Approaches to the Study of Social Structure,* Open Books, London, 1976, p. 230

ومن هنا نقول إن الانقسام القائم على نظام القرابة يولد بدوره شروطاً لقيام علاقات اندماج اجتماعية على مستوى جميع المجموعات المكونة للقبيلة، وضمن كل مجموعة منها».

تأخذ خاصية التنافس/ التبادل صوراً أكثر تعقيداً بقدر ما تزداد درجة تطور المجتمع وتتعقّد العلاقات الاجتماعية بين الوحدات المكونة له وضمن كل منها. ففي مجتمعاتنا الطبقية المعاصرة نلاحظ أن الطبقات والشرائح والفئات التي تنقسم إليها تعكس أنماط التمايز والتنافس السائدة والأسس التي تقوم عليها. كما نلاحظ، من جهة ثانية، أن وجود هذه الطبقات والشرائح والفئات، في حد ذاته وضمن إطار مجتمع محدد، يفرض على كل منها الدخول في علاقات تبادل. وعلى الرغم من تمايزها، وعلى الرغم من تبلور هذا التمايز في صورٍ أكثر حدة كالتناقض العدائي بينها، فإن الطبقات والشرائح والفئات المكونة لمجتمع معين، تشكل مع بعضها البعض نسيجاً من العلاقات الاجتماعية التي لا يمكن بدونها استمرار ذلك المجتمع ولا إعادة إنتاج نفسه وتطوره. وتتم هذه العلاقات الاجتماعية، بجانبيها التنافسي والتبادلي، في إطار بنية اجتماعية محددة، وفي إطار هرمية محددة المعالم ومعترف بها من قِبَل الطبقات والشرائح والفئات المكونةِ لذلك المجتمع.

يتوجب التشديد على حقيقة تلازم عمليات التنافس مع عمليات التبادل (أو ما يقابلها من مرادفات شائعة كالتمايز والتلاحم) ضمن الوحدات المكونة لمجتمع من المجتمعات البشرية. فهذا التلازم بين هذين الشكلين المتضادين من أشكال التفاعل الاجتماعي، هو الأساس الذي لا بد منه لاستقرار المجتمع المعني، من جهة، ولحراكيته وتطوره من الجهة الأخرى. فبشكل عام يمكن القول ان جميع الطبقات والشرائح والفئات المكونة للمجتمع تجد لها مصلحة ثابتة في الحفاظ على حد أدنى من الاستقرار الاجتماعي بما يضمن استمرار مؤسساته وقيمه الأساسية وثقافته وقنوات

التواصل المتعارف عليها فيه. وبنفس القدر من العمومية يمكن القول بأن جميع هذه الطبقات والشرائح والفئات تجد لها مصلحة في تطوير مؤسسات مجتمعها بما يضمن استجابتها لما يستجد من احتياجات اجتماعية ناجمة عن تغيرات داخلية (كمية ونوعية الموارد المتاحة للمجتمع وأساليب التحكم فيها)، أو تغيرات طبيعية (متعلقة بطبيعة البيئة الجغرافية في منطقة استقرار المجتمع) أو تغيرات ديمغرافية، أو تغيرات خارجية (ناجمة عن كوارث طبيعية أو غزو خارجي).

بيد أن الطبقات والشرائح والفئات، باعتبارها متفاوتة القدرة على الاستفادة من الموارد المتاحة للمجتمع، ومن مؤسساته القائمة، وباعتبارها متفاوتة القدرة في التحكم في هذه الموارد والمؤسسات وإعادة إنتاجها، فإنها تختلف في مفاهيمها لأهمية كل من التنافس والتبادل، وبالتالي في تصوراتها حول أولوية الاستقرار أو أولوية التغيير.

تفترض التراتبية الاجتماعية Social Stratification وخاصة في تبلورها الطبقي Class ، أو الطائفي Caste أو العرقي Race اتجاه الفئة الاجتماعية المتفوقة نحو إخراج ما تتمتع به من امتيازات خارج الإطار المتعارف عليه لعمليات التنافس/ التبادل[1]. وبسبب هذا التطور، الذي لا نجد له استثناء تاريخياً، يتم تقليص المجالات المتاحة لعمليات التنافس والتبادل؛ كما يتم تحول الاستقرار، وباعتباره ضرورة اجتماعية متعارف عليها، إلى أداة بيد الفئة المتفوقة ويصبح السعي نحو الحفاظ عليه منهجاً ثابتاً لنشاطها وأساساً

(١) من أفضل المعالجات الاجتماعية التاريخية لهذا الموضوع ما ورد في Oliver Cox, *Caste, Class and Race*, Monthly Review Books, N. Y. 1959 يتعرض كوكس لعدة أمثلة تاريخية لطبقة (الإقطاع الأوروبي في القرون الوسطى)، ولطائفة (البراهمين في الهند) والعرق (البيض في جنوب الولايات المتحدة). ويتركز اهتمامه على الدافع المادي (الاستغلال) المغلف بدعاوى ايديولوجية (مستندة إلى الدين والتراث) لاتجاه الفئة المتفوقة للاخلال بـ «عدالة» نظام العلاقات الاجتماعية السائدة ولتبرير هذا الإخلال.

لجميع أشكال تفاعلها وتعاطيها مع الفئات الأخرى في المجتمع ذاته. وبالمقابل يصبح السعي نحو التغيير محور نشاط الفئات الأخرى التي تجد في استمرار استقرار المؤسسات القائمة في المجتمع، ولخدمة الفئة المتفوقة، إضراراً بحقوقها ومصالحها[1].

يتلازم الوعي باختلاف المصالح والتوجهات بين الفئة المتفوقة والفئات الاجتماعية الأخرى، وضمن مجتمع يتميز بالتراتبية الاجتماعية، مع تفاوت ردود فعل لدى هذه الفئات الأخرى تجاه الفئة المتفوقة. وفي ظل الهرمية التي يفترضها نظام التراتبية الاجتماعية فإن ما تتعرض له مصالح الفئات الاجتماعية الأخرى في المجتمع من أضرار نتيجة لاستمرار تفوق فئة من فئاته واحتكارها للامتيازات فيه، تتفاوت بمقدار قربها أو بعدها الاجتماعي عن الفئة المتفوقة. ونتيجة لهذا التفاوت تبرز إمكانية قيام تحالفات بين الطبقات والشرائح والفئات قد يسعى بعضها نحو استقرار الأوضاع القائمة، وقد يسعى بعضها نحو إدخال تحسينات محدودة عليها، بينما يسعى البعض الآخر نحو تغيير هذه الأوضاع تماماً.

---

(١) يشير ليْست إلى أن أغلب المحللين الاجتماعيين بدءاً من ماركس إلى بارسونز قد أكدوا أن النظم الاجتماعية يمكن أن تستمر بالرغم من وجود تناقضات جدية ومزمنة، وبالرغم من وجود مصادر للتوتر، دون أن يؤدي ذلك إلى انهيارها أو إلى اضطرارها إلى احداث تعديلات رئيسية للتخفيف من حدة التوتر فيها. كما أن مجرد التعرف على التناقضات البنيوية وتحديدها لا يكفيان وحدهما للتنبؤ باتجاه التطور وتحديد المحصلة النهائية للتغيرات التي قد تحصل. والأمر هنا كما هو الحال في القول بأن تفشي الفقر أو العنصرية أو أي شكل آخر من أشكال الاستغلال لا يعني بالضرورة حدوث حركة احتجاج جماهيرية. فمن الممكن أن الأنظمة الاجتماعية التي تعاني من توتر أن تنهار أو تتفسخ كما حدث للإمبراطورية الرومانية. ومن الممكن أن تخلق ظروف مؤاتية لانتصار حركات ثورية ناجحة. كما أن من الممكن أن يحدث تحسين في علاقاتها الداخلية بما يسمح لتقليص التوتر دونما حدوث تغيير جذري في النظام. أو أن من الممكن لهذا النوع من الأنظمة أن تستمر دون إدخال هذه التحسينات وذلك بسبب طبيعة ميزان القوى داخلها، أو بسبب غياب القاعدة اللازمة لعلاقات بنيوية بديلة.
انظر بلاو، مصدر سابق، ص ١٨٠ - ١٨١.

إلا أن هذه التحالفات الاجتماعية المتضادة لا تنشأ بشكل إرادي بل طبقاً للمعطيات المحددة لتطور كل مجتمع والعلاقات السائدة فيه والقوى المكونة له. وهذا يعني، بكلمات أخرى، أن المجتمعات البشرية تختلف فيما بينها من حيث الأشكال التي يتخذها السعي نحو الاستقرار أو التي يتخذها السعي نحو التغيير.

يتطلب الاستقرار في مجتمع ما حدا أدنى من الإجماع الاجتماعي Social Consensus باعتباره القاعدة اللازمة لشرعية مؤسساته وعلاقاته الداخلية. وبالمقابل يتطلب التغيير الاجتماعي حداً أدنى من النزاع الاجتماعي Social Conflict . وكما تتلازم في الظروف الاعتيادية لحياة المجتمع البشري عمليات التنافس مع عمليات التبادل، فكذلك تتلازم العمليات التي تؤدي إلى تحقيق الاجماع الاجتماعي مع العمليات التي تؤدي إلى تنشيط النزاع الاجتماعي.

وفي هذا المجال لا نجد اختلافاً بين المدارس الأساسية في علم الاجتماع (الماركسية والفيبرية والوظيفية)، وخاصة لجهة سعيها لتحليل أشكال بروز استمرار عدم المساواة الاجتماعية، وذلك بانطلاقها من فرضية ضمنية مشتركة بينها تقول بضرورة بروز شكل من أشكال الرفض لعدم المساواة ومظاهر التمايز القائمة على نظام التراتبية الاجتماعية. وكما يقول ليبست فإن كل مدرسة من هذه المدارس المشار إليها تنطلق من فرضية أن كل نظام هرمي هو نظام لعدم المساواة، وأن كل نظام اجتماعي يحتوي على عناصر وآليات الاستقرار والاستمرار، وفي نفس الوقت يحتوي على عناصر وآليات التغيير وعدم الاستقرار[1].

وفي ضوء ما سبق، يبدو أن الصورة الاعتيادية للمجتمع البشري ليست

(1) S. M. Lipset, «Social Structure and Social Change», in Blau, op. cit., p.173.

تلك التي تتصف بخلوها من الاجماع الاجتماعي وبعدم الاستقرار، كما أنها ليست تلك التي تتصف بخلوها من التناقضات والنزاعات الداخلية. بل إن الصورة الاعتيادية للمجتمع البشري هي تلك التي تتداخل فيها ظواهر التناقض والنزاع مع ظواهر الاجماع والاستقرار. وبكلمات أخرى، فإن الوضع الاعتيادي والطبيعي للمجتمع هو وضع يتميز بوجود توازن ما بين مساعي التغيير الاجتماعي كأسلوب من أساليب حل تناقضاته الداخلية ونزاعاته وبين مساعي ضمان استقرار المجتمع واستمرار مؤسساته عن طريق الاجماع الاجتماعي[1].

يقودنا هذا الاستنتاج إلى ضرورة التعاطي بكثير من التفصيل مع اشكاليتين تتعلقان بالنزاع وبأساليب التوصل إلى تسويته، وبالإجماع وبأساليب تحقيقه.

أولاً: النزاع وأساليب تسويته:

بادىء ذي بدء لا بد من التفريق بين شكلين من أشكال النزاع الاجتماعي: النزاع السافرOvert والنزاع الضمنيCovert . وبالنسبة للشكل الأول ليس هناك صعوبة تحليلية نظراً لأن النزاع السافر يتضمن أطرافاً محددة ومعروفة كما أن القضايا التي تكون موضوع النزاع واضحة ومعروفة سواء بالنسبة للطرفين، أو الأطراف المتنازعين، وكذلك بالنسبة للأطراف الخارجية غير المنخرطة مباشرة في النزاع.

بيد أن الصعوبة التحليلية تبدأ عند التعاطي مع النزاع الضمني، فهذا الشكل من أشكال النزاع هو شكل افتراضي يحتمل أمرين: أن يتحقق بالفعل عاجلاً أو آجلاً، أو أن لا يتحقق بالمرة. ولا نقصد بوصفنا للنزاع الضمني بأنه

---

(1) Erik Hobsbaum, «Karl Marx's Contribution to Histriography», in R. Blackburn (ed.) *Ideology in Social Science,* Vintage Books, London, 1973, PP. 273 - 80.

«افتراضي» القول بأنه نتاج تجريد ذهني لمحلل أو مراقب اجتماعي بقدر ما نقصد التشديد على أن العوامل اللازمة لتحوله نحو نزاع سافر موجودة ولكنها لم تكتمل.

وتزداد الصعوبة التحليلية بالقول بأن النزاع الضمني هو نزاع قد لا تدرك أطرافه نفسها انها معنية به. بل وتكون هذه الأطراف منخرطة في نشاط اجتماعي وأشكال تفاعل اجتماعية لا تحمل، في ظاهرها، ما يشير بشكل ملموس إلى أية سمة من سمات العلاقة النزاعية السافرة. ومع ذلك، وبالنظر إلى اختلاف مصالح هذه الأطراف، وبالنظر إلى مواقعها المتمايزة ضمن الهرم الاجتماعي القائم وما يترابط مع ذلك من تمايز علاقة كل منها بأدوات السلطة في مجتمعها ومصادر هذه السلطة، فيمكن القول بوجود تناقضات بينها يمكن أن تتحول بتوافر شروط إضافية إلى شكل من أشكال النزاع السافر.

يشدد دارسو علم اجتماع النزاع على فرضية أن عدم نشوب نزاع سافر في مجتمع هرمي ما، لا يعني أن ذلك المجتمع يخلو من أسباب النزاع. وبالمقابل يتم التشديد أيضاً على أن النزاع الاجتماعي هو نتاج اعتيادي، وطبيعي بهذا المعنى، ويجد جذوره في بنية المجتمع البشري وما تولده من اختلاف في مصالح فئاته وقيمها. إن هذا التشديد على بنية المجتمع كمصدر للنزاع يعني بطبيعة الحال الابتعاد عن التفسيرات غير العلمية، والغارقة في البحث عن جذور النزاع الاجتماعي في متاهة التحليل النفسي «مثل غريزة العدوان، أو الخطيئة الأولى، أو الطبيعة الشريرة البشرية»[1].

وفي هذا المجال نشير إلى أن من أولى الأمثلة التقليدية التي يتعلمها دارسو علم اجتماع النزاع بين السيد والعبد في مجتمعات الرق القديمة أو

---

(1) Lewis A. Coser, «Structure and Conflict», in Blau, Ibid. pp. 214 - 5.

المتأخرة. فالعلاقة بين هذين الطرفين (المتناقضين) بالتعريف) تقوم على استغلال السيد لعبده وعلى خنوع العبد إلى ذلك الاستغلال بجميع مظاهره المادية وغير المادية. وبالرغم من أن هذه العلاقة تحمل، موضوعياً، مكونات نشوب نزاع بين الطرفين إلا أن هذا قليلاً ما يحدث. وبدون تناسي العدد الكبير من الهبات وأشكال التمرد التي شهدتها بين وقت وآخر المجتمعات العبودية، فإن هذه المجتمعات كانت تتسم باستقرار نسبي كبير، كما كانت تمتلك القدرة على الاستمرار لفترات تاريخية طويلة امتدت في بعض الحالات حتى العصر الراهن من تاريخ البشرية.

ففي ظل الظروف الاعتيادية، وبدون تدخل عوامل خارجية أو أطراف أخرى، فإن العبد، وباعتباره لا يعرف بديلاً أو باعتباره لا يملك القدرة على تصور إمكانية تحقيق ذلك البديل، أو القدرة على تحقيقه، فإنه، أي العبد، يبقى دعامة لاستمرار النظام العبودي واستقراره.

وطبقاً لهذا المثال التقليدي، فإن العلاقة بين العبد والسيد، رغم أنها علاقة بين طرفين متناقضين موضوعياً وبشكل حاد، وبالرغم من توفر عدد كبير من الشروط اللازمة لنشوب النزاع بينهما، إلا أن النزاع لم ينشب وبشكل يهدد الاستمرار التاريخي للعلاقة أو لاستمرار النظام العبودي.

وضمن هذا المثال المحدد فإن عدم نشوب النزاع، أو بتعبير أكثر دقة: إن عدم تحول النزاع الضمني إلى نزاع سافر نتج عن عدم توفر عدد من الشروط التاريخية والظرفية، بما في ذلك الوعي بوجود البديل وبإمكانية تحقيقه. كما نتج عن فاعلية الأساليب المعتمدة اجتماعياً لفرض استمرار النظام العبودي والقبول به. ومن هذه الأساليب التي سنتناولها فيما بعد بتفصيل أكثر نشير إلى عمليات التلقين والقمع المادي وغير المادي والإدخال الدوري لتحسينات على شكل النظام، وفرض نمط ملائم من العزلة على

الفئات (أو الأفراد) التي يمكن أن تشكل قاعدة لمساعي تغيير النظام[١].

بطبيعة الحال فإن الأمثلة لا تنحصر في النظام العبودي لتأكيد استنتاج دارسي علم الاجتماع بأنه، كما يلخصه ليبْست «لا يمكن الحكم على استقرار مجتمع معين أو عدم استقراره بمجرد الاستناد إلى درجة الرضا التي تتولد عنه بين أفراده. إن حقيقة استمرار النظام الإقطاعي في أوروبا، ونظام الطوائف في الهند، لعدة قرون لا يعني أن غالبية الناس التي عاشت في تلك المجتمعات كانت فائقة بمراكزها الاجتماعية. ففي أوروبا كان الكثير من الفلاحين يهربون للالتحاق بما يسمى بعصابات قطاع الطرق، كما كان الكثيرون يتمردون ضد النبلاء الإقطاعيين. وعليه فإن استمرار النظام الإقطاعي على امتداد حقبة تاريخية طويلة لا يعود بالدرجة الأولى إلى درجة الرضا لدى الأفراد فيه وقناعتهم بواجباتهم وحقوقهم، بل إنه يعود في حقيقته إلى عدم توفر الظروف والعوامل اللازمة لتحول الانتفاضات الفلاحية المتفرقة والمعزولة عن بعضها البعض إلى ثورات ناجحة. فالمجتمع لا يتصف فقط بتراتبيته الاجتماعية بل وأيضاً بوجود نظام لعلاقات القوة بين مختلف الفئات الاجتماعية التي تعيش ضمن ذلك المجتمع. وعلى هذا فإن امتلاك فئة اجتماعية معينة لأغلب مصادر القوة في مجتمعها هو السبب الأكثر أهمية لما قد يتصف به من استقرار...»[٢].

---

(١) يشير لويس كوسر Coser إلى الافتراض الذي انطلق منه ماركس في تحليله لأوضاع الطبقة الفلاحية في فرنسا في القرن الماضي والى عجزها عن بناء جسم طبقي متماسك ووعي طبقي مشترك مما جعل أفرادها متشتتين مثل «بطاطس في كيس» بدلاً من أن يصبحوا كتلة متضامنة تفرض طابعها على المجتمع. كما يشير إلى تطوير ماركس إلى افتراضه هذا بالاستناد إلى تحليل بنيوي للمركز الاجتماعي للطبقة الفلاحية، ولأسباب عدم تمكنها من امتلاك الموارد اللازمة لأن تجعل ثقلها محسوساً في عمليات صراع القوى في المجتمع الفرنسي آنذاك.

المصدر نفسه، ص، ٢١٧ - ٢١٨.

(٢) ليبست، في بلاو، مصدر سابق، ص ١٨٨.

نخلص من كل ما سبق إلى أن تحول نزاع ضمني إلى نزاع سافر لا يعتمد فقط على توفر أسبابه المادية وغير المادية، بل يستلزم عوامل أخرى من بينها تبلور الإدراك لدى أحد الأطراف (أو أكثر) بعدم ملاءمة الوضع القائم لمصالحته، أو بعدم ضرورة استمرار العلاقة القائمة بينه وبين الأطراف الأخرى، أو بعدم الرغبة في استمرار شكل العلاقة القائمة. كما أن بين هذه العوامل انقطاع أو عدم ملاءمة قنوات الاتصال المعتمدة اجتماعياً بين الأطراف المعنية. كما أن بينها، وبطبيعة الحال، تدخل أطراف خارجية أو نشوء ظروف ملائمة، لم تكن متوقعة، لتبرير المطالبة بتغيير طبيعة العلاقة القائمة بين الأطراف الاجتماعية أو شكلها.

يجدر بنا توضيح أن النزاع السافر قد لا يكون في واقع الحال إلا عرضاً من أعراض نزاع ضمني. كما أنه قد يكون بديلاً عنه.

فمن المتعارف عليه بين دارسي النزاعات الاجتماعية أن أغلب النزاعات السافرة تخفي نزاعات ضمنية، دفينة في بنية المجتمع المعني، وتكون في حالة اندلاعها أكثر حدة وأعمق تأثيراً على المجتمع ومؤسساته وعلاقاته وموازين القوى فيه. كما أن من المتعارف عليه أن نزاعات سافرة تنشب بسبب لجوء طرف في نزاع ضمني إلى إشعال (أو بتعبير أدق: افتعال) نزاع سافر مع طرف ثالث (خارجي في أغلب الأحوال وليس كلها) وذلك بهدف تحاشي أو تأجيل أو منع تحول النزاع الضمني، الأكثر عمقاً، إلى نزاع سافر.

ومن الأمثلة المتكررة تاريخياً، والماثلة أمامنا في مناطق عديدة من عالمنا، على هذا النوع من السلوك لجوء نظام سياسي يعاني من أزمة بنيوية وفي ظل احتمال حدوث تغيير في ميزان القوى بين الفئات أو الطبقات الاجتماعية لغير صالح الفئة أو الطبقة المتنفذة، إلى افتعال أزمة سياسية

خارجية (أو اشتباكات حدودية أو الدخول بالفعل في مغامرة عسكرية أو شبه عسكرية ضد طرف خارجي). وفي العادة لا يكون لهذا السلوك ما يبرره سوى حاجة النظام الملحة إلى توفير بدائل تشغل الرأي العام المحلي وتسهم في خلق ظروف مؤاتية لإنجاح مساعيه الهادفة لتمتين تماسك الوحدة الداخلية، أو منع الأطراف الداخلية من بلورة مطالبها أو تصعيدها باتجاه تحويل نزاعها الضمني إلى نزاع سافر.

وبجانب الأمثلة العديدة لهذا السلوك الذي يمكن تسميته بـ «الهروب نحو الخارج»، هناك أمثلة كثيرة متكررة تاريخياً، ونشهدها في عالمنا بين وقت وآخر، على سلوك مشابه يمكن تسميته بـ «الهروب نحو الهامش». ويتمثل هذا النوع من السلوك في لجوء نظام سياسي وبسبب عوامل مشابهة لتلك التي ولدت الحاجة إلى «الهروب إلى الخارج»، وخاصة إذا كانت الطبقة أو الفئة المتنفذة التي يمثلها تواجه احتمال تبلور استقطاب اجتماعي حاد، إلى الدخول في نزاع سافر مع طرف داخلي يتصف بهامشية دوره في النزاع الضمني، أو لا تكون له علاقة مباشرة بموضوع ذلك النزاع. ولقد أصبح اعتيادياً في كثير من البلدان أن يتم «اكتشاف مؤامرات»، لا يكون لها في الواقع أي أساس جدي، لتغيير نظام الحكم أو زعزعة الاستقرار الاجتماعي. وبغض النظر عن مدى صحة اكتشاف المؤامرة، وبغض النظر عن مدى جدية تهديدها للنظام القائم، فإنه يسعى عن طريق الإجراءات الإعلامية اللازمة في مثل هذه الحالات الى تضخيم «الأخطار» التي يواجهها المجتمع ككل، وبالتالي إلى ترويج الدعوات إلى الوحدة الداخلية ورص الصفوف لمواجهة تلك الأخطار وتناسي الخلافات الداخلية. وفي الغالب تلعب الأقليات المستضعفة (القومية أو الدينية أو السياسية أو الاجتماعية) وخاصة الهامشية منها دوراً بارزاً في مجال «الهروب إلى الهامش» وذلك باعتبار أن هذه الأقليات الهامشية هي الأكثر تأهيلاً للاستخدام كأكباش فداء.

نسارع إلى التأكيد على ان هذين السلوكين الهروبيّين لا ينحصران في الأنظمة الحاكمة وحدها. فهناك العديد من الأمثلة التاريخية والمعاصرة التي تشير إلى انغماس قوًى معارضة في أنشطة تندرج بكل جدارة ضمن قائمة السلوك الهروبي.

فنتيجة لعدة عوامل، ومن بينها الصعوبات البنيوية والذاتية، نجد أن قوًى معارضة تتخلى عن مهماتها الأساسية في مواجهة النظام الذي تعارضه لتنخرط في صراعات بين فصائلها حول قضايا هامشية تتكرس مع الوقت كقضايا «استراتيجية». أو قد تقع قوى المعارضة نفسها في فخ الهروب نحو الخارج أو الهامش عن طريق اختلال سلم أولوياتها، أو عن طريق قصور أدواتها التحليلية للوضع القائم وسبل التعاطي معه وتغييره.

من الواضح أن بروز الأشكال المختلفة لهذين السلوكين الهروبيين: إلى الخارج وإلى الهامش، لا تمنع، كما تؤكد الخبرة التاريخية والأمثلة المعاصرة، استمرار النزاعات الضمنية، كما أنها لا تلغي الأسس البنيوية التي تؤهلها للتحول إلى نزاعات سافرة. إن أفضل النتائج التي يمكن التوصل إليها عبر السلوك الهروبي تتمثل في تأجيل ذلك التحول دون أن يعني ذلك منعه.

لقد أشرنا فيما سبق إلى أن كثيراً من النزاعات السافرة هي عوارض أو مؤشرات لنزاعات ضمنية وفي الحالتين لا بد من البحث بدقة وتأن شديدين عن العوامل البنيوية المسببة لها وعدم الانجرار وراء مظاهرها، علاوة على عدم الاعتماد في تحليلها على التشخيص الذاتي الذي يقدمه كل طرف متنازع لتفسير أسباب نشوب ذلك النزاع.

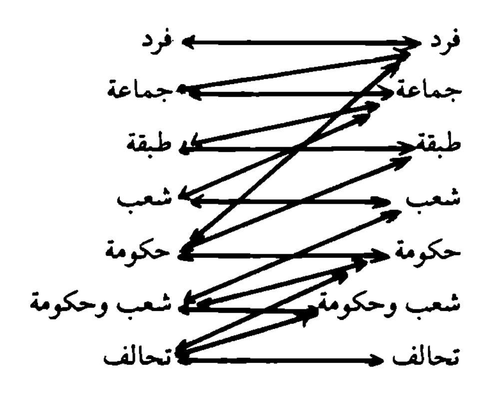
هذا يعني، وبكلمات أخرى، أن النزاع الاجتماعي هو نزاع بنيوي مرتبط ببنية المجتمع ذاتها، وبعدم قدرتها على مواكبة التغيرات التي شهدها

ذلك المجتمع. وهو، فوق ذلك كله، مرتبط بعدم قدرة بنية المجتمع ومؤسساته على إرضاء الفئات الاجتماعية غير المتنفذة بما يكفي للوصول إلى، أو الحفاظ على، الحد الأدنى اللازم لاستقرار المجتمع واستمراره.

وكلما استمرت البنية الاجتماعية القائمة غير قادرة على التلاؤم بفاعلية مع المعطيات المستجدة والمتولدة عما شهده المجتمع ككل من تغيرات، كلما تفاقم التوتر الاجتماعي وكلما ازدادت أشكال النزاع ومصادره.

واستناداً إلى مدى نجاعة أساليب معالجة الأسس البنيوية التي يقوم عليها النزاع، تتفاوت حدة أعراضه كما يتفاوت كمها وأشكالها بحيث قد تبرز في أشكال نزاعات طائفية أو قومية أو اثنية أو محلية أو فئوية... إلى آخر سلسلة الاحتمالات الممكنة.

تتلخص حالات النزاع الممكنة بالاستناد إلى أطرافها على النحو الذي يتضمنه الشكل التالي الذي وضعه برغفليت Bergfeldt [1].



(1) L. Bergfeldt, «Civilmotstånd: En Begreppsorientering och några förslag», in SOU, 1984: 10, Försvarsdepartementet, *Kompletterande motstandsformer* Stockholm, 1984, p. 88.

يتيح هذا التلخيص المعتمد على أطـراف النزاعـات الممكنـة تحـديد عددها بما لا يقل عن ستة عشر نزاعاً ممكناً، وهي النزاعات التي تقوم بين:

- فرد ضد فرد.
- فرد ضد جماعة
- فرد ضد حكومة.
- جماعة ضد جماعة.
- جماعة ضد طبقة.
- جماعة ضد شعب.
- جماعة ضد حكومة.
- جماعة ضد شعب وحكومة.
- طبقة ضد طبقة.
- طبقة ضد حكومة.
- شعب ضد شعب.
- شعب ضد حكومة.
- شعب ضد شعب وحكومة.
- شعب ضد تحالف.
- شعب وحكومة ضد شعب وحكومة.
- شعب وحكومة ضد تحالف.

من جهة ثانية يتيح التلخيص السابق لنا إمكانية إضافـة بعـد جديد لم تتناوله مناقشتنا السابقة. وهذا البعد هو النزاعات غير الاجتمـاعية، بمعنـى النزاعات التي يكون أحد أطرافها فرد أو التي تحدث بين مجتمعات منفصلة لا يجمعها إطار سياسي واحد، أو التي يكون الإطار السياسي الذي يجمعها غير مقبول من أحد الأطراف المتنازعة.

لا بد لنا هنا من إثارة الانتباه إلى أنه ولأسباب منهجية وإجـرائية تركز

تلخيصنا السابق على حالات «نموذجية» يكون فيها النزاع قائماً بين طرفين اجتماعيين لا يختلفان على شرعية أحدهما أو الآخر. ولا يختلفان فيما يتعلق بقبولهما بقواسم مشتركة تجمعهما خارج موضوع النزاع القائم. ولقد استند تركيزنا أساساً على المفهوم الفيبري حول «النموذج المثالي Ideal Type» ، وكما هو الحال مع النتاج الذهني المتأثر بماكس فيبر Max Weber فإننا لا نفترض وجوداً فعلياً وملموساً لنزاعات اجتماعية نقية كنقاء النموذج المثالي[1]:

تكمن أهمية «النموذج المثالي» في كونه المرجع الذي يعتمد عليه قياس فهمنا للنزاعات الفعلية بأشكالها التي تتبلور على أرض الواقع عاكسة ومتأثرة باختلاف الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي تنشأ منها، ومستندة إلى التباين في التراث والمخزون الثقافي وتعابيرهما النفسية والاجتماعية.

من بين ما يثيره استخدامنا لهذه الأداة الإجرائية (النموذج المثالي) من تحفظات، هناك تحفظان نود إبرازهما بشكل خاص على النحو التالي:

أ - بالنظر إلى أن النزاعات الاجتماعية لا تحدث في فراغ اجتماعي أو مكاني فإن احتمال تأثيرها أو تأثر أحد طرفيها (أو كليهما) بطرف ثالث (أو أكثر) هو احتمال واقعي تؤكده المتابعة التجريبية.

إن وجود طرف ثالث (أو أكثر) وقدرته على التأثير في شكل نشأة النزاع وطبيعته ووتيرته ومساره علاوة على التأثير في اتجاهات تسوية ذلك النزاع،

---

(١) يسعى النموذج المثالي Ideal Type إلى تكثيف الخصائص الاعتيادية للظاهرة موضوع البحث ضمن تركيبات افتراضية Hypothetical constructs تخدم غرض البحث النظري، والتجريبي في مرحلة لاحقة، وخاصة في مجال التوصل إلى تفسيرات لنشوء الظاهرة ولاستمرارها ولتطورها. وباعتباره أداة اجرائية فإن هذا التكثيف يعتمد على تلك الخصائص الاعتيادية والموجودة بالفعل وبالملموس في مختلف الأشكال والتلاوين التي تبرز فيها الظاهرة. إلا أن هذه الخصائص قد لا تجتمع في شكل واحد بذاته.

يطرح ضرورة التعاطي مع مسألة التحالفات الممكنة أو المحتملة بين أحد طرفي النزاع (أو كليهما) وطرف ثالث (أو أكثر).

فعلى سبيل المثال؛ إن اندلاع نزاع مطلبي بين عمال معمل وصاحبه حول مسألة محددة ومحصورة كمطالبتهم برفع أجورهم يطرح مسألة التحالفات. إذ يكون من المفترض في ظروف اعتيادية أن يصبح احتمال تدخل طرف ثالث (أو أكثر) احتمالاً قائماً منذ تبلور أولى بوادر النزاع. فعلاوة على الأجهزة الرسمية المعنية (وزارة العمل، الشرطة، المحكمة المختصة بالنزاعات العمالية وغيرها) هناك الصحافة ووسائط الإعلام الأخرى، وهناك الفئات الأخرى العاملة بأجر والفئات المتمولة الأخرى، بالإضافة إلى التنظيمات السياسية والمهنية وغيرها من الأطراف المحلية أو الخارجية التي تستطيع أن تلعب دوراً يزداد أهمية أو ينقص في التأثير على ميزان القوى بين الطرفين المتنازعين وبشكل ينعكس على مسار النزاع واتجاهات تسويته.

ضمن هذا المثال البسيط يسعى كل من العمال وصاحب العمل إلى تحشيد أكبر قدر من الدعم الممكن من الأطراف الأخرى غير المشاركة مباشرة في موضوع النزاع. وتنطلق هذه المساعي من افتراض عام بأن قدرة كل طرف على الخروج بأكبر قدر من المكاسب (وبالمقابل بأقل قدر من الخسائر) ترتبط بقدرتهما على الحصول على دعم طرف ثالث (أو أكثر) وبالمقابل على قدرتهما على حرمان الغريم من الحصول على ما يحتاجه من دعم طرف ثالث (أو أكثر).

ويزداد تأثير الدور الممكن أو المحتمل لدور الطرف الثالث وقدرة طرفي النزاع على الحصول على دعمه، كلما كان موضوع النزاع أكثر تعقيداً من مثالنا السابق. ففي حالة افترضنا أن النزاع يتعلق بمطالب عامة لفئة اجتماعية بكاملها وفي مواجهة فئة اجتماعية أخرى، (النزاعات الطبقية، أو

النزاعات المتعلقة بحقوق الأقليات أو الحقوق الديمقراطية والحريات العامة إلى آخره) يصبح الدور الممكن أو المحتمل للطرف الثالث (أو أكثر) أكثر أهمية وأكثر تعقيداً في نفس الوقت.

ب ـ أما التحفظ الثاني فهو قائم على أن أداتنا الإجرائية (النموذج المثالي) تستند إلى نزاعات بين طرفين ضمن وحدة اجتماعية مقبولة، في حدودها الدنيا على الأقل، من كليهما. وهذا في ظاهره، لا يشمل تلك النزاعات التي تقوم بين طرفين لا يتفقان أصلاً، في تصورهما لشرعية النظام الذي يعيشان في ظله. ولعل أبرز أمثلة هذه النزاعات تلك التي يكون أحد طرفيها حركة انفصالية قومية أو أثنية أو دينية. (كالاريتيريين في أثيوبيا أو التاميل في سري لانكا أو المسلمين في الفيليبين). أو التي يكون أحد طرفيها حركة تحرر وطني من هيمنة استعمارية أو استيطانية. (كشعوب ناميبيا وجنوب أفريقيا وفلسطين).

ومصدر التحفظ الثاني هو أن الفهم المتحصل للنزاع الاجتماعي حسبما يطرحه نموذجه المثالي يقوم على رغبة أحد الطرفين في تحسين مواقعه ضمن علاقة قائمة وضمن إطار يعترف بشرعيته ويقبل باستمراره بعدم إدخال التحسينات المطلوبة عليه. أما في النزاعات التي يكون أحد طرفيها حركة انفصالية أو حركة تحرر وطني، فإنها ما قامت إلا بسبب رفض القبول بشرعية إطار العلاقة القائمة ورفض استمرارها، وبغض النظر عن التحسينات التي قد يقبل الطرف الآخر بإدخالها على تلك العلاقة. فعلى العكس من الأشكال الاعتيادية للنزاع الاجتماعي فإن هذين الشكلين (الانفصالي والتحرري) لا يتيحان مجالاً للحديث عن تسوية بالتوافق، بل يفترضان أن الحد الأدنى لما يقبل به الطرف المقاوم هو أكثر من الحد الأقصى الذي يقبل به غريمه.

من جهة أخرى وفي ظروف نزاع بين حركة تحرر وبين نظام يرتكز على

الهيمنة الاستعمارية، أو الاستيطانية أو الاحتلال، فإن الافتراض الأولي الذي ينطلق منه التحليل هو انعدام القواسم المشتركة بين تصورات الطرفين لطبيعة نزاعهما والأشكال المقبولة لتسويته.

ضمن هذه الحالة، وبأشكالها المختلفة فإن تعاطي الأطراف المتنازعة مع بعضها البعض يقوم على استراتيجيات مستندة إلى ما هو معروف في أبحاث النزاع «بلعبة الناتج صفر»[1].

وفيما عدا هذه الاستراتيجيات القائمة على ضرورة حرمان الطرف الآخر من تحقيق أي مكسب، نود أن نشير إلى استراتيجيتين أو أسلوبين آخرين يجمعان ضمنهما سلسلة طويلة من الإجراءات التي تلجأ لها في العادة الأطراف المتنازعة. وهذان الأسلوبان هما:

١ - التوافق.

٢ - الإرغام (أو القسر).

تسعى الأطراف المتنازعة من خلال التوافق إلى إزالة أو تغيير الأسس التي يقوم النزاع عليها وذلك من خلال عمليتين متلازمتين أولهما قبول الطرف المتنفذ بادخال تحسينات وتغييرات ترضي الطرف الآخر (الذي قام بتحدي الوضع القائم) والتي يعتبرها جوهرية. وثانيهما قبول الطرف المتحدي بتكريس شرعية الوضع القائم وضرورة استمراره لمصلحة الطرفين. وبطبيعة الحال فإن التوافق لا يشترط بالضرورة أن تكون عملية إزالة أو تغيير الأسس البنيوية التي

---

(١) كما هي الغاية من غيرها من «الألعاب»، فإن الغاية من اللجوء إلى لعبة الناتج صفر Zero - sum game هو التدقيق في الاستراتيجيات الممكنة. وحسب صياغتها الأولية فإن لعبة الناتج صفر تتعلق بنزاع يكون مكسب طرف واحد فيه خسارة للطرف الآخر. وعليه يسعى كل طرف للحصول على كل شيء. وحرمان الآخر من كل شيء. وتسعى الاستراتيجيات التي يلجأ إليها كل طرف إلى الوصول إلى التقليص الأقصى Mini - Max أي تقليص الحجم الأقصى من الخسارة التي يستطيع الطرف الآخر فرضها عليه.

قام النـزاع عليهـا، عملية هادئـة أو سريعـة يتـم إنجازهـا عن طريق تغليب الحكمة، بين الطرفين، وقيامهما بحساب عقلاني لمختلف الخيارات الممكنة أو المتاحة لأي من الطرفين. ففي واقع الحال، يكون التوافق نتاج سلسلة طويلة من المواجهة السافرة أو الضمنية تتداخل فيها مختلف العوامل وقد تترافـق مع اضطرابات فعلية أو محتملة عبر لجوء طرف من الأطراف المتنازعة إلى التهديد باللجوء إليها.

وبهذا المعنى فإن التوصل إلى تحقيق التوافق بين طرفـين متنازعـين (أو أكثر) لا يعني تحقيق أحدهما الغلبة على الآخر، كما أنه لا يعني أن الأطراف المعنية بالنزاع وبالتوصل إلى التوافق قد حققت جميع الأهداف التي توختها من النزاع لحظة اندلاعه. فالنتيجة التي يتم التوصل إليها عبرالتوافق هي حالة «لا غالب ولا مغلوب»، حيث يفتـرض كل طرف فيهـا أنـه حقـق أكبـر عدد من الأهداف التي يمكن تحقيقها في ظل ميزان القوى القائم وفي ظل الظروف العامة السائدة، أو أن نفترض أن الاستمرار في النزاع وتصعيده لن يؤدي إلى نتائج أفضل.

على هذا تتطلب تسوية النزاعات عن طريق التوافق تنازلات متبادلة بين الأطراف المتنازعة. سواء أكانت هذه التنازلات فعلية وملموسة، أو شكلية، فإن ما يحدد أهميتها كأرضية للتوافق هو قبول الطرف الآخر بها واعتباره لها كتنازلات هامة.

وفي هذا المجـال لا بد من الإشـارة إلى صعوبـة حصر جميع الأسبـاب والعوامل التي تؤدي إلى قيام طرف متنازع بتقديم تنازل، والأسباب التي تؤدي إلى قيام الطرف الآخر بقبول ذلك التنازل واعتباره هاماً. وتتأتى هذه الصعوبة من تشعب هذه الأسباب والعوامل وتداخلها من جهة، ومن جهة ثانية من كونها تتأثر بالموروث الحضاري للأطراف المتنازعة تأثراً غير قابل للحساب والتعميم علاوة على تأثرها بكيفية نظر الأطراف المتنازعة لموضوع النزاع ومدى مركزيته

بالنسبة لوجودها واستمراره. ومع ذلك فإن ما يمكننا تعميمه هو أولاً، إن التوصل إلى التوافق بين أطراف متنازعة لا بد وأن يقوم على احتساب كلفة استمرار النزاع ومردوده المتوقع بالمقارنة إلى المردود المتوقع من تسويته بالتوافق. وثانياً، إنه لا يمكن التوصل إلى التوافق إذا كانت الأطراف المتنازعة (أو أحدها) تعتبر موضوع النزاع مبدئياً بحيث يتساوى التنازل في نظرها مع التسليم لإرادة الطرف الآخر، وثالثاً، إن التوصل إلى التوافق، في أغلب حالات النزاع وخاصة المستندة إلى خلل بنيوي في العلاقة القائمة بين الأطراف المتنازعة، لا يعني الغاء احتمال تكرار نشوب النزاع في المستقبل.

أما من خلال الإرغام تسعى الأطراف المتنازعة إلى التعاطي مع النزاع الاجتماعي (الضمني أو السافر) عن طريق تشجيع نمو ظروف مؤاتية لقيام أحد قطبي النزاع بالتنازل عن موقفه كلياً أو جزئياً، ومن ثم التسليم بإرادة القطب الآخر، كلياً أو جزئياً.

من المتفق عليه أن كل طرف منغمس في نزاع سافر أو ضمني يلجأ إلى تبني عدد من الإجراءات التي يتوخى منها قيام الطرف أو الأطراف الأخرى بالتنازل عن مواقفها. بيد أن هذا السلوك الاعتيادي المتمثل في قيام أطراف متنازعة بإجراءات «ارغامية»، لا يعني بالضرورة أنها لا تنوي، أو لا تضع في احتمالها، التوصل إلى تسوية عن طريق التوافق. ففي أغلب الحالات فإن هذه الإجراءات «الإرغامية» المتخذة بالفعل، أو التي يهدد طرف متنازع بالقيام بها، لا تعدو أن تكون إجراءات مساومة قائمة على رغبة في التسوية عن طريق التوافق.

أما الإرغام، بمعناه المحدد في تعريفنا السابق فإنه يرتبط بانتفاء النية، أو الإرادة، أو الإمكانية للتوصل إلى تسوية النزاع عن طريق التوافق. وفي هذه الحالة فإن الهدف الأمثل الذي يرغب الطرف المعني (أو الأطراف المعنية) في

التوصل إليه هو تنازل الطرف الآخر عن مواقفه وبشكل يسمح للطرف الأقوى بفرض إرادته وتصوراته حول شكل الخروج من حالة النزاع.

وفي حالات معينة يتمثل الإرغام في إجراءات تهدف إلى تصفية الطرف الآخر في نزاع ضمني أو سافر. بينما قد يتمثل في حالات أخرى في لجوء الطرف المتنفذ في المجتمع، ومن جانب واحد، إلى إدخال عدد من التغييرات والإجراءات التي تهدف إلى تهميش الطرف الآخر، أو إضعاف مصداقيته أو تفتيته إلى فئات متناحرة.

وبالمقابل قد يلجأ الطرف الآخر، إلى إجراءات إرغام تعمل على زعزعة الوضع القائم بحيث يقود ذلك إلى تقويض دعائم الوضع ومن ثم إزالته أو استبداله.

وفي جميع الحالات فإن الإرغام يتطلب رفض الطرفين المتنازعين لأي شكل من أشكال تسوية النزاع عن طريق التوافق. وهذا يعني أن الطرفين سيلجآن في نزاعهما إلى استراتيجيات تقوم على افتراض أن ما يحققه كل منهما من مكاسب هو خسارة للطرف الآخر. والعكس صحيح. وهذا هو ما يشار إليه باستراتيجيات لعبة الناتج صفر Zero - sum game ، التي سبق لنا ذكرها.

لا يمكن، من وجهة نظر اجتماعية، القول إن الإرغام، كما هو محدد أعلاه قادر على التعاطي مع الأسس البنيوية للنزاع الاجتماعي سواء أكان هذا النزاع ضمنياً أم سافراً. ففيما عدا الحالة الناجمة عن قيام طرف بتصفية جسدية شاملة للطرف الآخر، فإن نتائج الإرغام لا تتعدى نجاح طرف في تأجيل تسوية النزاع أو تغيير طابعه وربما أطرافه، دون أن يعني ذلك تسويته بشكل يخدم استمرار المجتمع وتطوره وتقدمه.

وقبل اختتام هذه المناقشة يجدر بنا التأكيد على ثلاث ملاحظات مررنا

بها سريعاً فيما سبق. الأولى، أن التفريق ما بين التوافق والإرغام هو تفريق مفهومي Conceptual لا علاقة له بالتقييم الأخلاقي حول أفضلية أي من الأسلوبين. فالأفضلية، كما أشرنا في مجال آخر، لا ترتبط بالموقف الأخلاقي بقدر ما ترتبط بمدى مواءمة الأسلوب المستخدم للظرف التاريخي لوضع اجتماعي محدد ولمعطياته. والثانية، أن التوافق والارغام، رغم تعارض نتائجهما والأهداف المتوخاة منهما، يستلزمان لجوء طرفي النزاع إلى مختلف الإجراءات التي تؤدي إلى تغيير قناعات الطرف الآخر ومواقفه. ومن بين هذه الإجراءات استخدام العنف المباشر أو غير المباشر، أو التهديد باستخدامه. وبطبيعة الحال فإن هذه الاجراءات قد تشمل أيضاً استخدام اللا عنف كأسلوب إلى تحقيق تلك الأهداف المتوخاة. أما الثالثة، فهي أن التوافق والإرغام يهدفان وبأساليب مختلفة إلى تحقيق استقرار المجتمع بما يضمن استمراره واستمرار التفاعل الاجتماعي بين فئاته وشرائحه.

ثانياً: الإجماع وأساليب تحقيقه:

تحدث شيشرو قبل عشرين قرناً، وضمن استعاراته من التراث الفلسفي الإغريقي عن أن «الإجماع على الحكم شرط ضروري لوجود الجمهورية واستمرارها». ولم يقف، فيما بعد، دارسو المجتمع البشري عند «الجمهورية» وحدها، بل جرى تعميم قول شيشرو ليشمل جميع المؤسسات الأخرى في المجتمع البشري.

من بين ما تتفق عليه جميع المدارس الاجتماعية، التأكيد على أهمية الإجماع كأساس ضروري من الأسس التي يقوم عليها المجتمع ويعتمد عليها استقراره واستمراره. بل إنها تتفق على أن هذا الإجماع هو أساس ضروري للحياة الاجتماعية بما فيها من تفاعل بين مؤسسات المجتمع وفئاته وشرائحه، وبما فيها من قيم وثقافة مشتركة تشكل الإطار الذي لا بد منه للتفاعل الاجتماعي

والأرضية الضرورية لإعادة انتاج المجتمع ومؤسساته.

وبالمقابل فإن ما تختلف عليه المدارس الاجتماعية هو مدى الأهمية التي يعطيها كل منها للاجماع الضروري للحياة الاجتماعية واستمرارها.

تؤكد التعريفات المدرسية لمصطلح الإجماع على أن الإجماع هو «اتفاق الآراء على موقف معين»[1] وأن هذا يتأتى عن طريق المصالح المشتركة، أو عن طريق فهم مشترك لحدود هذه المصالح واعتبارها مشتركة. وضمن صياغته التعميمية، فإن هذا التعريف لا يلغي إمكانية التوصل إلى الإجماع، بالرغم من تناقض المصالح. وقد يحدث هذا بسبب غياب الوعي بوجود تناقض المصالح، أو بسبب إعطاء تناقض المصالح القائم أهمية أقل من المردود المتوقع من التوصل إلى إجماع، أو بسبب التضحية بمصالح فردية أو فئوية في سبيل «الصالح العام».

وبطبيعة الحال فإن الإجماع، أو التوصل إلى تحقيقه، عن طريق اتفاق الآراء على موقف معين وبالاستناد إلى رؤية عامة لمصالح مشتركة بين الأفراد والفئات المعنية، لا يتم في فراغ اجتماعي وتاريخي. الإجماع هو بالضرورة نتاج البيئة الاجتماعية بكل مؤثراتها. وأساليب التوصل إلى الإجماع هي، بالمثل، وليدة تلك البيئة والمؤثرات.

وفي هذا الصدد يتوجب التأكيد على أن أساليب تحقيق الإجماع تتقاطع مع أسلوبين من أساليب تسوية النزاع التي أشرنا لهما فيما سبق: التوافق والإرغام.

قد يتطلب تحقيق الإجماع إجراءات تهدف إلى التوافق، أو إجراءات إرغامية كما سنرى فيما بعد. إلا أن هذه الإجراءات التوافقية أو الإرغامية لا تشكل إلا جزءاً من صورة معقدة لعمليات تحقيق الإجماع.

---

(1) R. Scruton, *A Dictionary of Political Thought*, Pan Reference, 1983, pp. 88 - 9.

ولا تقتصر الفوارق على هذا الجانب فحسب. إن السعي لتحقيق الإجماع ينطلق من وجود بنية متعارف عليها لعلاقات متشابكة ومتشعبة بين الأطراف المعنية. وفي أبسط أشكالها فإن هذه البنية يمكن أن تكون مؤسسة من المؤسسات الطوعية كجمعية تعاونية أو فريق رياضي. إلا أن هذه البنية تكون أكثر تعقيداً في حالة اتخاذها شكل الدولة؛ بقوانينها ومؤسساتها وأجهزتها والموارد المتاحة لها وشرعيتها الدولية.

وفي أشكالها البسيطة فإن التوصل إلى الإجماع بين أعضاء ناد أو جمعية يتم عن طريق الإقناع وتبادل المنافع المادية وغير المادية، كما قد يتم بازاحة معارضي الإجماع من العضوية أو بتخليهم عنها.

أما في حالة تنظيمات اجتماعية أكثر تعقيداً، كالعائلة أو الدولة، فإن تحقيق الإجماع يفترض اللجوء إلى شبكة معقدة ومختلفة من الإجراءات التي يسبق بعضها ولادة العضو الجديد ولا ينتهي بعضها بمجرد وفاته.

وفيما تبقى من هذا الفصل سنركز على أساليب تحقيق الإجماع ضمن دولة قائمة.

بداية يجب الاتفاق على أن المهمة الرئيسية للدولة، عبر أجهزتها، تتمثل في الدفاع عن النظام الاجتماعي القائم ضد خصومه في الداخل والخارج. وتبدو هذه المهمة مشتركة بين جميع أشكال الدولة وبغض النظر عن طبيعة النظام الإجتماعي وتوجهاته أو القوى المتنفذة فيه. إلا أنه وبطبيعة الحال، يجب التأكيد على أن هذه العوامل تؤثر بشكل مباشر في اسلوب أداء الدولة لهذه المهمة، كما أنها تقرر أهداف هذه المهمة.

يشير ثيربورن إلى أن تأثير أجهزة الدولة على العلاقات الاجتماعية يكمن في كل من ضمان قبول المحكومين بحكم الطبقة الحاكمة وبالنظام الاجتماعي القائم الذي تمثله، وفي ضمان إسهامهم في أنشطة ذلك النظام

القائم وفعاليته[1]. أي بكلمات أخرى تحقيق الإجماع وتشجيع استمراره. ويمكن تلخيص الإجراءات الهادفة لضمان كل من هذين التأثيرين عن طريق أجهزة الدولة، ضمن العناوين التالية[2].

أ - إجراءات قمعية:

تشكل القدرات القمعية التي تتوفر لأجهزة الدولة، الضمانة المثلى لحماية النظام الاجتماعي القائم. ولا تنحصر هذه القدرات القمعية في لجوء الفئة المتنفذة في المجتمع، وفي الدولة، إلى تصفية الخارجين عن الإجماع باستخدام العنف المباشر. بل إنها تشمل أشكالاً اعتيادية تتمثل في:

- منع المعارضة.
- منع قيام تحالفات بين فئات معارضة.
- الملاحقة والإرهاب.
- المراقبة.

وبطبيعة الحال فإن بروز جميع أو بعض هذه الأشكال القمعية يتقرر بمدى تطور ميزان القوى الاجتماعي وبمدى الأهمية التي توليها الفئة المتنفذة لمساعي المعارضة للخروج على الإجماع.

ب - إجراءات استبدالية:

باعتبار الدولة ممثلة تاريخية لمصالح فئات اجتماعية لا لمصالح أفراد، فإنها تمتلك إمكانيات، تتفاوت من حالة إلى حالة، على اكتشاف قنوات غير خطرة لتمرير مختلف تعابير المعارضة والتذمر الاجتماعي، وبالتالي للحفاظ على الإجماع، ومن بين هذه القنوات:

---

1) G. Therborn, *What does the Ruling Class Do when it Rules*, New Left Books, 1978, p. 219.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٢٠ - ٢٤٠.

- عزل القضايا الخلافية أو إبرازها كقضايا فردية أو تجاوزات لا يتحمل النظام مسؤوليتها، بل ويسعى لعلاجها.

- تشجيع بروز بدائل للخلاف بين القوى الاجتماعية المعارضة وضمنها. ومن أبرز الأمثلة على ذلك تشجيع الخلافات القبلية أو القومية أو الاثنية وما شابهها، بحيث يمكن تحويل أنظار هذه القوى عن القضايا الخلافية مع الفئة المتنفذة في النظام القائم.

- الهروب إلى الخارج أو الهامش (عبر مغامرة عسكرية خارجية أو افتعال مشاكل مع أقليات محلية، أو اكتشاف مؤامرة أو طابور خامس) بحيث يؤدي ذلك إلى صرف الأنظار عن القضايا الخلافية، والتضحية بأكباش فداء في سبيل الحفاظ على استمرار الإجماع.
- اتخاذ اجراءات اصلاحية، غير جوهرية في العادة، كوسيلة للوقاية من اتساع التذمر.
- توفير قنوات للتعبير عن المعارضة والتذمر بهدف منع لجوء القوى المعارضة إلى القيام بنشاطات تهدف إلى تغيير جوهري في النظام القائم.

ج - اجراءات استيعابية:

وتشمل اشكالاً ايديولوجية واقتصادية وسياسية تهدف إلى تكريس تماسك النسيج الاجتماعي وبالتالي الحفاظ على الحد الأدنى الضروري من الإجماع. ومن بين هذه الأشكال:

- اقتصادية: وتتمثل في ادخال اصلاحات اقتصادية عامة أو جزئية تهدف إلى امتصاص مظاهر التذمر الاجتماعي دون أن تؤثر بشكل جوهري على السمة العامة لعلاقات الانتاج. كما قد تتمثل في استيعاب الرموز القيادية للمعارضة في أجهزة الدولة أو المؤسسات التي تمتلكها الطبقة الاجتماعية المتنفذة.

- سياسية : وتتمثل في إدخال اصلاحات سياسية عامة أو جزئية تهدف إلى إضعاف قاعدة المعارضة وتوسيع القاعدة الاجتماعية المستفيدة من استمرار النظام القائم .
- أيديولوجية : وتتمثل بشكل أساسي ، وبالارتباط المباشر أو غير المباشر مع إجراءات اقتصادية أو سياسية في تثبيت القناعة لدى جميع ، أو غالبية ، أفراد المجتمع بأنهم كل لا يتجزأ أو أنهم أفراد في «أسرة» واحدة . ومن أبرز أدوات الاستيعاب الايديولوجي استخدام التراث والقيم الموروثة بما في ذلك الغيبيات لتأكيد الانتماء المشترك بين أفراد المجتمع ومراتبه وطبقاته . ويشمل هذا الاستخدام، بطبيعة الحال، اللجوء إلى النصوص الدينية أو إعادة تفسيرها بشكل ملائم لأغراض القيمين على الوضع القائم[1] . كما يشمل تأكيد، أو إحياء ، الانتماءات القومية أو الاثنية أو القبلية بما يسهم في تسهيل عمليات الاستيعاب الايديولوجي أو الحفاظ على تماسك النسيج الاجتماعي أو توسيع القاعدة الاجتماعية للنظام القائم .

لا بد لنا من تكرار تأكيدنا على أن مناقشتنا لمفهوم الإجماع وأساليب تحقيقه لا تستند إلى موقف تقييمي سلبي أو إيجابي . فكما هو الحال مع مناقشتنا السابقة لمفهوم النزاع وأساليب تسويته ، فإن الموقف التقييمي لا بد وأن يستند إلى تحليل محدد لظرف تاريخي محدد ولجميع معطياته .

---

(١) يشير ليبست إلى أن «أكثر الوسائل فاعلية لممارسة السلطة هو المذهب القائل بأن الفقراء يستحقون الثواب ، ولكن في الدنيا الآخرة . ففي أحيان كثيرة يسهم هذا المذهب في تحقيق الاستقرار الاجتماعي عن طريق تسهيل الاستعداد النفسي للشعور بالرضا رغم المركز الاجتماعي الدوني . ففي مثل هذه الأحيان يمكن القول أن المجتمع يعيش في حالة توازن وان كل فرد فيه راض عن وضعه ويقوم باداء «الدور الاجتماعي» المناط به . إلا أن هذا المذهب نفسه استخدم لتحدي النظام القائم عن طريق ترويج فكرة أن الفقراء هم أكثر صلاحاً من الأغنياء وأكثر استحقاقاً لمنافع هذه الدنيا . وأن الفقر يبرر القيام بالاحتجاج ضد النظام القائم ، لعمل مشروع» .
ليبست ، في بلاو ، مصدر سابق ، ص ١٨٨ .

الفصل الثاني:

من استخدامات العمل الجماهيري

يقوم تاريخ البشرية على مختلف أشكال النزاع بين المجتمعات البشرية وضمن كل منها. فالنزاع، بمعناه الاجتماعي العام، هو، بالفعل، القابلة التي يلد التاريخ على يدها ويتقدم[1]. بيد أن أشكال النزاع، كما أشرنا، تختلف في مضمونها، وفي أهدافها، وفي الأطراف المعنية مباشرة بها أو المتأثرة من اندلاعها، كما تختلف في أشكال تسويتها وفي أساليب التوصل إلى تلك التسويات.

وإذا كانت أشكال النزاع متعددة وكانت الأسباب التي تؤدي إلى اندلاعها تتباين بين ما هو حقيقي وفعلي، وبين ما هو معلن ومعروف، فإن أساليب تسويته تتمحور في نمطين رئيسيين: الأساليب العنفية والأساليب اللاعنفية. ومع أن بالإمكان القول بأن نزاعات معينة لم يمكن حلها إلا بأحد

---

(١) لا بد أن نسترعي الانتباه إلى وجود اتجاه هام في صفوف علماء الاجتماع المهتمين بموضوع النزاع الاجتماعي، لا يتفق مع الاستنتاج الذي نتبناه. فعلى سبيل المثال، يشدد بولدنغ Boulding على أننا «حتى لو استخدمنا أوسع تعريف ممكن لمصطلح النزاع فإننا سنفاجأ بأن الحصة الفعلية من النشاط الإنساني الموجهة في هذا المجال لا تزيد كثيراً عن ١٠ في المائة أو ان تعاظمت ١٥ في المائة». Kennith E. Boulding, «The Role of Conflict in the Dynamics of Society, *Current Research on Peace and Violence*, No. 3, 1986, p. 100.

هذين النمطين دون الآخر، إلا أنه يمكن القول بنفس درجة الدقة أن نزاعات أخرى لم يمكن حلها إلا بتمازج النمطين في آن معاً.

لقد تطورت عبر التاريخ البشري الأساليب العنفية لتسوية النزاعات بين المجتمعات البشرية وضمن كل منها. وعلى النقيض من ذلك ظلت الأساليب اللاعنفية كتقنية غير مطورة[1].

وفي هذا الصدد يمكن ملاحظة آثار التقدم الهائل في قدرة البشرية على استخدام الأساليب العنفية، أو التهديد باستخدامها، في مختلفة جوانب النشاط الاجتماعي، سواء أكان على مستوى العلاقة الخاصة بين فردين، أو كان على مستوى العلاقة بين التكتلات الدولية المعاصرة. ويمكن ملاحظة انعكاسات هذا التقدم في الأشكال المختلفة التي تتخذها الأساليب العنفية لتسوية النزاعات، بدءاً من الحرب النظامية ومروراً بحرب العصابات والقمع البوليسي والإرهاب الفردي وارهاب الدولة إلى آخر السلسلة وصولاً حتى مستوى العنف ضمن الأسرة.

لقد حظيت غالبية الأساليب العنفية باهتمام كبير وعلى مختلف الصعد. ففي ظل تطور العمل العنفي طوال التاريخ البشري تم تناقل الخبرات والدروس المستخلصة من الحروب والمعارك وتطورت عبر ذلك علوم الاستراتيجية وفنون التكتيك وأساليب التخطيط وأدوات تحسين الأداء.

وبالمقابل ظل العمل اللا عنفي، طوال التأريخ البشري المكتوب، هامشياً من جهة، وطاقة مهملة وعفوية مرتبطة بالصدف التاريخية من الجهة الأخرى.

لقد تلازم العنف واللاعنف، من الناحية التاريخية، وبرزا كأسلوبين

(1) Gene Sharp, *The Politics of Nonviolent Action*, Porter Sargent Publishers, Boston, 1973, p. 75.

متناقضين أحياناً ومترابطين أحياناً أخرى في مواجهة نزاعات قائمة. إلا أنه من المؤكد أن اللاعنف هو الأسلوب الأكثر انتشاراً في الماضي كما هو في الحاضر. ولعل ذلك مرتبط بقدرة البشرية على البقاء وتحاشيها الفناء عبر اللجوء المستمر إلى العنف لتسوية كل مشكلة تعترضها. ففيما لو افترضنا أن كل أو جل النزاعات الاجتماعية، قد حلت عن طريق لجوء أطرافها إلى العنف، فإننا نلغي حقيقة استمرار الحياة الاجتماعية نفسها، ونتجاهل تاريخاً طويلاً امتد آلاف السنين من الخبرة البشرية في اكتشاف التسويات والحلول الوسط وغيرها من الأشكال السلمية، بمعناها اللاعنفي، للتخلص من النزاعات.

ولا نرى أنفسنا في حاجة، هنا، للمضي بعيداً كما فعل شارب [1] للبحث عن الخبرات الإنسانية في مجال اللاعنف في التأريخ المكتوب ما قبل ميلاد المسيح. فمع إقرارنا بأهمية هذه الخبرات إلا أننا نعتقد أن إشارتنا لها ستضع موضوعنا خارج إطاره، وستدخلنا في متاهة تمحيص الدقة العلمية للمصادر التاريخية. وفي هذا الصدد لا غضاضة من التأكيد على أن أية إشارة لأحداث معينة في التاريخ البشري تفترض إعادة قراءة للمصادر المتوفرة عن تلك الأحداث بهدف نبذ كل ما هو متحيز وغير موضوعي. فالسجلات المحفوظة عن التاريخ البشري إنما اعتمد أغلبها على شهادات أناس غير مجردين من المصالح ومن الانتماء إلى فريق ضد آخر. وبطبيعة الحال فهذه مهمة تتعدى حدود قدرتنا من جهة وتتعدى، من الجهة الأخرى إطار موضوعنا.

علاوة على ذلك فإن السجلات المتوفرة عن التاريخ البشري لم تهتم بأي جانب من جوانب العمل الجماهيري، ناهيك عن العمل اللاعنفي على وجه التحديد. فمهما كانت الأسباب، ما زال التاريخ البشري المكتوب في

---

(١) المصدر نفسه، ص ٧٥ - ٧٦.

غالبيته تاريخ ملوك ودول وحروب ونزاعات وليس تاريخ شعوب و حركات اجتماعية.

وعليه ولغرض بحثنا الحالي يمكننا الاكتفاء ببعض الشواهد من التاريخ البشري الحديث رغم إقرارنا بما يعنيه ذلك من ابتسار.

تــركز أغلــب الأدبيات المعنية[1] بالحــركات الجمــاهيرية وحركات اللاعنف علـى عدد من الأمثلة، التي تتكرر في أكثر هذه الأدبيات، للحالات التي تبلورت فيها أساليب تسوية النزاع في شكل مقاومة مدنية اعتمدت على انخراط جماهير واسعة وعلى تحاشٍ متعمد لاستخدام العنف.

ومـع أن عدداً كبيراً من الحـركات الجمـاهيرية قد فشلــت في تحقيق أهدافها المعلنة إلا أن قيامها، والنجاح الذي حققه البعض منها، كان أحد مصادر التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها بلدان كثيرة. فعبر مثل هذه الحركات الجماهيرية يقدم التاريخ البشري المعاصر أمثلة بارزة على الإمكانيات الواسعة التي يتيحها النضال الجماهيري وخاصة حين تكون الجماهير ضعيفة وفي مواجهة عدو مسلح وقمعي وقادر على البطش.

انقلابات عسكرية:

ففي مواجهة انقلابات عسكرية ضد حكومات شرعية يتكرر ذكر المثال البارز الذي قدمته المقاومة الجماهيرية في ألمانيا ضد الانقلاب العسـكري الذي قاده كاب Kapp ضد جمهورية فايمر في مارس ١٩٢٠ وبهدف إعـادة الملكية إلى ألمانيا. إلا أن الانقلاب الذي شارك فيه القسم الأكبر من القوات المسلحة الألمانية بالإضافة إلى وحدات شبه عسكرية، فشل في الاستمـرار لأكثر من أسبوع نتيجة للرفض الشعبي لتقبل أوامر القائمين به. ولقد تمثل هذا

---

(١) المصدر نفسه، ص ٧٥ ـ ١٠١.

الرفض بإعلان الإضراب العام في جميع أنحاء ألمانيا وبمشاركة جميع فئات الشعب من عمال وفلاحين وحرفيين وتجار ورجال حكومة[1].

أنظمة عسكرية ديكتاتورية:

وفي مواجهة أنظمة عسكرية ديكتاتورية تذكر الأدبيات المعنية أمثلة عديدة منها، إسقاط نظام أوبيكوUbico في غواتيمالا في يوليو ١٩٤٤ بعد حكم دام لأكثر من ثلاثة عشر عاماً. فلقد توحدت جهود المعارضة للحكم الديكتاتوري، الذي لم يتوان طوال سنوات حكمه عن البطش بلا رحمة بأعدائه، للقيام بحركة تحدٍ متعددة الجوانب: إضرابات الطلبة والمعلمين، إضرابات العمال، إضرابات التجار وأصحاب العمال، مظاهرات النساء، وعرائض بتوقيعات الجمهور، إلخ. ولقد أدت هذه الحركة السلمية إلى سقوط العديد من الضحايا برصاص النظام، إلا أن صمودها طوال ثلاثة أشهر أدى إلى سقوط النظام نتيجة لعدم قدرته على الاستمرار في مواجهة تصميم ووحدة الحركة الشعبية[2].

ولقد تكرر هذا المثال في منطقتنا العربية مرتين على الأقل في السودان. ففي عام ١٩٦٤ استطاعت الحركة الجماهيرية المعارضة لاستمرار النظام العسكري الديكتاتوري أن تسقط نظام إبراهيم عبود. ولقد شارك في تلك الحركة جميع فئات الشعب المتضررة من سياسات النظام الديكتاتوري. ووصلت تعابير الحركة الى أوجها في الإضرابات والمظاهرات السلمية التي ضمت ممثلين لكل هذه الفئات بمن في ذلك قضاة المحكمة العليا في السودان.

كما شهد السودان حركة مماثلة، وإن كانت أكثر تطوراً، في ١٩٨٥

---

(١) ثيربورن، مصدر سابق، ص ٢٧٨.
(٢) شارب (١٩٧٣) مصدر سابق، ص ٩٠ - ٩٣.

وأدت إلى زعزعة نظام النميري وإلى بروز محاولة استبداله بوجوه عسكرية أخرى. إلا أن استمرار الحركة الجماهيرية أدى في نهاية الأمر، وحتى الآن، إلى إجهاض تلك المحاولة وإنهاء النظام الديكتاتوري العسكري في السودان.

أنظمة ديكتاتورية مطلقة:

وفي مواجهة أنظمة ديكتاتورية مطلقة يمكن الإشارة إلى أكثر الأمثلة قرباً إلينا من الناحية الجغرافية والزمنية والتي ما زالت تعيش في الأذهان. ألا وهو الحركة الشعبية الواسعة في إيران والتي أدت إلى إسقاط نظام الشاهنشاه وقيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية. فلا شك أن الجماهير الإيرانية كانت تواجه جهاز دولة حديثاً مستنداً إلى خبرة وقدرات قمعية عسكرية وبوليسية لم تتوان لعشرات السنين عن قمع أي صوت معارض، ولم تتوان عن استخدام البطش الدموي ضد أي تحرك جماهيري. ومع ذلك استطاعت الحركة الجماهيرية (غير المسلحة لفترة طويلة في بدايتها) التي انخرطت في صفوفها مختلف الفئات الاجتماعية أن تشكل قوة متراصة ومتماسكة تتحدى النظام وأجهزته القمعية، وأن تنتصر في النهاية. وبطبيعة الحال فإن الحركة الجماهيرية التي أدت إلى قيام الثورة الإيرانية وانتصارها ليست مثالاً يتيماً لتأكيد إمكانيات الحركة الجماهيرية (غير المسلحة) على تحدي أنظمة القمع والديكتاتورية. ولعل أبرز الأمثلة التاريخية في هذا القرن هو الحركة الجماهيرية التي ترافقت مع ثورة ١٩٠٥ في روسيا القيصرية والتي أدت في أكتوبر من السنة التالية إلى اضطرار القيصر إلى اصدار «بيان أكتوبر» الذي تضمن تنازلات جوهرية لصالح الحركة الجماهيرية. ولا شك أن خبرات هذه الحركة وإنجازاتها قد أسهمت في التمهيد لاندلاع الثورة البلشفية في ١٩١٧ وقيام أول نظام اشتراكي في العالم[1].

---

(1) V. I. Lenin, «The Lessons of the Revolution», *The Collected Works*, Vol. XVI, and =

ومؤخراً شهدت الفليبين حركة جماهيرية أسهمت في زعزعة نظام ماركوس الديكتاتوري، ولقد تسارعت الأحداث بشكل كاد يؤدي، لولا التدخل الأميركي وتشجيعه للمؤسسة العسكرية الفليبينية على التخلي عن ماركوس وعدد من رموز نظامه، إلى إحداث تغييرات جوهرية في طبيعة النظام الحاكم في تلك البلاد. وبالرغم من إجهاض الحركة الجماهيرية الفليبينية وبالرغم من قدرة الولايات المتحدة وحلفائها المحليين على امتصاص جزء كبير من زخم الحركة الجماهيرية عن طريق إدخال اصلاحات بعضها شكلية، وبعضها غير جوهرية، فإن الخبرة الفليبينية في اسقاط نظام ماركوس تقدم مثالاً آخر له أهميته التارخية في دراسة أشكال نشوء وتنظيم الحركة الجماهيرية والتحالفات التي تقوم عليها.

الغزو والاحتلال العسكري:

وفي مواجهة الغزو والاحتلال العسكري نجد العديد من الأمثلة على قدرة الحركة الجماهيرية على توفير البديل الملائم في ظل فشل المؤسسة العسكرية أو عجزها عن القيام بمقاومة مسلحة فعالة. ومن أبرز هذه الأمثلة المقاومة المدنية في عدد من الدول الأوروبية الشمالية للاحتلال النازي، وبالذات في هولندا والدنمارك والنرويج خلال السنوات ١٩٤٠ ـ ١٩٤٥. فلقد استطاعت حركة المقاومة المدنية، رغم مواجهتها للآلة الحربية الضخمة في عنفوان تقدم النازية، أن تتحدى سلطات الاحتلال وأن تمنعها من بسط نفوذها. ولقد أفشلت هذه الحركة الجماهيرية، ومن خلال الإضراب العام والتظاهرات السلمية ومختلف أشكال عدم التعاون مع العدو وعملائه أن تستنزف طاقة سلطات الاحتلال وأن تشغل جزءاً كبيراً من قدراتها العسكرية. ولقد أسهم نضال الحركة الجماهيرية في هذه البلدان في إضعاف قدرة النازية

= «Lectures on the 1905 Revolution», Vol. XXIII, Lawerence and Wishart, 1963 and 1964.

الألمانية على الصمود في جبهات القتال الأخرى مما عجل بهزيمتها[1].

وإذا كانت الحركة الجماهيرية في البلدان المذكورة قدمت مثالاً على إمكانية أن تشكل بديلاً عن المؤسسة العسكرية لسبب فشل هذه المؤسسة وعجزها عن منع الاحتلال النازي، فإن نظيرتها التي تشكلت في الجمهوريات السوفياتية الغربية التي سعت القوات النازية لاحتلالها، كانت مثالاً آخر على امكانية أن تشكل الحركة الجماهيرية المقاومة رديفاً للمؤسسة العسكرية ومكملاً لاستعداداتها لدحر الغزو النازي للأراضي السوفياتية ومن ثم للتقدم حتى برلين نفسها[2].

ولقد شهدت منطقتنا عدة أمثلة هامة، وإن لم تكلل جميعاً بالنجاح الذي كانت تطمح إليه، على حركات مقاومة جماهيرية للغزو والاحتلال العسكري. وتبرز من بين هذه الأمثلة، الصمود غير المتوقع من وجهة نظر الحسابات العسكرية المحددة، لمدينة بيروت في وجه محاولات الغزو الإسرائيلي طوال ما يقارب ثلاثة أشهر في صيف عام ١٩٨٢[3].

من جهة أخرى، فإن أساليب العمل الجماهيري، بما في ذلك الإضرابات والمقاطعة الاقتصادية وغيرهما، التي شهدتها بيروت والجنوب

(1) H. G. Wittig and R. Epple, Survey on the Discussion of Civilian Defence in Switzerland», in G. Geeraerts, *Possibilities of Civilian Defence in Western Europe*, Swets and Zeitlinger, Amsterdam, 1977, pp. 153 - 7.

(2) E. M. Earle, « Lenin, Trotsky, Stalin: Soviet Concepts of War», in E. M. Earle, *Makers of Modern Stratergy*, Princeton University Press, 1973, pp. 360 - 3.

(٣) بالرغم من عدد الكتب والمقالات التي اهتمت بتحليل الغزو الإسرائيلي للبنان فإن أغلبها لم يهتم بالأشكال الخلاقة وغير العسكرية التي برزت في الدفاع عن بيروت. وبجانب الإشارات المتناثرة في المذكرات التي نشرها الروائي الفلسطيني رشاد أبو شاور في كتابه آه يا بيروت، يوميات الحصار، (دار صلامبو للنشر، تونس ١٩٨٣)، فإن مقالة الدكتور سميع البنا «الدفاع عن بيروت: تقرير من الخط الأمامي للجبهة»، تشكل أبرز ما كتب عن المقاومة المدنية في الدفاع عن بيروت. انظر: S. J. Al - Banna, «The Defence of Beirut: report from the front - line», *Race and Class*, Vol. XXIV, No. 4, 1983.

اللبناني بعد احتلالهما، أسهمت كرديف لأعمال المقاومة العسكرية في التسريع بانسحاب قوات الغزو والاحتلال الإسرائيلي من العاصمة اللبنانية ومناطق أخرى في الجنوب.

وبطبيعة الحال فإن هناك حاجة كبيرة لتوثيق وتحليل الدور الجماهيري في مقاومة جيش الاحتلال الإسرائيلي للبنان. وملاحظتنا هذه تنطبق على النضالات الجماهيرية التي خاضها الفلسطينيون في الأراضي المحتلة ١٩٤٨ وعام ١٩٦٧.

الظلم الاجتماعي:

وفي مواجهة مظاهر الظلم الاجتماعي والتمييز وعدم المساواة توفر لنا قراءة التاريخ البشري المعاصر العديد من الأمثلة الحية. ولا حاجة لنا كما تفعل الدراسات المعنية بتاريخ الحركات الجماهيرية للذهاب بعيداً والدخول في تفاصيل الحركة الجماهيرية الواسعة (والسلمية في طابعها العام) التي تولدت عن رفض المستوطنين في المستعمرات البريطانية في أميركا لدفع الضرائب والرسوم التي قررها البرلمان البريطاني (ضريبة الطوابع؛ التعرفة الجمركية على السكر والشاي وغيرهما) طالما أنهم لم يكونوا ممثلين فيه. بل يكفينا أن نشير إلى أن هذه الحركة الجماهيرية والتي كان شعارها: لا ضريبة بدون تمثيل، أسهمت في نمو الحركة الاستقلالية، وعجلت في انتصارها في آخر الأمر[1].

على أية حال، ثمة أمثلة تاريخية أكثر قرباً ووضوحاً. ومن بين هذه الأمثلة سنكتفي بما يلي:

- حركة المساواة النسائية: وخاصة في بريطانيا والولايات المتحدة منذ

---

(1) J. M. Robert, *The Pelican History of The World*, Penguin, 1980, pp. 679 - 682.

أوائل النصف الثاني من القرن التاسع عشر. فكما هو معروف، حققت هذه الحركة عدداً من الإصلاحات باتجاه المساواة السياسية عبر اعطاء النساء الحق الكامل في التصويت والانتخاب. ففي الولايات الشمالية في الولايات المتحدة، استطاعت الحركة الجماهيرية خلال ستين عاماً أن تتوسع وأن تحظى بقوة أدت إلى منح النساء حقوقهن السياسية المتساوية في عام ١٩٢٠. واستطاعت الحركة الجماهيرية النسائية أن تحقق الإنجاز نفسه في بريطانيا في عام ١٩٢٨. ولقد اعتمدت هاتان الحركتان الجماهيريتان (كما هو الحال مع مثيلاتهما في دول أخرى وفي فترات تالية) على مختلف أشكال النضال السلمي وفي مواجهة تراث إنساني متجذر ضد مساواة النساء. كما واجهت هاتان الحركتان، ومثيلاتهما لاحقاً، ردود فعل بعضها عنيف من قبل المؤسسات القائمة، واضطرت المشاركات فيهما إلى تقديم تضحيات في وقت كانت فيه احتمالات الانتصار ضعيفة بل وميؤوساً منها[1].

- حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة، والتي مرت بأطوار متعددة وأخذت أشكالاً متعددة من أهمها تاريخياً، حركة السود بقيادة مارتن لوثر كينغ. وكما هو معروف كانت البداية الفعلية للحركة الجماهيرية الواسعة التي شملت سود الولايات المتحدة قد ظهرت بحركة مقاطعة باصات النقل العام في مدينة مونتغمري بولاية ألاباما الجنوبية. فلقد شكلت هذه المقاطعة الشاملة التي شارك فيها جميع السود في هذه المدينة شرارة لثورة اجتماعية فرضت في نهاية الستينات الغاء جميع التعبيرات القانونية والمؤسساتية للتمييز العنصري ضد السود في الولايات المتحدة. كما أنها أسهمت في اكتساب السود للثقة بالنفس وبوعي بأهمية الوحدة والإصرار على المطالب. وهذان

---

(1) L. Leghorn and K. Parker, *Woman's Worth: Sexual Economics and the World of Women,* Routledge and Kegan, London, 1981, pp. 224 - 9.

عاملان أساسيان في التطور اللاحق الذي شهدته حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة[1].

- حركة مقاومة التميز العنصري في جنوب أفريقيا: والتي يعود تاريخها إلى بدايات هذا القرن. ومع أن لهذه الحركة وجوهاً عدة تتدرج من الوجه «الإصلاحي» (الغاء مظاهر التمييز العنصري) إلى الوجه الثوري (إزالة النظام العنصري وإقامة دولة ديمقراطية) ومع أن هذه الحركة استخدمت وما زالت تستخدم النضال الجماهيري كأسلوب من أساليب النضال بجانب الكفاح المسلح، إلا أن انجازاتها الفعلية وخاصة في السنوات العشر الماضية أكدت أن آفاق الإبداع في أساليب العمل الجماهيري وأشكاله هي آفاق غير محدودة. ولقد شهدت جنوب أفريقيا منذ انتفاضة سويتوSoweto في ١٩٧٧ اتساعاً هائلاً في حجم المشاركة الجماهيرية، واعترافاً من النظام وحلفائه بقيادة الحركة المتمثلة في المؤتمر الوطني الافريقي، وتعاطفاً دولياً واسعاً مع نضال شعب جنوب أفريقيا.

- الهيمنة الاستعمارية، وفي مواجهة الهيمنة الاستعمارية لجأت حركة التحرر الوطني في جميع البلدان الخاضعة للاستعمار إلى استخدام أساليب النضال الجماهيري لتوسيع قاعدتها وتأكيد قوتها وتصميمها على انتزاع استقلال أوطانها. ونلاحظ من المتابعة التاريخية لنضال حركة التحرر الوطني أن أهمية دور العمل الجماهيري تزداد أو تنقص باختلاف الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في البلدان المعنية. ففي الجزائر، على سبيل المثال، كان النضال الجماهيري، على أهميته بالنسبة للثورة الجزائرية، رديفاً للكفاح المسلح ومكملاً له. أما في الهند، وكمثال آخر، كان العمل الجماهيري بديلاً للكفاح المسلح. إلا أن العمل الجماهيري كان في الحالتين، وفي

(1) J. W. Vander Zanden, «the Non - Violent Resistance Movement Against Segregation», In B. Mclaughlin (ed)., *Studies IN Social Movement*, The Free Press, 1969, pp. 53 - 62.

حالات أخرى من تاريخ حركة التحرر الوطني العالمية، أسلوباً أساسياً في تأكيد اتساع القاعدة الشعبية لحركة التحرر الوطني، وفي قدرة الشعب على التضحية من أجل التحرر من الهيمنة الاستعمارية.

وبطبيعة الحال فإن مبادىء اللاعنف التي التزم بها قادة تحرير الهند (غاندي على وجه الخصوص) بجانب الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية السائدة في الهند آنذاك، قد شجعت تحاشي اللجوء إلى الكفاح المسلح كأسلوب تحرير، وأكدت على دور العمل الجماهيري لتحقيق هذه المهمة التاريخية.

على أنه وسواء أكان العمل الجماهيري رديفاً للكفاح المسلح أم بديلاً عنه، فإن استخدامه من قبل حركة التحرر الوطني أسهم ويسهم في تشجيع انخراط الفئات الاجتماعية ذات المصلحة في التخلص من الهيمنة الاستعمارية في النضال ضدها، علاوة على إفساح المجال أمام قيادة حركة التحرر الوطني لتوسيع مجالات المواجهة مع العدو وعدم حصرها في مجال دون آخر. كما أن العمل الجماهيري يتيح لهذه القيادة استخدام جميع الطاقات المتوفرة في بلدها عبر انخراط أكبر عدد ممكن من الناس في نشاطاتها، سواء بشكل فعال ونشط أو بشكل سلبي ومعرقل لتحركات العدو.

ـ الاستغلال الطبقي، وفي مجال الاستغلال الطبقي نلاحظ الكم الهائل من الأمثلة (ومنها ما نجح ومنها ما فشل) على استخدام أساليب العمل الجماهيري مع تحاشي العنف لانتزاع حقوق معينة أو فرض تنازلات تخدم المساعي الهادفة لتحسين نوعية الحياة.

ولا حاجة لنا للمضي بعيداً في تاريخ الصراع الطبقي ما قبل نشوء الرأسمالية وبروز الطبقة العاملة وحركاتها السياسية والنقابية لاكتشاف أهمية العمل الجماهيري المنظم في تسوية نزاعات ناجمة عن الاستغلال الطبقي، أو دورها في تخفيف حدة انعكاساته.

يكفي لغرض هذه اللمحة التاريخية أن نشير أن أغلب انجازات الحركة النقابية، باعتبارها أحد تعابير العمل الجماهيري، إنما تمت بفضل النضالات المطلبية الدؤوبة التي خاضعها ويخوضها العمال من مواقع عملهم في أكثر بلاد العالم. ومن هذه الإنجازات التاريخية: خفض ساعات العمل، تحسين شروط العمل، الإقرار بحق العمال في التنظيم النقابي، وغيرها من الإنجازات التي مثلت تحسيناً نوعياً في أوضاع العمال في مختلف مناطق العالم، علاوة على تأثيرها (غير المنظور بشكل مباشر) على وعي العمال بأهمية وحدتهم في مواجهة أعدائهم الطبقيين.

ويوفر تاريخ الحركة المطلبية العمالية وخاصة في المئة سنة الأخيرة سلسلة طويلة من الخبرات التي تشكل تراثاً إنسانياً لا يمكن التقليل من أهميته، وخاصة فيما يتعلق بأساليب تسوية النزاعات بدون اللجوء إلى العنف. فمن خلال خبرة الحركة المطلبية العمالية ثبتت فعالية أساليب العمل الجماهيري مع تحاشي العنف، وتحسنت أشكال استخدامه. ومن خلال الحركة المطلبية العمالية ازداد التقبل العام لأساليب العمل الجماهيري وازداد اللجوء إليها من قبل فئات اجتماعية أخرى لتسوية نزاعات تتعلق بتحسين ظروف حياتها. كما أمكن، من الجهة الأخرى، ومن خلال شيوع استخدام أساليب العمل الجماهيري تحسين هذه الأساليب مما مكّن من زيادة فاعليتها، ضمن حركة منظمة وحسب خطط موضوعة مسبقاً. ولم يعد الامتناع التام عن العمل أو الإضراب الشامل هو الأسلوب الوحيد الحاسم لتسوية النزاعات المطلبية. فمع أن الحركة النقابية ما زالت تلجأ إلى هذا الأسلوب، إلا أنه أضحى يشكل أسلوباً من عدة أساليب ممكنة: كالإضراب الجزئي، أو احتلال مواقع العمل، أو التباطؤ في إنجاز العمل إلى آخر السلسلة الطويلة من الأساليب التي أثبتت فعاليتها في كثير من الحالات[1].

---

(1) CF. G. Lichtheim, *A Short History of Socialism*, Fontana and Collins, 1978.

- انتهاك الحقوق والاعتداء على المصالح، وفي مواجهة انتهاكات لحقوق أو اعتداء على مصالح، نلاحظ فعالية ملحوظة للعمل الجماهيري في إنهاء هذه الانتهاكات أو الاعتداءات. وسواء أكانت هذه الانتهاكات واقعة فعلاً أو كانت متوقعة، فإن استخدام أساليب العمل الجماهيري أثبتت فاعليتها في كثير من الحالات في وقف الانتهاكات الواقعة فعلاً أو في منع حدوثها. ومن الأمثلة التاريخية التي تتكرر الإشارة إليها في هذا الصدد نكتفي بما يلي:

- امتناع المستوطنين في المستعمرات البريطانية في أميركا عن دفع الضرائب والرسوم التي فرضها التاج البريطاني في الفترة السابقة لحرب الاستقلال الأميركية.
- المقاطعة الصينية للبضائع اليابانية في بداية القرن الحالي.
- أشكال النضال الإيراني ضد تغلغل الرأسمال البريطاني في بداية القرن. ومن أبرز هذه الأشكال حملة مقاطعة التبغ في ١٨٩١ - ١٨٩٢.
- مقاومة الرسوم والضرائب التي فرضها التاج البريطاني على الهند. ومن أبرز تعابيرها حملة مقاومة قانون الملح في ١٩٣٠.
- المقاومة الفلسطينية لإجراءات الانتداب البريطاني ولتزايد الهجرة اليهودية. ومن أبرز تعابيرها الإضراب العام في ١٩٣٦.
- مختلف أشكال المقاطعة الاقتصادية سواء عن طريق الامتناع عن استهلاك بضائع معينة أو الامتناع عن إنتاجها. وتتمثل مقاطعة باصات النقل العام في مونتغمري بولاية ألاباما الاميركية أحد أشهر الأمثلة.
- الامتناع عن تقديم خدمات معينة. ومن الأمثلة على ذلك في منطقتنا، مقاطعة عمال تفريغ السفن للبواخر الاميركية في ١٩٥٧ فيما عرف بحادث الباخرة كيلوباترا.

- الحروب العدوانية العسكرية: وفي مواجهة الحروب العدوانية وكبح جماح الروح العسكرية نجد ازدياد الأهمية التي تحتلها الحركة الجماهيرية على الصعيدين المحلي والعالمي. ومن الأمثلة القريبة التي يمكن الإشارة إليها هنا:

- الحركة الجماهيرية المعارضة للحرب الأميركية ضد فيتنام وهي الحركة التي أسهمت سواء على صعيد الولايات المتحدة الأميركية أم خارجها وخاصة في البلدان الحليفة للولايات المتحدة، في شل يد المؤسسة العسكرية الأميركية، وأسهمت بالتالي في التسريع بقبول الولايات المتحدة للتفاوض مع جبهة التحرير الفيتنامية، ومن ثم التسليم والانسحاب من الأراضي الفيتنامية.

- الحركة الجماهيرية المعارضة للغزو الإسرائيلي للبنان وهي الحركة التي استطاعت تحشيد مئات الألوف من الإسرائيليين، بمن في ذلك عدد من جنود وضباط الجيش الإسرائيلي، في مواجهة مدنية مستمرة للعدوان الإسرائيلي على الشعبين اللبناني والفلسطيني أثناء حرب ١٩٨٢. ولقد أسهمت هذه الحركة المناوئة للعدوان الإسرائيلي، ومن منطلقات عديدة، في إضعاف الاندفاعة العسكرية الإسرائيلية من جهة، كما أسهمت من الجهة الأخرى، في دعم الصمود اللبناني والفلسطيني ومقاومتهما للآلة العسكرية الإسرائيلية. ومع أنه لا يمكن القول بأن حركة السلام الآن، وغيرها من الحركات المناوئة للحرب في لبنان، قد نجحت في تحقيق أهدافها، إلا أنه وبالمقابل لا يمكن التقليل من آثارها على مجريات حرب ١٩٨٢ وما تلاها[1].

---

(١) انظر على سبيل المثال: J. Tumerman, *The Longest War*, Picador, 1982.

- الحركات الجماهيرية المعارضة لسباق التسلح والتسلح النـووي، خاصـة تلك التي نمت خلال الثمانينات في بلدان أوروبا الغربية، والتي تشكل الآن قوة ضغط لهـا اعتبارهـا في الجهـود الهادفـة لوقف سباق التسلـح والتسلح النووي، وفي النضال العالمي لدرء خطر الحرب النووية.

كما هو الحال في مجالات أخرى، فإن الأمثلة التاريخية أو المعاصرة التي يمكن إيرادها حول أشكال الحركة الجماهيرية ومجالات نشاطاتها هي أكثر بكثير مما نستطيع استعراضه في هذه اللمحـة التـاريخية. ولا شك أن القارىء المهتم يستطيع الاستزادة مما أشرنا إليه من مصادر أولية أو ثانوية حول هذا الموضوع.

ما يهمنا من هذه اللمحة التاريخية وما ذكرناه من أمثلة هو إبراز قواسمها المشتركة، بالإضافة إلى تبيان الآفاق المتاحة للحركة الجماهيرية سواء على صعيد وقف انتهـاكات لحقـوق إنسـانية، اقتصـادية كانـت أم اجتمـاعية أم سياسية، ومنع الاعتداء عليها. أو على صعيد تحقيق تقدم حقيقي عبـر تغيير المرتكزات غير العادلة التي يقوم عليها المجتمع ولصالح أغلب سكانه.

- مجموعات الضغط، يجدر بنا، وعلى هامش هذه اللمحة التاريخية، أن نشير إلى ما تحقق في هذا القرن من خلال نمو انتشار ما يسمى **مجموعات الضغط** Pressure groups المنظمة، والتي أصبح العديد منها، وبفضل تصميم القائمين عليها والتفاف جمهورهـا حولهـا، قوى ذات تأثير بعيد في انتـزاع مكاسب وتنازلات لصالح جمهورها أو وقف التعدي على مصالحه. وتتفاوت أهمية مجموعات الضغط وأشكال عملها ومجالاته كما يتباين الجمهور الذي تستند إليه أو تعمل من أجله، كما تختلف القضايا التي تعمل من أجلها. من جهة أخرى تتفاوت أهميتهـا من بلـد إلـى آخـر بمستـوى تطـور العلاقـات الاجتماعية ومدى ترسخ التراث الديمقراطي.

ففي بلدان معينة تنشأ مجموعات الضغط لتمثيل مصالح فئات وشرائح اجتماعية متباينة، كالجمعيات الاستهلاكية، أو تجمعات الأحياء إلى آخره. أو تتشكل لتمثيل فئات مهنية كالغرف التجارية أو الاتحادات المهنية والنقابية. أو تتشكل للدفاع عن قضايا معينة كجمعيات حماية البيئة أو روابط الدفاع عن حقوق الإنسان.

إلا أن ما يجمع مجموعات الضغط هو ما أشرنا إليه سابقاً بحديثنا عن انتشار الإدراك بأهمية العمل الجماهيري للتوصل لتحقيق أهداف معينة، وإدراك اهمية الإبداع في استخدام أساليب العمل الجماهيري بأشكال مختلفة تتلاءم مع معطيات كل وضع والظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المحيطة به.

العبرة التاريخية، من خلال عرضنا السابق وبالرغم من إيجازه، تبرز الأهمية الملحوظة للعمل الجماهيري طوال التاريخ البشري. فلقد ظل العمل الجماهيري وبأشكاله المختلفة ظاهرة متكررة في تاريخ البشرية وفي نضالها في مواجهة الظلم والتعسف من طرف عدو قوي يمتلك أدوات قمع لا يتوانى عن استخدامها لمواجهة المعارضة مهما كانت مطالبها اصلاحية أو جزئية، ومهما كانت مطالبها عادلة ومشروعة وتمثل مصالح غالبية السكان، وتتجاوب مع المبادىء الأساسية لحقوق الإنسان.

كذلك نلاحظ أن ما عرضناه من أمثلة تاريخية أو معاصرة ليست جميعاً، أمثلة لتجارب «ناجحة». إذ لم تستطع الكثير من الحركات الجماهيرية أن تحقق ما سعت لتحقيقه وإنْ بشكل جزئي.

كذلك نلاحظ أن ما عرضناه من أمثلة لا تعكس نمطاً موحداً أو ثابتاً للظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية «الملائمة» للبدء في حركة جماهيرية معتمدة على انخراط المدنيين وعلى تحاشي استخدام العنف. ك

أنها لا تعكس نمطاً موحداً أو ثابتاً للشروط التاريخية «الملائمة» لانتصار هذا الشكل أو ذاك من أشكال العمل الجماهيري.

كذلك سعينا في عرضنا السابق لتأكيد الإشارة الضمنية بأن الأمثلة التاريخية التي يمكن إيرادها لا تنحصر في تلك الحركات الجماهيرية التي تشمل جميع السكان في بلد من البلدان أو حتى غالبيتهم، بل قد تكون حركات «جماهيرية» تقوم بها أقلية صغيرة من السكان، أو فئة اجتماعية محدودة أو شريحة منها.

ويجدر بنا أن نضيف هنا بأن المتابعة التاريخية للحركات الجماهيرية تؤكد أنها لا تنحصر في تلك الحركات التي تتبنى مطالب تغييرية تهدف إلى تقدم المجتمع أو إصلاح مؤسساته أو الحفاظ عليها ومنع تقويضها. بل إن هذه المتابعة التاريخية تشير إلى بروز حركات جماهيرية تهدف إلى العكس تماماً عن طريق تبنيها لمطالب «رجعية» أو يؤدي تحقيقها إلى عودة المجتمع المعني ومؤسساته إلى الوراء. وتشهد مناطق عديدة من العالم المعاصر عدداً من الحركات الجماهيرية، التي يزداد أو يقل تأثيرها ونفوذها، وممن تنطبق عليها الصفة الرجعية والمعادية للتقدم.

خلاصة القول هنا إن الحركة الجماهيرية كأداة وكأسلوب للتغيير الاجتماعي، يمكن أن تكون القاعدة التي يتحقق بواسطتها تقدم المجتمع وتطوير مؤسساته، كما انها يمكن أن تكون العكس من ذلك تماماً، أي أن تكون قاعدة لقوى التخلف وإعادة مسيرة المجتمع إلى الوراء.

وأخيراً يتضح من عرضنا السابق أنه وعلى الرغم من اختلاف ظروفها التاريخية وتباين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي نشأت فيها، وعلى الرغم من تباينها من حيث محدودية مطالبها أو شمولية هذه المطالب أو طابعها الإصلاحي أو الثوري، فإن لكل من الحركات

الجماهيرية خاصيات مشتركة تميزها. وهذه الخاصيات هي:

- وضوح الهدف أو الأهداف التي تمثل الحدود المشتركة لمطالب أو تطلعات المنخرطين في الحركة الجماهيرية، بحيث تشكل هذه الأهداف المشتركة دافعاً لهم للتضحية وتحمل الصعاب التي يفرضها قيامهم بتحدي الوضع السائد والقائمين عليه.
- توفر حد أدنى من التنظيم والتنسيق والقيادة بحيث تكون الحركة الجماهيرية قادرة على استخدام طاقاتها بفاعلية، وعلى احتواء التسيب أو التراخي في نشاط المنخرطين فيها.
- الاعتماد على المدنيين مع التزام عام بعدم اللجوء إلى العنف للوصول إلى أهدافها.

في ختام هذه اللمحة التاريخية يجدر بنا أن نعيد التأكيد على إشارتنا السابقة بأنه وعلى الرغم من أن العمل الجماهيري هو ظاهرة عامة مارسها البشر كأسلوب من أساليب تسوية النزاعات الاجتماعية وغيرها، إلا أنه ما زال كما أشار شارب، تقنية سياسية غير متطورة، وما زال في غالبيته عفوياً.

ولا شك أن رصداً تاريخياً لتاريخ البشرية يمكن أن يؤدي إلى توفير معطيات كافية للبحث في الظروف المطلوبة لقيام الحركة الجماهيرية التي تتبنى اللاعنف، وفي الشروط اللازمة لنجاحها في تحقيق أهدافها. إلا أن هذا النوع من الرصد ما زال في بداياته الأولى حتى الآن، ويكاد يكون محصوراً في عدد صغير من الباحثين.

وبطبيعة الحال فإننا أحوج ما نكون لمثل هذا الرصد في منطقتنا العربية.

ولا تنحصر هذه الحاجة في الفوائد المرجوة من توثيق ودراسة التجارب

التي خاضتها الشعوب العربية، وما زالت تخوضها، ضد أعدائها وفي سبيل تحررها وتقدمها. كما أنها لا تنحصر فيما يمكن أن يولده هذا الرصد والتمحيص من تحديد مكامن الخلل في مسار النضال الوطني الديمقراطي الذي تخوضه حركة التحرر الوطني العربية. فمما لا شك فيه أن الاهتمام العلمي والحريص بدراسة تجارب العمل الجماهيري في المنطقة العربية، سواء كأحداث تاريخية أو لتجارب معاصرة سيؤدي إلى فتح الباب واسعاً أمام مراجعة جدية، ومطلوبة، لأساليب تعاطي فصائل حركة التحرر الوطني العربية مع جماهيرها، كما سيفتح الباب واسعاً أمام البحث عن أشكال جديدة لانخراط هذه الجماهير في النضال الوطني الديمقراطي.

مثل هذا الرصد المطلوب لا يعني التبشير بمبادىء اللاعنف والدعوة لتبنيها بشكل مطلق دون الأخذ بعين الاعتبار وبالدرجة الأولى معطيات كل ظرف بتفاصيله وخصائصه. ولكن هذا الرصد يعني إعادة الاعتبار للعمل الجماهيري بأشكاله المختلفة وأساليبه المتعددة، بهدف الاستفادة من إمكانياته الواسعة كأداة نضالية وتعبوية رديفة لأشكال وأساليب النضال الأخرى التي تمارسها شعوب منطقتنا من أجل التغيير نحو الأفضل.

الفصل الثالث:

في مفهوم «العمل الجماهيري»

يواجه الباحث في سعيه للاحاطة بمفهوم «العمل الجماهيري» عدداً من الإشكاليات، بعضها لغوي وناجم عن عدم دقة لغة العلوم الاجتماعية، وبعضها مفهومي ناجم عن تداخل بعض المضامين التي يحملها مصطلح «العمل الجماهيري» مع مضامين تحملها مصطلحات أخرى قريبة منه. وعليه سنسعى فيما يلي للتخلص من انعكاسات هذه الإشكاليات وإزاحة بعض الغموض والتشويش المحيط بمفهوم العمل الجماهيري.

كما أوضحنا في عرضنا لبعض الخبرات المستخلصة من التاريخ البشري الحديث والمعاصر، فإن العمل الجماهيري، كظاهرة اجتماعية ليس شيئاً جديداً أو طارئاً. إذ يمكن، وبدون عناء يذكر كما رأينا، أن يشير الباحث إلى مختلف أشكال العمل الجماهيري التي برزت في مختلف التاريخ البشري المكتوب. كما يمكن، وبسهولة أكبر، متابعة ما يجري في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية لتلمس الأشكال والتعابير المتعددة التي تتخذها ظاهرة العمل الجماهيري. وهي أشكال وتعابير تتباين تبعاً للظروف الزمنية والمكانية المتميزة في كل مجتمع وما تسوده من علاقات.

وعلى الرغم من تباين تعابير بروز ظاهرة «العمل الجماهيري»، تبعاً

لهذا التباين في الظروف الزمنية والمكانية، وتبعاً للاختلاف البنيوي بين المجتمعات. إلا أن هذه التعابير تتميز جميعاً بكونها لاعنفية أساساً، وبكونها قائمة على جهود المدنيين، وبكونها تسعى لتحقيق أهداف معينة تشكل الحد الأدنى المشترك الذي يجمع المنخرطين فيها والمؤيدين لها.

وعلى هذا فإن الإشكالية البحثية لا تكمن في تأكيد وجود الظاهرة أو الكشف عن تعابيرها، بل هي تكمن في استخلاص محدداتها وشروط بروزها وأساليب نموها وأشكال التعاطي معها باعتبارها نشاطاً اجتماعياً، وباعتبارها موضوعاً للبحث العلمي.

ما نسميه هنا بـ «العمل الجماهيري» Mass Action يجد تسميات أخرى في التراث المتراكم للبحث العلمي المعاصر. ومن أبرز هذه التسميات وأكثرها شيوعاً وتكراراً:

- العمل اللاعنفي Non - Violent Action .
- المقاومة اللاعنفية Non - Violent Resistance .
- المقاومة المدنية Civilian Resistance .
- الدفاع المدني Civilian Defence .
- الدفاع القائم على المدنيين Civilian - based Defence .
- الدفاع اللاعنفي Non - Violent Defence .
- الدفاع اللاعسكري Non - Military Defence .

بطبيعة الحال لا تنحصر التسميات الممكنة فيما سبق، حيث اننا حصرنا القائمة فيما هو شائع. هذا الاختلاف الواضح في التسميات ليس ناجماً فقط عن اختلاف اللغات الأم التي يستخدمها الباحثون المعنيون، بل هو ناجم أيضاً عن اختلاف الطروحات التي ينطلق منها الباحثون عند تعاطيهم مع ظاهرة العمل الجماهيري، بتسمياتها وأشكالها المختلفة. علاوة على كونه

ناجماً عن الأهداف العملية التي يرونها قابلة للتحقيق عن طريق استخدام العمل الجماهيري.

سنسعى فيما يلي لمناقشة عدد من هذه التسميات من خلال تحديد مصادرها الأساسية والتي يمكن تلخيصها في ثلاثة مصادر:

الأول هو تأثير فلسفة اللاعنف وخاصة في ضوء نجاح أبرز اختيار لها عبر التجربة التي قادها المهاتما غاندي في الهند.

والثاني هو تأثير نمو الحركة المطلبية وخاصة في ضوء الإنجازات البارزة التي حققتها الحركة النقابية في مختلف بلدان العالم.

أما الثالث فهو تأثير نمو حركة السلم والحركة العالمية لنزع السلاح وتحاشي النزاعات المسلحة، وخاصة في دول شمال أوروبا.

وسنركز في مناقشتنا لهذه التأثيرات على الجوانب المتعلقة بمحاولات البحث العلمي لفهم ظاهرة العمل الجماهيري كموضوع أكاديمي من جهة، وعلى الجوانب المتعلقة بمحاولات الإحاطة بهذه الظاهرة وتحديد مجالات استخداماتها ورفع مستوى فاعليتها كأداة للتغيير الاجتماعي.

أولاً: تأثير فلسفة اللاعنف:

يعود التأكيد على المضمون اللاعنفي في بعض التسميات المشار إليها، إلى التراث الهام الذي خلفه المهاتما غاندي سواء من خلال إسهامه في نضال السود والملونين في جنوب أفريقيا (١٩٠٦ - ١٩١٥) أو من خلال إسهامه في نضال الشعب الهندي منذ ١٩١٦ وحتى اغتياله في ١٩٤٨[1].

قام تبني غاندي لمبادىء اللاعنف وتطبيقه كاستراتيجية وكتكتيك، على

(1) CF., M. K. Gandhi, *An Autobiography*, Penguin, 1985; G. Sharp, *Gandhi as a Political Strategist*, Porter Sargent Publishers, Boston, 1979.

ثلاث ركائز أساسية: أولى هذه الركائز، بطبيعة الحال، خلفيته العائلية وتربيته الدينية العميقة اللتان تركتا آثارهما على مختلف جوانب سلوكه الشخصي منذ حداثته بما في ذلك تعففه الملحوظ، وازدراؤه لمختلف أشكال العنف. أما الركيزة الثانية فهي قناعته، عبر التجربة، بأن لجوء حركة التحرر الوطني الهندية إلى استخدام العنف وأساليب الكفاح المسلح سيؤدي عاجلاً أم آجلاً إلى عواقب وخيمة يتضرر منها الشعب الهندي، وتؤدي إلى تفكيكه وإجهاض آماله في إقامة دولة هندية مستقلة وموحدة وقادرة على مواجهة تحديات العصر. ومع أن غاندي كان قد طرح مثل هذه الفكرة السوداوية حول الانعكاسات السلبية المحتملة لقيام حركة مقاومة مسلحة في وقت مبكر نسبياً وذلك خلال وجوده في جنوب أفريقيا، إلا أن قناعته بها، وتشدده حولها، ازدادت بعد عودته للاستقرار نهائياً في بلاده. ولم تكن النتائج الوخيمة التي سعى لتحاشيها تنحصر فيما يمكن أن ينجم عن القدرات الهائلة وغير المحدودة التي كانت بمقدور سلطات التاج البريطاني أن تعبئها في مواجهة حركة المقاومة المسلحة فحسب. بل تشمل أيضاً ما قد يتولد من نتائج مأساوية عن تحول الكفاح المسلح إلى حرب أهلية تؤدي إلى تدمير الشعب الهندي لذاته، وخاصة في ضوء ما كانت تتميز به شبه القارة الهندية من انقسامات طائفية ودينية ولغوية وقومية واجتماعية.

أما الركيزة الثالثة التي قام عليها تبني غاندي لاستراتيجية اللاعنف وتكتيكاته، فهي قناعته بأن النضال اللاعنفي هو الوسيلة الأكثر فاعلية للوصول إلى توازن قوي بين شعب أعزل وبين سلطة مدججة بالسلاح.

نسارع هنا للتأكيد على حقيقة أن المهاتما غاندي كان ملتزماً التزاماً عميقاً من الناحية الدينية والأخلاقية والفلسفية بمبادىء اللاعنف. وعليه فإن إشارتنا للبعد العملي (البراغماتي) في تبنيه لمبادىء اللاعنف، إنما تهدف إلى تبيان قدرته على التعاطي الواقعي مع ميزان القوى السائد في العلاقة ما بين

حركة التحرر الهندية وبين سلطات الاستعمار البريطاني، آخذاً بعين الاعتبار ما كان سائداً في الهند آنذاك من ظروف. علاوة على تبيان قدرته على المواءمة ما بين التزامه بمبادىء اللاعنف وبين رفضه لاستمرار السيطرة الاستعمارية البريطانية على الهند وانخراطه في صفوف حركة تحرير الهند.

ولقد سهل هذا التعاطي العمل المترافق مع الالتزام الأخلاقي بمبادىء اللاعنف، نمو حركة التحرر الوطني الهندية التي شارك في قيادتها كثيرون ممن لم يشاركوا غاندي في نفوره من العنف. إلا أن التزام غالبية قيادة حركة التحرر الوطني الهندية بالعمل الجماهيري مع تحاشي العنف كأسلوب نضالي كان التزاماً عاماً، مكّنها من القيام بتعبئة جميع طاقات الشعب الهندي في مواجهته مع سلطات الاستعمار البريطاني، ومكّنها في آخر الأمر من انتزاع الاستقلال.

لا تشير متابعة نضال حركة التحرر الوطني الهندية بقيادة غاندي، إلى ما يحمل على الاعتقاد بأن مبادىء اللاعنف يمكن أن تكون فاعلة دون أن تكون جماهيرية. بل إن المعطيات تشير إلى العكس من ذلك. لقد كان من الممكن للأسباب الدينية أن تدفع باتجاه تشجيع انتشار التبني الفردي لمبادىء اللاعنف استناداً لفكرة انتظار معجزة ربانية تزيل الظلم من العالم. إلا أن غاندي، كسياسي واقعي، رأى أن ذلك لن يؤدي إلا إلى استمرار سيطرة الاستعمار البريطاني على الهند.

من جهة أخرى فلقد تكرر تأكيد غاندي على الجانب المجتمعي من دعوته للاعنف. ومن بين ذلك إشارته إلى «أن اللاعنف الذي يستطيع فرد ما استخدامه لن يكون ذا فائدة تذكر بالنسبة للمجتمع. فالإنسان كائن اجتماعي»[1].

---

(١) شارب، (١٩٧٩) المصدر نفسه، ص ٩٢.

من جهة أخرى، فمن الواضح أن غاندي كان واقعياً تماماً حين افترض أن ضمان جماهيرية حركة المقاومة غير المسلحة التي كان يقودها، يوجب تلازم الدعوة للنضال من أجل التحرر السياسي مع دعوة للنضال من أجل إدخال إصلاحات اجتماعية.

لقد كانت المهمات التي طرحتها حركة التحرر الوطني الهندية محصورة بشكل أساسي في جانبها السياسي، أي مواجهة سلطات الاستعمار البريطاني وانتزاع استقلال الهند. إلا أن التحريض والتعبئة اللازمين لنمو وتوسع الحركة الجماهيرية المعادية للاستعمار تطلبا انخراط القيادة في حل مشكلات اجتماعية تعاني منها الفئات الاجتماعية الدنيا في الهرم الاجتماعي الهندي. ولقد تبين هذا بوضوح من خلال مشاركة غاندي في الحملة الواسعة ضد التمييز الاجتماعي التي كانت تتعرض لها طائفة المنبوذين. وكذلك من خلال ما سماه ببرنامج العمل البناء[1].

لا يمكن، وبعد ما يقارب ستة عقود من بدء حركة غاندي نحو تعبئة أفراد طائفة المنبوذين وغيرها من الفئات الدنيا في المجتمع الهندي، في إطار حركة التحرر الوطني الهندية، لا يمكن الادعاء بأن رؤيته لأهمية هذه التعبئة انطلقت من تصورات محددة حول المساواة، وضرورة إلغاء التمييز الاجتماعي التي كان المنبوذون وغيرهم يتعرضون إليه حسب تعاليم دينية

---

(١) شمل هذا البرنامج Constructive Programme على مشاريع محددة تتوافق مع تصورات غاندي لاحتياجات الهند، وتدعم خططه نحو تعبئة جماهيرها حول حركته. ومن بين ما تضمنه البرنامج: مشاريع محاربة الخمور والمخدرات وحملات النظافة ومحو الأمية وتعليم الكبار وإقامة منظمات قاعدية على مستوى النقابات والقرى وتشجيع حركة مساواة المرأة علاوة على مشاريع تهدف إلى رفع مستوى الوعي السياسي بين الجمهور، وتمتين مشاعر الوحدة بين طوائف الهند وفئاتها بما في ذلك، تشجيع فكرة نشر اللغة الهندية كلغة رسمية. انظر: شارب، (١٩٧٩) المصدر نفسه. ص ٨٢ ـ ٨٤.

وتقاليد راسخة في الهند. فلقد كان غاندي عملياً قبل أن يكون مثالياً، وكانت الحسابات الدقيقة للواقع وما يؤثر عليه هي الأكثر أهمية بالنسبة لغاندي من رغبته في احترام التراث السائد. وبالمقابل كانت هذه الحسابات الدقيقة للواقع نفسه جعلت من جهوده في مجال الإصلاح الاجتماعي سطحية ومحدودة كيلا يثير غضب الفئات ذات الامتيازات في المجتمع الهندي.

مهما يكن الحال فقد شكل التلازم بين الجانبين السياسي والاجتماعي، الأساس الذي يستند إليه استمرار تأثيرات المهاتما غاندي كفلسفة وكممارسة على البحث العلمي في موضوع العمل الجماهيري.

وفي هذا الصدد يشير شارب إلى أن «غاندي قدم أعظم إسهام فردي في تاريخ تقنية اللاعنف، وذلك من خلال تجاربه السياسية في استخدام عدم الطاعة والامتناع عن التعاون والتحدي السافر بهدف كبح الحكام، وتغيير السياسات وتقويض الأنظمة السياسية. فمن خلال هذه التجارب أمكن توسيع إطار تلك التقنية وتحسين أساليب ممارستها. ومن بين التحسينات التي أضافها غاندي، هو ما أولاه من اهتمام كبير بالاستراتيجية والتكتيك، وتوجهه إلى استخدام أساليب اللاعنف بحكمة واتزان، وسعيه الدؤوب للربط ما بين النشاط السياسي للجماهير وبين أعراف اللاعنف»[1].

ولتوضيح ذلك لا بد من الإشارة إلى أن غاندي انطلق من فهم محدد لطبيعة السلطة السياسية، صاغه في مصطلحة ساتياغراها Satygraha والذي طرح إمكانية استخدامه في مجال الصراع السياسي حول السلطة من خلال تأكيده على «ان حكم الناس ممكن فقط طالما هم ارتضوا، عن إدراك أو بدونه، أن يُحكموا». وهذا يعني، من وجهة نظر غاندي واتباعه المعاصرين، ان استمرار أي نظام غير ممكن بدون أن يكون مقبولاً من الناس الخاضعين

---

(١) شارب، (١٩٧٣) مصدر سابق، ص ٨١ - ٨٧.

لسلطته. وعليه فإن أي نظام غير عادل إما بسبب معاداته للديمقراطية أو بسبب سياسته وممارساته التي لا تمثل مصالح غالبية السكان لن يكون قادراً على الاستمرار بدون قبول الناس لوجوده، وخضوعهم لسلطته وطاعتهم لأوامره وتعاونهم مع ممثليه[1].

بطبيعة الحال، وكما يؤكد تاريخ حركة التحرر الوطني في مختلف أرجاء العالم بما في ذلك الهند، فإن هذا الاستنتاج الذي طرحه غاندي والذي يصل إلى حد البديهة، لا يعني أن رفض النظام سيقود بشكل آلي وحتمي إلى انهياره.

يفترض مفهوم ساتياغراها عند غاندي أن يتلازم الرفض مع تدخل مباشر في شكل نشاط يتحدى السلطة ويعبر عن عدم اعتراف المحكومين بشرعيتها. ويفترض هذا التدخل المباشر حسب مفهوم ساتياغراها، وعياً لدى المحكومين بأهمية حجبهم للثقة وامتناعهم عن التعاون ورفضهم للخضوع للسلطة، مما يشل قدرتها على ممارسة دورها كسلطة. وأخيراً، فإن مفهوم ساتياغراها، يفترض أن يتوفر لدى المحكومين استعداداً للتضحية وتحمل الصعاب والآلام الناجمة عن ردود فعل السلطة وإجراءاتها المضادة لنشاطهم الرافض للتعاون والخضوع.

يتضح من مفهوم ساتياغراها كما طرحه غاندي، وكما طبّقته حركة التحرر الوطني الهندية، إن الحركة الجماهيرية المستندة إلى مبادىء اللاعنف تواجه مهمات شديدة التعقيد قبل انطلاقها وخلال نموها وتوسعها، وحتى بعد انتصارها. فهي إذن، حسبما كتب جواهر لال نهرو «وعلى الرغم من الطابع السلبي لاسمها (فإن المقاومة المدنية كانت) أسلوباً ديناميا،

---

(1) M.K. Gandhi, *Non - Violent Resistance*, Schocken Books, N. Y., 1967, P. 35. Quoted in Sharp (1973), Ibid, pp. 83 - 4.

وكانت النقيض التام للخضوع المستكين لإرادة الطرف المتسلط. كما انها لم تكن مأوى الجبان ومهربه من اتخاذ موقف، بل كانت رد فعل الرجل الشجاع وتحديه للشر وللاخضاع الوطني»[1].

لقد فرَّق المهاتما غانـدي بين نوعين من الـلاعنف. فهـو يميز ما بين لاعنف الضعفـاء والمستـكينين وبين لاعنف الأقـوياء والمقتـدرين. ولقـد ازدرى النوع الأول، وهوما سماه بالمقاومة السلبية Passive Resistance التي نعتها بأنها سلاح الضعفاء. أما النوع الآخر، وهو القائم على الساتياغراها، فهو المقاومة الإيجابية Active Resistance والتي تتطلب، كما أشرنا أعلاه، وعياً بالقدرة على التحدي واستعداداً للتضحية في سبيل الوصول إلى الأهداف الموضوعية. ولقد أكد على أن «لاعنف الضعفاء والعاجزين... لن يقود- إلى هدفنا، وإذا استمرت ممارسته لمدة طويلة فسيجعلنا غير مؤهلين لحكم أنفسنا». ويلخص شارب، في مجال آخر، متطلبات «لاعنف الشجعان» كما طرحها غاندي فيما يلي:

- التزام باللاعنف حتى في أوقات الأزمات.
- تطبيقه في جميع جوانب الحياة.
- تنويع المبادرات.
- الإبداع.
- استخدام العقل.
- الشجاعة في وجه القمع[2].

بطبيعة الحال، فإن المهاتما غاندي ليس وحيداً في اعتمـاده المطلـق على مبادىء اللاعنف في الاستراتيجية والتكتيك. كمـا أنـه ليس وحيداً في

(1) Jawaharlal Nehru, *Towards Freedom: The Autobiography of Jawaharlal Nehru*, John Day Co., N. Y., 1942. Quoted in Sharp (1973), Ibid, p. 87.

(٢) شارب، (١٩٧٩) مصدر سابق، ص ١٠٦.

نفوره التام، أخلاقياً وفلسفياً، من استخدام أساليب العنف. كما أنه ليس وحيداً في سعيه لوضع هذه المبادىء في خدمة فهمه العملي (البراغماتي) للظروف المحيطة بالنضال الذي يخوضه شعبه.

لقد تركت تجربة غاندي آثارها في مختلف مناطق العالم، وما زال مريدوها سواء على صعيد الممارسة، أم على الصعيد الأكاديمي، يطورون هذه الآثار.

إلا أن أبرز التجارب اللاحقة التي خطتْ، في شكل مميز، على خطى غاندي كانت تلك الحركة التي قادها القس مارتن لوثر كينغ في الولايات المتحدة الأميركية في خمسينات وستينات هذا القرن.

ما يميز حركة الحقوق المدنية للسود في الولايات المتحدة، التي قادها مارتن لوثر كينغ، عن غيرها من التجارب اللاحقة لغاندي، هو اعتماد كينغ، كغاندي، على ترابط الموقف الأخلاقي مع متطلبات الفهم العملي (البراغماتي) لميزان القوى وللظروف السائدة[1].

من جهة ثانية، يقدم المثالان الهندي بقيادة المهاتما غاندي، والأميركي الأسود بقيادة مارتن لوثر كينغ، شكلين مختلفين من المهمات النضالية التي استند تحقيقها على العمل الجماهيري الملتزم بمبادىء اللاعنف. ففي الهند كان العمل الجماهيري يتصدى لمهمات مواجهة الاستعمار البريطاني وبهدف انتزاع استقلال الهند. بينما كان العمل الجماهيري لحركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة يتصدى لمهمات إزالة أشكال التمييز العنصري وبهدف انتزاع الحقوق المدنية المتساوية للسود.

وبسبب هذا الاختلاف في المهمات، وبسبب الاختلاف في طبيعة

(1) C. V. Norris, «Non - Violent Studies Towards Freedom: Dr. Martin Luther King, Jr.'s Civil Rights Campaigns for Blacks in America», a Paper presented at the 11 th General conference of IPRA, April 1986, University of Sussex, England.

الطرف الغريم الذي واجهته الحركة الجماهيرية في كل حالة، وبسبب اختلاف معطيات الوضع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي واختلاف طبيعة ميزان القوى في الحالتين، فإن اعتمادهما على العمل الجماهيري وتحاشيهما للعنف أكّدا فاعليتهما في مواجهة عدو قوي لم يتوان عن استخدام مختلف أشكال العنف، بما في ذلك التصفية الجسدية. وأكد، بالتالي، الإمكانيات الكبيرة التي يوفرها العمل الجماهيري لتقديم النضال سواء أكان نضالاً تحريرياً سياسياً أو اجتماعياً.

لقد تركت الخبرة الهندية، وتراث غاندي أساساً، آثارها الواضحة على الوعي البشري لسببين. أحدهما الجاذبية التي تتصف بها دعوته نحو انتهاج أساليب اللاعنف والالتزام بمبادئه التزاماً أخلاقياً وفلسفياً. وثانيهما نجاح هذه الدعوة في تحشيد القوى الشعبية الهندية ونجاحها، في آخر الأمر، في انتزاع استقلال الهند.

فمن جهة، يشكل الجانب الفلسفي/ الأخلاقي لحركة اللاعنف الهندية بالنسبة لدعاة اللاعنف المعاصرين تأكيداً لصحة مبادئهم وإمكانية انتشارها. ومن الجهة الأخرى يشكل نجاحها تأكيداً لفاعليتها كأسلوب نضالي. ولقد انعكس هذان الأمران بوضوح في استمرار تأثير تراث غاندي على البحث العلمي في موضوع العمل الجماهيري، وعلى الجهود التي يبذلها الباحثون في سعيهم لفهمها كظاهرة اجتماعية.

ثانياً: تأثير النضال المطلبي للطبقة العاملة:

المصدر الثاني المؤثر في البحث العلمي حول ظاهرة العمل الجماهيري يكمن في انتشار اللجوء إلى استخدام النضال المطلبي بأشكاله المختلفة وخاصة من طرف التجمعات والاتحادات العمالية/ النقابية. ولا حاجة لنا هنا لتوثيق هذا الانتشار في مختلف بلدان العالم، وبغض النظر عن

«قانونية» أو «عدم قانونية» النضال المطلبي الذي يخوضه العمال فيها. كما لا نجد حاجة لتوثيق الإنجازات التي حققها النضال المطلبي منذ نشوء الطبقة العاملة في شكلها الحديث مع ظهور النظام الرأسمالي. فمنذ بدايتها، كان النضال المطلبي للطبقة العاملة حاسماً في حصولها على عدد لا يمكن التقليل من أهميته من التحسينات على ظروفها المعيشية والاقتصادية بشكل خاص، كما كان حاسماً في تحسين مواقعها السياسية/ الاجتماعية بشكل عام. وفي هذا الصدد يمكن الإشارة، دون الدخول في التفاصيل، إلى تحديد ساعات العمل، وتحسين شروطه، وإلى الضمانات الاجتماعية والاقتصادية التي يتمتع بها العمال في العديد من البلدان، كبعض انجازات نضالهم المطلبي في الجانب المعيشي/ الاقتصادي. كما يمكن الإشارة إلى الاعتراف العام بحق العمال المكتسب في تكوين النقابات وممارستها لنشاطها في تنظيم العمال وفي تمثيلهم كمفاوض جماعي، علاوة على دورها السياسي والمؤثر في العديد من البلدان كإنجازات للنضال المطلبي في الجانب السياسي/ الاجتماعي.

بطبيعة الحال فلقد مر تاريخ النضال المطلبي، في صوره النقابية، بعدة تجارب لم تكن جميعاً «ناجحة»، كما انه لم يكن نضالاً سهلاً، بل تطلب قدراً كبيراً من التضحيات من قبل المنخرطين فيه، وتسبب في مواجهات أخذت، في الكثير من الحالات، طابعاً عنفياً ذهب ضحيته كثيرون على أيدي أصحاب العمل والدولة.

يستند النضال المطلبي إلى الأهمية الحيوية لقوة العمل في استمرار النشاط الاقتصادي لمؤسسة ما، أو لقطاع اقتصادي ما، أو لبلد ما. ويستتبع ذلك أن حجب العمال لقوة عملهم يمكنه شل النشاط الاقتصادي شللاً كاملاً أو شبه كامل. وهذا يعني، بالنتيجة، أن قوة العمال الكامنة في إمكانية امتناعهم المؤقت عن المشاركة في النشاط الاقتصادي، تمنحهم قدرات تأثير

تفوق قدراتهم الاعتيادية حسب ميزان القوى الاجتماعية السائدة، مما يمكنهم من تحقيق تقدم في مواقعهم في ذلك الميزان.

انقسم اهتمام الأدبيات الكلاسيكية المعنية بالنضال المطلبي العمالي إلى اتجاهين رئيسيين مختلفين: أولهما ثوري وثانيهما اصلاحي.

ويشدد الاتجاه الثوري على أن تحسين مواقع الطبقة العاملة، وفي إطار الصراع الطبقي بين العمل ورأس المال، إنما يهدف في نهاية الأمر إلى سيطرتها على مقاليد السلطة وأدواتها[1]. وعليه فإن النضال المطلبي الذي يخوضه العمال يهدف إلى هدفين. الأول هو إدخال تحسينات مباشرة، اقتصادية وسياسية واجتماعية، على الأوضاع المعيشية والمهنية للعمال. والثاني هو إحداث تراكم لخبرات نضالية، عبر النضال المطلبي اليومي، بحيث يتمكن العمال من تثمين قوتهم كطبقة وتثمين أهمية وحدتهم في صراعهم مع الطبقة الرأسمالية..

ونلاحظ هنا أن تأكيد الاتجاه الثوري يتركز على أن الإنجازات المباشرة لأي تحرك مطلبي (كتحسين الأجور أو تخفيف ساعات العمل الخ)، هي إنجازات تكتيكية ضمن استراتيجية تسعى للسيطرة على مقاليد السلطة وأدواتها، بحيث تقيم الطبقة العاملة في نهاية الأمر نظاماً اجتماعياً جديداً. وهذا يعني، بكلمات أخرى نستعيرها من لينين، «إن النضال المطلبي بأشكاله المختلفة ما هو إلا تمارين تدريبية أو معارك تهدف إلى تحسين تكتيكي في مواقع الطبقة العاملة باتجاه الانتصار في المعركة الفاصلة المتعلقة بالسلطة السياسية».

---

(1) Cf.

- R. Gunn, -Marxism and Ideas of Power an Participation», in J. Bloomfield (ed.) *Class, Hegemony and Party,* Lawrence and Wishart, London, 1977, pp. 15 - 42.

- G. Therborn, Op. cit., pp. 129 - 241.

- V.I. Lenin, *What is to be Done,* Progress Publishers, Moscow, 1964, pp. 51 - 93.

بطبيعة الحال، فإن الاتجاه الثوري تمثل في عدد من المدارس الفكرية التي تطورت طوال القرنين الماضيين، والتي انعكست في صور حركات وأحزاب متصارعة رغم اشتراكها في هذا الفهم الأساسي لدور النضال المطلبي.

أما الاتجاه الاصلاحي فإنه يشدد على أهمية النضال المطلبي في تحسين أوضاع العمال وشروط عملهم، وفي كل ما يتعلق بعلاقاتهم مع أصحاب العمل، باعتباره يؤدي إلى نظام اجتماعي أكثر عدالة وقادراً على تجنب عوامل عدم الاستقرار. يستند الاتجاه الإصلاحي إلى اعتبار أن بالإمكان التغلب على انعكاسات تباين مصالح العمال وأصحاب العمل من خلال التسويات الاجتماعية عبر المفاوضات ما بين ممثلي الطرفين. كما يستند الاتجاه الإصلاحي إلى اعتبار أن معالجة مظاهر عدم الاستقرار في المجتمع وأسبابها يخدم مصالح جميع فئاته، بما في ذلك العمال وأصحاب العمل.

على هذا فإن النضال المطلبي حسب أصحاب الاتجاه الإصلاحي هو أسلوب لإقناع أصحاب العمل، كأفراد، بضرورة استجابتهم لمطالب عمالهم وبأهمية هذه الاستجابة في مجال تحسين مستوى الإنتاجية والربحية. كما أنه أسلوب لإقناع أصحاب العمل، كطبقة، بأن إدخال الإصلاحات الاجتماعية، عبر الاستجابة لمطالب العمال، سيؤدي إلى ضمان استقرار النظام الاجتماعي والسياسي ويخدم النمو الاقتصادي.

تجدر الإشارة إلى أن السجال النظري وانعكاساته العملية والتنظيمية، بين دعاة الاتجاهين، الثوري والإصلاحي، وكذلك السجال بين التيارات المختلفة ضمن كل اتجاه، قد برز منذ بروز الطبقة العاملة كقوة اجتماعية ذات تأثير تاريخي. وبطبيعة الحال فما زال السجال مستمراً ويأخذ أشكالاً

تناحرية في عدد من المجتمعات. ومن أبرز المظاهر المعاصرة لهذا السجال ما تشهده البلدان الرأسمالية المتقدمة، بل وحتى عدد من البلدان النامية، من أشكال تنظيمية تعبر عن هذين الاتجاهين، أو تيارات كل منهما، سواء في شكل حركات نقابية أو أحزاب سياسية، تختلف أطروحاتها وأساليب تعاطيها مع النضال المطلبي اختلافاً بيناً وجذرياً[1].

وبغض النظر عن الأهداف النهائية لهذين الاتجاهين، وبغض النظر عن الاختلافات التكتيكية والاستراتيجية بينهما (وبين التيارات والتعبيرات التنظيمية التي يتخذانها)، فإن هناك قاسماً مشتركاً وجوهرياً يجمع بينهما، ألا وهو أهمية النضال المطلبي، وتركيزهما على محتواه الاقتصادي وخاصة حجب العمال لقوة عملهم.

لقد تولد عن النضال المطلبي العمالي طوال القرنين الماضيين تراث ضخم من الخبرات التي انعكست، بسلبياتها، وإيجابياتها، على أساليب التعاطي مع النزاعات الاجتماعية. ولقد اكتشفت فئات اجتماعية أخرى، غير عمالية، مدى فاعلية النضال المطلبي، بحيث اتسعت استخداماته كأسلوب من أساليب الضغط لتسوية النزاعات، ولم يعد النضال المطلبي محصوراً بيد الطبقة العاملة. ولقد أضافت الخبرات الجديدة التي ولدها لجوء فئات اجتماعية مختلفة، وفي ظروف تاريخية مختلفة، أبعاداً جديدة لتأكيد أهمية النضال المطلبي.

وقد أسهم هذا الانتشار في استخدام النضال المطلبي كما طورته النضالات العمالية، ولجوء فئات اجتماعية متباينة إلى استخدامه كأداة ضغط

(1) Cf.

- R. Hyman, *Strikes*, Fontana, London, 1978.
- T. Clarke and L. Clements, *Trade Unions Under Capitalism*, Harvester Press, London, 1978.
- S. M. Lipset, (et al.) «Democracy and Oligarchy in Trade Unions», In W. E. J. Mc Carthy, (ed). *Trade Unions*, Penguin Books, 1978, pp. 155 - 171.

وتعبئة، في بروز التشريعات الهادفة لتقنينه وللتحكم في أساليب استخدامه. وتتفاوت هذه التشريعات، من التحريم المطلق وتجريم دعاة الإضراب المطلبي والقائمين به، كما هو الحال في أغلب بلداننا العربية، إلى السماح به لجميع فئات المجتمع دون استثناء بما في ذلك جنود الشرطة والقوات المسلحة كما هو الحال في السويد. إلا أنه وبغض النظر عن التشريعات القائمة في هذا البلد أو ذاك، فإن النضال المطلبي، بأشكاله المختلفة، أصبح جزءاً بارزاً من الحياة الاجتماعية في عالمنا المعاصر.

ولقد شكل هذا الدور الهام الذي يقوم به النضال المطلبي، باعتباره شكلاً اقتصادياً من أشكال العمل الجماهيري، أساساً لتطور اهتمام الباحثين والمهتمين بهذه الظاهرة، وخاصة، بسبب ما أشرنا إليه من إنجازات تحققت عبر النضال المطلبي في مختلف المجالات. وكذلك انطلاقاً من حقيقة أن هذا النضال يمكن أن يكون أداة للتغيير الاجتماعي والثورة من جهة، أو أن يكون أداة للتغيير الاجتماعي والثورة من جهة، أو أن يكون أداة لتحقيق الإصلاح وضمان الاستقرار الاجتماعي من الجهة الأخرى.

ثالثاً: تأثير نمو حركة السلم العالمية:

المصدر الثالث، المؤثر في البحث العلمي حول ظاهرة العمل الجماهيري هو نمو حركة السلم ودعوتها إلى تسوية النزاعات الإقليمية والدولية عن طريق الوسائل والأساليب غير العسكرية. ومعروف أن نمو حركة السلم، وخاصة في البلدان الأوروبية الشمالية، وانتشار تأثيرها كان نتيجة جزئية لما شهده العالم من تطورات في العقود الماضية التي تلت الحرب العالمية الثانية وبخاصة، من جراء سباق التسلح النووي وتطوير أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

وبجانب الأهوال التي شهدتها أوروبا طوال الحرب العالمية الثانية،

فإن الظروف التي سادت فيها وفي غيرها من مناطق العالم إبان الحرب الباردة، والتي تميزت بتطوير وانتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، خلقت ظروفاً ملائمة لنمو ردة فعل واسعة تدعو إلى نزع السلاح وإلى تبني الأساليب غير العسكرية في تسوية النزاعات القائمة بين التكتلات الدولية القائمة.

لقد استخلصت شعوب كثيرة من خبراتها خلال الحرب العالمية الثانية أن استعداداتها العسكرية للدفاع عن أراضيها لم تكن كافية لمنع غزوها واحتلالها. بل إن هذه الاستعدادات العسكرية الدفاعية انهارت تحت وطأة أولى بوادر الضغط العسكري الألماني والإيطالي. علاوة على ذلك فإن الاحتلال النازي لبعض هذه البلدان لم يواجه مقاومة عسكرية نظامية تستحق الذكر، بل واجه مقاومة عفوية من طرف سكان المناطق المحتلة في شكلين: مقاومة مدنية، ومقاومة عسكرية غير نظامية. ولقد أنجز هذان الشكلان من أشكال المقاومة ما عجزت عنه القوات النظامية المنهارة ألا وهو استنزاف قوات الاحتلال وتأكيد التصميم الوطني على التحرر من الاحتلال الأجنبي[1].

وكما هو الحال في الأمثلة التاريخية المشابهة، وخاصة خلال الحرب العالمية الثانية، فإن بروز المقاومة، بشكلها المدني والعسكري غير النظامي، لم يتم نتيجة تخطيط مسبق أو على أساس تحضيرات محددة لمواجهة احتمالات الغزو أو الاحتلال، بل جاءت بشكل عام كردود فعل عفوية لمواجهة تطورات لم تكن في الحسبان.

لقد تبلورت هذه الاستنتاجات بأشكال أكثر وضوحاً مع تزايد التعقيد الناجم عن تطوير أسلحة الدمار الشامل وازدياد حدة الاستقطاب العالمي.

(1) R. Vogt, «Civil Power or Military Union? The European Community: A State in the Making». in Geeraerts (ed.), Op. Cit., pp. 48 - 9.

وفي ظل هذا التطوير في مجال صناعة السلاح والقدرات التدميرية الهائلة التي أصبحت في متناول الدول الكبرى والتكتلات العسكرية الدولية، اتسع المجال أمام مساعي البحث عن وسائل لتخفيف حدة التوتر على المستوى الإقليمي والدولي وخاصة في ظل القناعة الكامنة بأن الدول الصغيرة وأغلب الدول الوسطى لن تكون قادرة على الصمود بقدراتها العسكرية التقليدية، أمام أي تهديد من الدول الكبرى. علاوة على ذلك، فإن «توازن الرعب» بين الدول الكبرى ليس كافياً لضمان السلم العالمي وعدم انجرار هذه الدول إلى مواجهة عسكرية تهدد البشرية كلها بالفناء.

من جهة ثانية، وعلى الرغم من كل ما يطرحه دعاة العسكرة، فإن من المؤكد تاريخياً أنه لم يحدث في أي منطقة من مناطق العالم، ومنذ نهاية الحرب العالمية الأولى، ان استطاعت القوات العسكرية لبلد ما أن تمنع قوات عسكرية لبلد آخر من غزوه.

ولقد شكلت هذه الحقيقة التاريخية والملموسة أساساً لتطوير أسلحة جديدة للوصول لتحقيق ما يسميه العسكريون بالردع Deterrence والردع المتبادل Mutual Deterrence ، الا أن قدرة المؤسسات العسكرية في البلدان المعنية على الحصول على مزيد من هذه الأسلحة وتحسين نوعيتها وقدرتها التدميرية أوصلها وأوصل بقية العالم إلى سباق تسلح لا نهاية له. كما أوصلها وبشكل غير عقلاني إلى امتلاك القدرة على تدمير العالم تدميراً شاملاً مئات المرات.

وبجانب استحالة تحقيقه من الناحية العملية، فإن تبني عقيدة الردع بالوسائل العسكرية أو من خلال التفوق العسكري أو التوازن الاستراتيجي بين الأطراف المعنية، أصبح يشكل لجميع دول العالم استنزافاً غير عقلاني لطاقاتها ومواردها المادية والبشرية.

بطبيعة الحال، وبالإضافة إلى ما سبق، فقد لعبت عوامل أخرى في نمو حركة السلم وفي نمو الاتجاه نحو البحث عن بدائل غير عسكرية لتسوية النزاعات الإقليمية والدولية. ومن بين هذه العوامل الإضافية تأثير الاتجاهات الفلسفية/ الأخلاقية المناهضة للعنف، وتأثير الوعي بحجم الاستنزاف الاقتصادي الذي تمثله الاستعدادات العسكرية من موارد المجتمعات البشرية، وخاصة في العقود الأخيرة التي شهدت تصاعداً ملحوظاً شمل العالم كله في كلفة النظم العسكرية التي ازدادت تطوراً وتعقيداً[1].

وفي هذا الصدد تشير كالدور[2] Kaldor إلى بروز جانب هام في حركة السلم، حيث «أن أغلب الناس في حركة السلم يرون ترابطاً أساسياً ما بين سباق التسلح في الشمال وبين الجوع والعنف والحرب والتخلف في العالم الثالث. . . ولربما كان من الصعب تحديد طبيعة هذا الترابط. فالبعض يعتقد أن (الترابط يتمحور حول) الموارد ولهذا يرغب المشاركون في حركة السلم في الحديث عن تخفيض الإنفاق العسكري وتحويل الموارد إلى التنمية. وحسب تصوري فإن الترابط أكثر عمقاً إذ أنه يتمحور حول بنى السلطة: فإذا كنا نناضل ضد سباق التسلح فنحن نناضل في الواقع ضد بنى السلطة التي تحافظ على نظم اقتصادية وسياسية استغلالية في مختلف أرجاء العالم».

بطبيعة الحال، فإن حركة السلم العالمية بشكل عام والأوروبية الشمالية بشكل خاص، تضم مختلف التيارات السياسية وينخرط في نشاطها أناس من خلفيات اجتماعية وثقافية وأثنية متباينة. إلا أن ما يجمع بينها جميعاً هو الرغبة في تأكيد السبل السلمية لحل النزاعات وتسويتها على المستويين

(1) Esko Antola, «Communists, Unilateralists, Ritualists: An Anatomy of War against Peace Movements in Western Europe», in Ch. F. Alger and J. Balazs (eds), *Conflict and Crises of International Order: New Tasks for Peace Research*, Budapest, 1985, pp. 493 - 508.

(2) Ial Halevi and Mary Kaldor, «The Plo and the European Peace Movement», *Merip*, No. 143, 1986.

الإقليمي والدولي. ولقد أصبحت حركة السلم العالمية قوة ذات تأثير ملموس بحيث أصبح الكثيرون، ومن بينهم المؤتمر السابع والعشرون للحزب الشيوعي السوفياتي، يصفونها بالقوة الرابعة من قوى الثورة العالمية.

أسهم تطور حركة السلم وانتشارها في بروز اتجاهين رئيسيين في مجال البحث العلمي حول ظاهرة العمل الجماهيري وأشكال الاستفادة منها في مجال الدفاع الوطني.

الاتجاه الأول هو الساعي لاستكمال الاستعدادات الدفاعية العسكرية النظامية الراهنة والمستقبلية، بما توفره ظاهرة العمل الجماهيري من إمكانيات دفاعية. وبهذا المعنى فإن هذا الاتجاه يسعى لتعزيز القدرات الدفاعية بإضافة الجهود المدنية إليها. مما يجعله أكثر جاذبية للمؤسسات العسكرية في عدد من البلدان وخاصة الأوروبية الشمالية[1].

أما الاتجاه الثاني فهو الساعي لاستبدال الاستعدادات الدفاعية النظامية باستعدادات دفاعية مدنية اعتماداً على ما توفره ظاهرة العمل الجماهيري من إمكانيات، سواء في مجال ردع احتمالات الغزو الخارجي أو مجال مقاومته إذا ما نجح العدو في احتلال البلاد[2].

وبطبيعة الحال فإن السعي لاستكمال الاستعدادات العسكرية الدفاعية أو استبدالها باستعدادات دفاعية مدنية لا يمكن أن يتم بمجرد اتخاذ القرار. كما أن اتخاذ قرار كهذا لا يمكن أن يتم بمجرد اعتماده من طرف الباحثين المعنيين بموضوعه. فعلى الرغم من الجهود الحثيثة التي بذلها هؤلاء، وخاصة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فما زالت اطروحاتهم في مجال

---

(1) Statens Offentliga Utredningar, 1984: 10, Försvarsdepartementet, *Kompletterande Motstandsformer*, Stockholm, 1984.

(2) Egbert Jahn, «Prospects and Impasses of the New Peace Movement», in Alger and Balazs (eds), Op. Cit., pp. 509 - 524.

الدفاع غير العسكري أو المقاومة غير المسلحة غير قادرة على أن تفرض نفسها كخيار واقعي وفعال يقبله المخططون العسكريون.

ويعود هذا، جزئياً، إلى حاجة هذه الأطروحات الى المزيد من التمحيص والاختبار. كما يعود إلى الاختلاف النوعي بين الدفاع العسكري والنظامي وبين الدفاع غير العسكري/ المدني. ففي حين يفترض التفكيرالعسكري النظامي أن الدفاع عن الوطن هو دفاع عن إقليم وأراض محددة، يفترض التفكير غير العسكري ان الدفاع عن الوطن هو دفاع عن قيم المجتمع ومؤسساته، وعن نظام متكامل من العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولهذا فإن مفهومي «الهزيمة» أو «الانتصار» لدى مخططي الدفاع العسكري يتمحوران حول القدرة على منع العدو من احتلال الأرض أو المواقع. بينما يتمحور هذان المفهومان لدى دعاة الدفاع المدني أو غير العسكري حول القدرة على منع العدو من بسط نفوذه على مؤسسات المجتمع واستحواذه على موارده.

بيد أن هذه الفروق النوعية لم تمنع المؤسسات العسكرية (وخاصة في الدول الإسكندنافية وسويسرا وألمانيا الغربية) من الاهتمام بالدفاع غير العسكري أو المدني باعتباره مكمِّلاً لاستعداداتها الدفاعية. ولقد أسهم هذا الاهتمام وخاصة في العقدين الماضيين في انتشار إضافي بالبحث العلمي حول ظاهرة العمل الجماهيري واستخداماتها الدفاعية على وجه الخصوص. كذلك أسهم هذا الاهتمام في تشجيع البحث العلمي حول إمكانيات استخدام العمل الجماهيري في مقاومة الاحتلال، أي في حالة فشل الاستعدادات الدفاعية العسكرية منها وغير العسكرية في مقاومة الغزو ومنع الاحتلال[1].

---

(1) Cf.
- L. Bergfeldt, op. cit., pp. 81 - 2. =

وكما هو متوقع فإن فكرة اللجوء إلى العمل الجماهيري كبديل للاستعدادات الدفاعية العسكرية لم تحظ باهتمام يذكر، بالمقارنة مع الاهتمام المتنامي بفكرة استخدامه كمكمل لتلك الاستعدادات.

على أية حال، وكما سنرى فإن أهمية التصورات التي ولدها البحث العلمي في الاستخدامات الدفاعية للعمل الجماهيري، لا تنحصر فيما تقدمه للمؤسسات العسكرية في البلدان المعنية من قدرات جديدة وإضافية. فعلى الجانب الآخر، نرى أن لهذه التصورات أهمية خاصة لتطور نضال حركات التحرير الوطني وحركات التغيير الاجتماعي، سواء أكانت تعتمد أساساً على العمل المدني أو على أسلوب من أساليب حرب العصابات. ففي الحالتين تشكل فكرة «الاستكمال» أداة جديدة لتطوير مساعيها بهدف زيادة فاعلية جهودها وتسريع وصولها لأهدافها. كذلك فإن لهذه الاستنتاجات أهميتها بالنسبة للبلدان التي لا تواجه تهديداً خارجياً مباشراً، بل تهديداً داخلياً مثل سعي أقلية مسلحة للقيام بانقلاب عسكري لفرض إرادتها على غالبية السكان في ذلك البلد.

يهدف عرضنا السابق لإيضاح العوامل التي أثرت في جهود البحث العلمي حول ظاهرة العمل الجماهيري والتي انعكست في التسميات المختلفة التي تتكرر في النتاج العلمي حول الموضوع. ولقد أوضحنا أن هذه التأثيرات المتداخلة لم تنحصر في اختلاف التسميات باعتبار أن هذا الاختلاف أمر اعتيادي في أغلب فروع ومواضيع البحث في العلوم الاجتماعية، وخاصة إذا كانت كما هو الحال بالنسبة للبحث في ظاهرة العمل الاجتماعي،

= - R. I. P. Bulkley, «Vegetius Vindicatus? Giving An Old Hypothesis A fair Break», *Current Research on Peace and Violence*, No. 4, 1983, pp. 233 - 257.
- J. Galtung, «Twenty - Five Years of Peace Research: Ten Challenges and some Responses», *Journal of Peace Research*, No. 2, 1985, pp. 141 - 158.
- S. Tiedtke, «Alternative Military Defence Strategies as a Component of Detente and Ostpolitik», *Bulletin of Peace Proposals*, No. 1, 1984, pp. 13 - 23.

اهتمامات جديدة ومتعددة المدارس. إلا أن لتلك التأثيرات المتداخلة المشار إليها نتائج أخرى تستحق التوقف عندها.

إن نقطة الانطلاق في مصادر التأثير الثلاثة التي عرضناها، تختلف اختلافاً واضحاً؛ فمن جهة يؤكد تراث غاندي وأتباعه المعاصرين على مبدأ أن «الحكومة لا يمكن أن تحكم بدون طاعة المحكومين وقبولهم لها»، وهذا يعني أن قيام المحكومين بحجب الطاعة والقبول، وقيامهم باتخاذ الإجراءات العملية لتأكيد ذلك وفي مختلف جوانب العلاقة مع السلطة، سيقود إلى فقدانها لشرعيتها من جهة وكذلك إلى لجوئها، إذا لم تتنازل، إلى اتخاذ إجراءات مضادة عنيفة أو ذات طابع عنفي في الغالب. وستؤدي مثل هذه الإجراءات المضادة تدريجياً إلى اتساع إطار الحركة الجماهيرية بانخراط فئات اجتماعية إضافية فيها وبشكل يزيد من مصداقية دعوتها إلى عدم الطاعة وإلى حجب الشرعية عن السلطة. وحسب هذا التسلسل في الأحداث فإن نقطة انطلاق مقاومة السلطة القائمة هي سياسية/ أخلاقية تتمثل بإعلان سحب الاعتراف بشرعية السلطة المستهدفة.

ومن الجهة الثانية يؤكد تراث النضال المطلبي، وبغض النظر عن أهدافه النهائية، على مبدأ «لا نشاط اقتصادياً بدون عمل». وهذا يعني أن قيام العمال بحجب قوة عملهم سيؤدي إلى توقف النشاط الاقتصادي وسيفرض على المؤسسات المستهدفة، إذا لم تتنازل، اتخاذ إجراءات مضادة تقود تدريجياً وعبر التضامن العمالي، إلى اتساع حركة حجب العمل واتخاذه أشكالاً إضافية تهدد استقرار النظام الاقتصادي ككل، وقد تفرض تدخل السلطة السياسية أو تسهم في إحداث تغييرات سياسية في صالح العمال وباتجاه الاستجابة لمطالبهم. وحسب هذا التسلسل في الأحداث فإن نقطة انطلاق النضال المطلبي هي اقتصادية.

أمـا تراث حركة السلـم المعاصـرة فإنـه يؤكد علـى عدم فاعلية الاستعدادات الدفاعية القائمة على التفكير العسكري التقليدي في ضوء ما شهده العالم من تطورات في مجال تصنيع الأسلحة المتطورة وأسلحة الدمار الشامـل. وهـذا يعنـي أن الاستعـدادات العسـكرية التقليدية أخـذت تفقـد مصداقيتها كأداة لردع نوايا الغزو والاحتلال، أو كأداة للمقاومة. وبالإضافة إلى عدم فاعليتها فإنها ستسبب في خسائر بشرية غير مبررة وفـي تدمير البلـد الذي تسعى للدفاع عنه، وعليه فإن نقطة انطلاق تراث حركة السلم في دعوتها لتبني الدفاع غير العسكري، هي مصداقيته كبديل أو كمكمل للاستعدادات التقليدية الهادفة للردع أو المقاومة بالوسائل العسكرية.

لقد أبرزت هذه الاختلافات في نقاط الانطلاق، الإمكانيات الواسعة الراهنة والمحتملة لاستخدام العمل الجماهيري في عدة مجالات، باعتباره:

- أداة لتسوية النزاعات بطرق سلمية.
- أداة للتغيير الاجتماعي.
- أداة للتحرر الوطني.
- أداة لردع محاولات الغزو الخارجي ومقاومة الاحتلال.
- أداة لردع المحـاولات الـداخلية لاغتصـاب السلطـة الشـرعية ومقاومـة نجاحها.

تشكل هذه الاستخدامات لظاهرة العمل الجماهيري جزءاً لا يستهان به من استخداماته. إلا أن هذه الاستخدامات لا تشمل مجالات أخرى عديدة تشكل فيها ظاهـرة العمـل الجمـاهيري عامـلاً أسـاسياً من عوامـل التفاعـل الاجتماعي.

وعليه وبهدف التغلب على انعكاسات الخلط بين مختلف المجـالات التي تبرز فيها هذه الظاهرة، وبهدف تحاشي التشويش المتوقع، فإننا سنعتمد

مصطلح «المقاومة المدنية» في مقام مصطلح العمل الجماهيري فيما يتعلق باستخداماته المحددة للنضال من أجل التحرر الوطني والتغيير الاجتماعي.

ويبدو هذا التفريق أمراً ضرورياً لحصر موضوع اهتمامنا من جهة، وللتأكيد على أن مفهوم العمل الجماهيري، يشمل من بين ما يشمل، المقاومة المدنية، ولكنه لا ينحصر فيها.

وبكلمات أخرى فإن مصطلح المقاومة المدنية، كما سنرى، يتميز بكونه أكثر التسميات المتداولة قرباً من المضامين التحررية والتغييرية الاجتماعية التي يحملها مفهوم العمل الجماهيري. كما إن المقاومة المدنية، كمصطلح، تغطي أغلب أشكال العمل الجماهيري التي نود التعرض لها. إلا أنه يتميز عن غيره من المصطلحات المتداولة بكونه أكثر قابلية للحصر والتحديد.

الفصل الرابع :

المقاومة المدنية وإشكالية العنف واللاعنف

تعريف :

تتعدد التعريفات المطروحة لمصطلح المقاومة المدنية وتتباين نقاط تركيزها .

يعرف روبرتس Roberts المقاومة المدنية بأنها :

«.. نوع من السلوك اللاعنفي الذي يشمل سلسلة من الاجراءات المستمرة والدؤوبة والمنسقة ضد قوة أو سلطة معينة . ومن هنا فمن الضروري تسميتها بالمقاومة . أما نعتها بالمدنية فيعني من جهة ، ارتباطها بالمواطنين وبالمجتمع ، ومن الجهة الأخرى ، كونها سلمية حضارية غير عسكرية ولاعنفية بطبيعتها»[1] .

وبهذا التعريف أعاد روبرتس النظر في تعريف سابق له حول المقاومة المدنية ، باعتبارها «تقنية الدخول في صراع سياسي باستخدام الأساليب اللاعنفية» ، وبأنها :

«سياسة مخططة مسبقاً ومنسقة للدفاع عن مجتمع ما ضد التهديد الداخلي

---

(1) A. Roberts, *Civilmostandets teknik*, Folk och Försvar, Stockholm, 1976, p. 18.

(كالانقلابات) والتهديد الخارجي (كالاحتلال أو الحصار أو القصف وما إلى ذلك). وتهدف هذه السياسة إلى إخافة مختلف مصادر الهجوم على المجتمع، وإلى تحديد أساليب ممارسة الصراع في حال حدوث الهجوم رغم كل شيء. وتتطلب الأساليب التي تستخدمها هذه السياسة مشاركة الأهالي ككل»[1].

أما شارب فإنه يتوسع في تعريف المصطلح بقوله إنه:

«السياسة الدفاعية التي تقوم على التحضير لاستخدام النضال المدني ـ أي السلوك اللاعنفي ـ من أجل حماية حرية المجتمع وسيادته وحماية النظام الدستوري، في وجه المحاولات غير الشرعية للاستيلاء على السلطة داخلياً، وفي وجه العدوان الخارجي أو الاحتلال. وتهدف هذه السياسة على الدوام لمنع هذه المحاولات، إما بتخويفها لمنع البدء بها، إما بمواجهتها والانتصار عليها. وبطبيعة الحال لا يمكن تحقيق هذا الهدف عن طريق السعي لتغيير نوايا الطرف الآخر فحسب، بل عن طريق تطوير قدرات السكان والمؤسسات القائمة في المجتمع بحيث تتمكن وبفاعلية من إجهاض محاولات الطرف الآخر للسيطرة على البلاد والتحكم بها. ويمكن لهذا التطوير أن يتم بتبني برنامج واسع من الاجراءات اللاعنفية المنتقاة بعناية، بما في ذلك رفض التعاون ومختلف أشكال التحدي الأخرى. وهذا يعني أن الهدف هو جعل السكان قادرين على منع العدو من تحقيق أهدافه وعلى عدم تمكينه من حكمهم.

إن القدرة الفعلية على تحقيق ذلك، إذا ما تم استيعابها بشكل صحيح وإذا ما تم التحضير لها بشكل دقيق، فإنها تستطيع أن تردع المحاولات

---

(1) A. Roberts, *Total försvar och civilmoststand,* Folk och Försvar, Stockholm, 1972, p. 202.

الـداخلية لاغتصـاب السلطـة، وأن تخيف كل محـاولات الغـزو الخارجي[1].

تغلّب هذه التعريفات الجانب الدفاعي للمقاومة على جانبها الهجومي. ولذا فهي تعطي الانطباع بأن المقاومة تهدف إلى المحافظة على نظام قائم، وعلى ما يشمله من مؤسسات وقيم وعلاقات في وجه محـاولات خارجية أو داخلية للإطاحة بها أو تحديها.

وبهذا المعنى فإن هذه التعريفات، وغيرها مما لا نجد داعياً لتكرارها هنـا، لا تتضمـن ما يشير إلـى المقاومـة المـدنية كأداة للتغيير، وكأسلـوب للإطاحة بنظام قائم، وعلى مؤسساته وما يمثله من علاقات وبنى.

ولربما كان هذا هو أحد دوافع الإضافة التي وضعها شارب، من بين آخـرين، إلـى لغتهـم التحليلية عن طريق استخـدام «النضـال اللاعنفي» Non-Violent Struggle والذي جرى تعريفه بأنه:

«تقنية السعي لمضاهاة قوة المجموعة الغريمة. فلدى المجموعة الغريمة عادة قدرات هامة إدارية واقتصادية وسياسية وعسكرية وبـوليسية. وفـي الغالب تكون المجموعة الغريمة هي نفسها جهاز الدولة الذي تتحكم فيه نخبة ينظر لها بأنها معادية وضارة بمصالح وتطلعـات بقية السـكان أو أن تكون المجموعـة الغريمـة كيانـاً مستقـلاً عن الدولـة ولكنـه يحظـى بدعمها»[2].

ويبـدو لنـا من المـمكن إعـادة هذا التبلبـل الملحـوظ فيمـا هو مطروح

---

(1) G. Sharp, *Making the Abolition of War a Realistic Goal,* Institute of World Order, N. Y., 1980, p. 8.

(2) G. Sharp, «The Role of Power in Nonviolent Struggle», A paper presented at the Conference on Nonviolent Political Struggle, Arab Thought Forum (ATF), Amman, November, 1986.

من تعريفات إلى الخلط ما بين المقاومة كمفهوم تجريدي وبين استخداماته. ففي حين تتعدد هذه الاستخدامات، فإن من المطلوب حصر التعريف المطروح لمفهوم المقاومة.

وفي هذا الاتجاه يمكننا البدء بتعريف المقاومة المدنية باعتبارها شكلاً محدداً من أشكال الحركة الجماهيرية تتعاطى، سلباً أو إيجاباً، مع نظام سياسي واقتصادي في مجتمع معين. وعلى هذا فإن المقاومة هي شكل من أشكال الحركة الجماهيرية التي تعمل على الدفاع عن، أو الهجوم على، سلطة سياسية قائمة ذات أصول اقتصادية، وتتمثل في مؤسسات تتم عبرها الممارسة الفعلية للسلطة.

ويندرج ضمن التعريف السابق القول بأن المقاومة المدنية هي أسلوب نضالي يعتمد على انخراط جماهيري واسع، ويستخدم تكتيكات العمل الجماهيري وتقنياته، ويسعى إلى تحقيق هدف معين، أو مجموعة أهداف معينة، تشكل الاطار العام الذي يوحد مختلف الفئات الاجتماعية المنخرطة في نشاط المقاومة أو المستفيدة من قيامها.

والمقاومة المدنية، بكلمات أخرى، هي فعل ايجابي يتطلب مثابرة وتخطيطاً دقيقاً، كما يتطلب تنفيذاً شجاعاً وقدرة على التحمل والاصرار على الاستمرار، كما تتطلب توفر القدرة على اتخاذ المبادرات، ضمن خطة موضوعة مسبقاً ومتفق عليها، تأخذ بعين الاعتبار الطاقات الفعلية والكامنة لدى الأهالي ولدى العدو، وتأخذ بعين الاعتبار كذلك التغيرات الطارئة على الموقف.

ضمن هذا التعريف فإن المقاومة المدنية ليست دعوة انهزامية أو عدمية، كما أنها ليست سبيلاً سهلاً للهروب من أمام المسؤوليات التي يفرضها الرفض الجماهيري لممارسات السلطة غير الشرعية أو ألا تتلاءم مع مصالح

الأهالي ولا تحظى بدعمهم أو رضاهم.

وتواجه المقاومة المدنية، في أغلب الأحوال، سلطة قائمة تمتلك قدرات وطاقات إدارية وقانونية وعسكرية وسياسية واقتصادية وإعلامية تفوق بكثير ما يمكن لقوى المقاومة أن تحشده في هذه المجالات. ولهذا فإن نشاط المقاومة، مهما كان هامشياً أو غير متطور، لا بد وأن يستفز السلطة لاتخاذ إجراءات مضادة تسعى لتصفية المقاومة أو احتواء تأثيرها، ومنع نموها واتساعها.

وتؤكد الخبرة التاريخية أن الاجراءات المضادة التي يمكن أن تقوم السلطة بتنفيذها في هذا المجال تشمل إجراءات قمعية قاسية ضد جمهور المقاومة وقيادتها بما في ذلك الملاحقة والاعتقال والتصفية الجسدية. وبطبيعة الحال فإن هذه الاجراءات المضادة تشمل أيضاً تعبئة جميع الموارد والطاقات الاقتصادية والسياسية والاعلامية المتوفرة لدى السلطة لإفشال حركة المقاومة أو احتوائها أو تصفيتها.

من جهة أخرى فإن الامكانات المشار إليها والتي تمتلكها السلطة تجعلها، في الغالب، أكثر قدرة من معارضيها على المناورة وعلى إيجاد البدائل. كما إن هذه الامكانيات تجعل السلطة قادرة على السعي لشق صفوف المعارضة المنخرطة في أنشطة مقاومة.

وفي مجال المناورة وايجاد البدائل يمكن الاشارة إلى قدرة السلطة على القيام بإجراءات تنازلية تدفع بعض قيادات المقاومة، أو قواعدها الاجتماعية، إلى عدم الاستمرار في نشاطها، أو إلى الوقوف على الحياد، أو إلى الالتحاق بمعسكر السلطة.

بيد أن قدرات السلطة على المناورة وإيجاد البدائل، بما في ذلك تقديم التنازلات الشكلية أو الجزئية، ليست قدرات مطلقة وبلا حدود. ذلك

أن قدراتها في هذا المجال، وكما فصلنا في مناقشتنا حول أساليب تسوية النزاع وتحقيق الإجماع الاجتماعي، تبقى على الدوام محكومة بطبيعتها، وبطبيعة قوى المعارضة ومطالبها وكذلك بميزان القوى السائد واحتمالات تطوره.

وبطبيعة الحال فإن اختلاف الوضع الاقتصادي والسياسي في المجتمعات البشرية واختلاف عناصر تراثها المؤثر وايديولوجيتها السائدة تنعكس في اختلاف العوامل التفصيلية التي تؤدي إلى بروز حركة جماهيرية معارضة وتبلورها في شكل مقاومة مدنية. وعلى أساس هذه الاختلافات تختلف أيضاً أساليب تعاطي هذه المقاومة مع السلطة والوسائل التي تلجأ إليها لتحقيق أهدافها.

إلا أن المقاومة المدنية تستلزم في جميع الحالات نشوء ظرف تاريخي لا تستطيع بدونه أن تنمو وأن تطور استراتيجيتها وتكتيكها. ويتميز هذا الظرف التاريخي بوجود أغلبية من أفراد المجتمع ترى نفسها متضررة من ممارسات السلطة، وترى في نفس الوقت أن القيام بتحدي هذه السلطة، أو السعي لإسقاطها واستبدالها، هو هدف يستحق العمل من أجله وبذل التضحيات في سبيله.

الإشكالية الرئيسية هنا هو قياس مصطلَحَيْ «الأغلبية» و «التضرر». ومصدر الإشكالية هو أن قياس المصطلحين بشكل موضوعي ودقيق غير ممكن. بل تبدو أدوات القياس مستحيلة في أغلب الحالات. ولهذا يعج تاريخ البشرية، بما فيه التاريخ المعاصر، بالأمثلة العديدة على المحاولات الفاشلة في بناء حركة جماهيرية تواجه ما تصوَّره دعاتها بسلطات غير شرعية[1].

---

(1) Cf.

- C. Tilly, *From Mobilization to Revolution*, Addison Wesley, Reading, 1978, pp. 214 - 225. =

بشكل عام فإن تحديد الإجابة الصحيحة حول توفر أو عدم توفر «الظرف التاريخي الملائم» إنما يعود إلى المبادرات التي يتجرأ على اتخاذها أفراد، قد يخطئون أو يصيبون، بالاستناد إلى مدى صحة أو خطأ تحسسهم لمشاعر أفراد المجتمع الذي يعيشون فيه، وبالاستناد إلى مدى صحة أو خطأ استيعابهم لمؤشرات اتجاهات الرأي العام في محيطهم. وبما أن هذا النوع من المبادرات يقوم، كما هو واضح، على عوامل ذاتية فإنه يضع مسؤولية كبيرة على عاتق من يتصدى لتولي اتخاذ مثل هذه المبادرات. كما أنه يفرض عليهم السعي لامتحان حجم انتشار مشاعر المعارضة بين أفراد المجتمع، ومدى استعدادهم للقيام بنشاطات تتحدى السلطة ربما تستدعي ردود فعل قاسية من طرفها.

وبطبيعة الحال فإن لجوء القيادة إلى المبادرة الحذرة يفترض أيضاً التزامها بالتدرج في نشاطها بحيث لا تضع على عاتق الجمهور أعباء لا يستطيع تحملها.

أخذاً بعين الاعتبار ما سبق، لا يمكن لمقاومة مدنية كانت أم غير مدنية أن تكون أسيرة للعفوية أو خاضعة أو قائمة على التجريب المتكرر والمبادرات غير المدروسة.

هذا التشابه الواضح بين المقاومة المدنية والمقاومة العسكرية سيزداد

= - A.F.C. Wallace, «Revitalisation of Movements», in McClaughlin (ed.), op.cit., p. 49.

وبطبيعة الحال فإن فشل هذه الحركات لا يعود إلى طابعها المدني واللاعنفي. فبالمقابل فشلت أيضاً محاولات كثيرة لبناء حركات جماهيرية مسلحة، إما قبل أن تنطلق، أو مباشرة بعد انطلاقها.

انظر ماوتسي تونغ، «قضايا الاستراتيجية في الحرب الثورية» المؤلفات المختارة، المجلد الأول، دار النشر باللغات الأجنبية، بكين، ١٩٦٨، ص ٢٦٣ - ٢٧٣. كذلك انظر:

- R. Debray, «Latin America: The Long March», *The New Left Review*, No. 33, 1965.

- R. Debrary, *A Critique of Arms*, Penguin Books, 1977.

وضوحاً في مسار مناقشتنا الحالية. بيد أنه يكفينا الاشارة إلى أن العفوية والمزاجية وانعدام التخطيط والتهور وانعدام القدرة على المناورة قد شكلت أسباباً متكررة في فشل الكثير من الحملات العسكرية وشبه العسكرية، النظامية منها وغير النظامية. وبالمثل يمكن الاشارة إلى الكثير من الأمثلة التاريخية والمعاصرة لحركات مقاومة مدنية فشلت في الانطلاق أو الاستمرار أو تحقيق أهدافها نتيجة لاعتمادها على العفوية والمزاجية، أو نتيجة لجوئها لمبادرات غير مدروسة أو متهورة، أو نتيجة لعدم استنادها لخطة واقعية قائمة على تحليل دقيق للوضع القائم وآفاق تطور ميزان القوى.

وتؤكد الأدبيات المعنية، على اختلاف مدارسها، على أن المقاومة المدنية:

١ - تستلزم تحليلاً دقيقاً وواقعياً لمختلف جوانب الوضع القائم بما في ذلك ميزان القوى بين المعارضة والسلطة. ولا بد لهذا التحليل أن يشمل تشخيصاً للقوى المعارضة والموالية، واحتمالات انخراطها في الصراع وحجمه. كما أنه يشمل تحديداً للعوامل الذاتية والموضوعية التي يمكن أن تؤثر سلباً أو ايجاباً في ميزان القوى وفي الصراع المحتمل، وتحديداً للعوامل المؤاتية أو المعرقلة لنمو واتساع حركة نشاطها.

٢ - تستلزم المقاومة المدنية، تخطيطاً للنشاطات التي يمكن لأفرادها القيام بها، وتحديداً لمجالاتها، بحيث يتم تحاشي هدر الجهود وتشتيت الطاقات، وبحيث يتم ضمان أكبر مردود ممكن من كل نشاط تقوم به المقاومة. ويشمل التخطيط تحديد الوسائل الأكثر تأثيراً والأوسع قبولاً لدى الجمهور، بحيث تضمن المقاومة استمرارها واستمرار التزام الجمهور بها، علاوة على ضمان تحاشي اللجوء إلى استخدام أساليب ووسائل لا تتماشى مع صالح حركة المقاومة.

٣ ـ تستلزم المقاومة المدنية استعدادات تعبوية في الفترة السابقة لانطلاقها لتحشيد الجمهور ولتسهيل تقبله لها ولانخراطه فيها.

٤ ـ تستلزم جهوداً تعبوية كبيرة في الفترة التالية لانطلاقها بحيث يتم الحفاظ على قوة الدفع لدى المقاومة وضمان استمرار التزام الجمهور بها وتأكيد مصداقيتها كحركة تمثل مصالح الغالبية وتعكس طموحاتهم. ولهذه الجهود التعبوية أهمية خاصة، وحيوية بالنسبة للمقاومة، عندما تقوم السلطة باتخاذ إجراءاتها المضادة سواء ضد الجمهور أو ضد قيادة المقاومة وكوادرها. إذ تؤدي هذه الجهود التعبوية، في هذه الحالة، إلى امتصاص آثار الاجراءات المضادة وتضمن استمرار المقاومة وتوسعها.

المقاومة المدنية والمقاومة المسلحة:

كما هو واضح، فإن تعريفنا للمقاومة المدنية يفترض أنها نشاط مبادر يسعى إلى الهجوم على مواقع السلطة وإلى الدفاع عن مواقع الجماهير. وهي إن كانت مدنية، بمعنى أنها غير مسلحة أساساً، فإنها تتشابه مع المقاومة المسلحة في تشابك طبيعتها الهجومية والدفاعية.

ولقد أشار غريغ[1] قبل أكثر من خمسين سنة إلى هذا التشابه بين ما سماه المقاومة بدون عنف وبين الحرب في الكثير من صفاتهما وأساليبهما سوى فيما يتعلق باستخدام القوة العسكرية أو العنف المباشر. فالمقاومة بدون عنف حسبما طرح غريغ تتصف بكونها:

١ ـ تسعى لإحداث تأثيرات نفسية ومعنوية وأخلاقية.

٢ ـ تسعى لكسب الرأي العام ودعمه.

٣ ـ تسعى للتأثير سلباً في معنويات الطرف المعادي.

---

(1) R.B. Gregg, *The Power of Non - Violence*, Schocken, N. Y. 1966 pp. 93 et seq.

٤ ـ تتطلب انضباطاً وضبطاً للمشاعر والنزوات.

٥ ـ تتطلب شجاعة وحيوية مستمرة، وقدرة على تحمل الصعاب والآلام والتضحية بالنفس علاوة على الانضباط الذاتي والقدرة على التصرف والمبادرة.

٦ ـ تقدم أسلوباً بديلاً للعنف لتسوية النزاعات والمشاكل الكبرى.

٧ ـ تقدم مجالاً واسعاً لتحقيق الأفكار السامية والوصول إلى المجد دون تهور أو بطولة زائفة. فمع أن الرجال والنساء المنخرطين في نشاط المقاومة المدنية يخاطرون بحياتهم وممتلكاتهم ويضحون بكل شيء، إلا أن حجم الخسائر في الاصابات والأرواح هو أقل بكثير مما قد ينجم عن المواجهة المسلحة. كما أن المعاناة تصبح عملاً اختيارياً وتطوعياً يقوم به الناس بملء إرادتهم وليس إجبارياً كما هو الحال في المواجهات المسلحة، حيث لا مفر من أن يتعرض الأفراد غير المنخرطين في نشاط المقاومة لانعكاسات المواجهة المسلحة.

٨ ـ تستند إلى ذات المبادىء الاستراتيجية التي تقوم عليها الحرب النظامية وحرب العصابات وأشكال المقاومة المسلحة الأخرى.

تشدد المقارنة التي أجراها غريغ على عدة أمور نرى أبرز ما يلي منها: **النضالية، والانضباط، والمرونة والاستمرارية والفاعلية.**

تعني النضالية؛ الاستعداد للمبادرة والعمل في سبيل الأهداف والمثل التي تتبناها المقاومة وأفرادها. كما تعني الاستعداد للتضحية وتحمل الصعاب وردود الفعل التي يقوم بها العدو. وتزداد نضالية المنخرطين في نشاط المقاومة المدنية وضوحاً وأهمية من خلال كونها ناجمة عن اختيارهم الطوعي وليس نتيجة لتجنيد إجباري أو تحت ضغط عوامل خارجية قسرية، كما قد يكون الحال في الحروب العسكرية النظامية أو شبه النظامية.

ويعني الانضباط؛ القدرة على ضبط النفس والمشاعر والنزوات علاوة على القدرة على عدم الانجرار وراء محاولات العدو لاستفزاز حركة المقاومة المدنية أو أفرادها لاتخاذ مواقف غير مدروسة أو مخطط لها، مما قد يحولها عن أهدافها الحقيقية أو يزجها في نزاعات داخلية تؤثر على وحدة صفوفها.

وتعني المرونة؛ القدرة على الابداع التنفيذي في إطار الخطة الموضوعة مسبقاً، وبهدف إعطاء نشاط المقاومة أكبر قدر ممكن من التأثير على مواقع العدو أو معنوياته، أو بالمقابل، الإسهام في تحسين مواقع المقاومة المدنية ورفع معنويات أفرادها. وبهذا المعنى فإن المرونة لا تعني اتخاذ مواقف أو القيام بنشاطات لاتتلاءم مع الخطة المتفق عليها مسبقاً، أو التي تجعل المقاومة تبدو وكأنها تعاني من انقسامات داخلية حول الأهداف الأساسية والأساليب الرئيسية لتحقيقها.

وتعني الاستمرارية؛ القدرة على وضع الخطط التفصيلية التي تستطيع ضمان انخراط المزيد من أفراد الجمهور في نشاط المقاومة، علاوة على كونها تستطيع ضمان توسع مجالات ذلك النشاط. وتتطلب الاستمرارية تحاشي البدء بأعمال مواجهة كبرى وذات طابع استعراضي محض مما قد يخيف أفراد الجمهور أو يتسبب في إجراءات مضادة تقوم بها السلطة وتؤدي إلى إجهاض حركة المقاومة في مهدها وقبل أن يتم تصليب عودها. علاوة على ذلك تتطلب الاستمرارية تدرجاً مدروساً في نشاط المقاومة ومجالاته. وأن يأخذ هذا التدرج بعين الاعتبار استعدادات الجمهور وقدراته المادية والمعنوية.

وتعني الفاعلية؛ القدرة على وضع الخطة العامة لحركة المقاومة وخططها التفصيلية، بحيث يتم تحاشي هدر الجهود وتشتيت الطاقات، وبحيث تستطيع المقاومة أن تركز نشاطها، بشكل أساسي، في تلك

المجالات الحساسة بالنسبة للعدو وعبر القيام بالنشاطات التي تمس مصالحه مساً مباشراً، أو التي تحدث أكبر تأثير معنوي على مواقعه ومعنوياته.

بالرغم من أوجه التشابه المشار إليها، فإن المقاومة المدنية تختلف في مسألة جوهرية عن التفكير العسكري التقليدي. وتتمحور هذه في تشديد المذاهب العسكرية المختلفة على أهمية المواقع وعلى أهمية اكتساب الأرض أو الحفاظ عليها. بيد أن المقاومة المدنية لا تعير هذه الناحية اهتماماً أساسياً، بحكم أنها لا تسعى لاحتلال مواقع جغرافية، كما أنها لا تقيس مدى فاعليتها أو مقدار نجاحها بالمساحة الجغرافية التي اكتسبتها أو التي منعت العدو من اكتسابها.

ولهذا ربما كان من الأجدى الابتعاد قليلاً عن مقارنة غريغ المشار إليها، والسعي لمقارنة المقاومة المدنية بحرب الأنصار.

ومنذ الوهلة الأولى، نلاحظ أن ثمة تشابهاً يكاد يكون كاملاً، وخاصة في المراحل الأولى من حرب الأنصار فيما عدا، بالطبع، ان احداهما تتحاشى العنف واللجوء للسلاح بينما تعتمد الثانية على ذلك اعتماداً كبيراً.

تشدد حرب الأنصار، كما هو حال المقاومة المدنية، على تحاشي خلق خطوط تماس ثابتة مع العدو. ويعمل الاثنان على إبقاء تشابك خطوط المواجهة وتداخلها بحيث يسلبان العدو القدرة على عزلهما عن قواعدهما الشعبية وبالتالي حرمانه من القدرة على تصفيتهما.

وينطلق التفكير الاستراتيجي لحرب العصابات، كما هو الحال في المقاومة المدنية، من أن القدرة على منع نشوء خطوط تماس مع العدو يعطيهما قدرة أكبر على المناورة وعلى نقل أنشطتهما حيثما كان العدو أقل مقدرة على الدفاع عن مواقعه، أو حيثما كانت المواجهة مع العدو أكثر تأثيراً على مواقعه ومعنوياته. كما ينطلق التفكير الاستراتيجي لحرب الأنصار، كما

هو الحال في المقاومة المدنية، من أن القدرة على إبقاء تشابك خطوط المواجهة وتداخلها، ستؤدي (بالإضافة إلى منعه من عزلهما ومن ثم تصفيتهما) إلى حرمانه من السيطرة الكاملة على الأهالي وإخضاعهم بشكل مطلق لإجراءاته بمختلف أشكالها.

وبهذا المعنى فإن تشديد كل من حرب الأنصار والمقاومة المدنية على ضرورة حفاظهما المستمر والملموس على وجودهما بين الجماهير، هو أداة لا بد منها لتوفير ضمانات استمرارهما وحماية ذلك الاستمرار عن طريق توفير الاحتياطي اللازم للتوسع والنمو عددياً ونوعياً.

من الجهة الأخرى فإن حرب الأنصار، كما هو حال المقاومة المدنية، تشدد على ضرورة السعي للإمساك بزمام المبادرة وعلى ضرورة حرمان العدو من القدرة على تحديد توقيت المواجهة ومكانها وحجمها. وفي الحالتين فإن الأمر مرتبط بواقع ميزان القوى وما يفترضه من تفوق عددي ونوعي للسلطة على المعارضة، وفيما تستطيع أن تزجه من قدراتها الاحتياطية.

ومن هذا المنطلق ذاته فإن حرب الأنصار، والمقاومة المدنية، يتحاشيان المواجهات الكبرى والمعارك الطويلة. وكلاهما يعتمد على ما يسمى باستراتيجية الحرب طويلة الأمد وعلى تكتيك المعارك الخاطفة. وهنا لا حاجة لنا لتكرار أن هذا الاعتماد مرتبط بحقيقة أن الانجازات المحققة في حرب أنصار، أو في مقاومة مدنية، لا يتم قياسها بمقدار ما احتلت من أرض، بل بمقدار ما ولدته من تعاطف شعبي وانخراط في صفوفها، وبمقدار ما أحدثته من تأثيرات سلبية على معنويات العدو وعلى قدرته على الحفاظ على مواقعه.

على الرغم من أوجه التشابه الجوهرية هذه، فإنه لا يمكن إغفال الاختلاف الجوهري أيضاً بين المقاومة المدنية وبين حرب الأنصار،

والمتمثل في الدور الذي يلعبه السلاح في كل منهما. وبدون محاولة التقليل من أهمية هذا الاختلاف، فإننا نرى أنه اختلاف شكلي أكثر مما هو واقعي..

فمن الواضح من مراجعة لتاريخ حركات التحرر الوطني ولحركات التغيير الاجتماعي، أن لجوء أي منها إلى حرب الأنصار، كأسلوب رئيسي للمقاومة، كما كان الحال في الجزائر على سبيل المثال، أو لجوء أي منها إلى المقاومة المدنية كأسلوب رئيسي للمقاومة، كما كان الحال في الهند، على سبيل المثال أيضاً، لم يكن معتمداً على رغبات الهيئات القيادية أو نزعات أفرادها وأطباعهم.

ان اللجوء إلى العنف أو إلى اللاعنف كان وسيبقى مسألة مرتبطة في جوهرها بالظروف العامة المحيطة بالصراع ما بين السلطة القائمة وبين معارضيها. وهي مسألة مرتبطة بطبيعة السلطة وطبيعة مطالب المعارضة، كما هي مرتبطة بطبيعة ميزان القوى القائم بين الطرفين وباحتمالات تطوره.

وهذا يعني أن العوامل التي تقود حركة تحرير، أو حركة تغيير اجتماعي، إلى اللجوء للعنف أو إلى اللاعنف لتحقيق أهدافها، تشمل عدداً من المقررات البنيوية الخارجة في غالبيتها عن رغبات الهيئات القيادية ونزعات أفرادها وأطباعهم.

صحيح أن لغاندي، كقائد تاريخي لحركة التحرر الوطني الهندية، تركيبة شخصية متميزة بعمق ازدرائها للعنف بمختلف أشكاله. وصحيح أيضاً أن القادة الأوائل لجبهة التحرير الوطني الجزائرية، ومنهم عسكريون حاربوا في صفوف الجيش الفرنسي، كانوا أقرب إلى النظر إلى العنف الثوري باعتباره الأداة الوحيدة الفعالة في مواجهة العنف الاستعماري الفرنسي.

إلا أنه من الصحيح أيضاً أن اللجوء إلى العنف لم يكن غائباً تماماً عن

جهود حركة التحرر الوطني الهندية[1] بل لقد استمر الخيار العنفي قائماً، وإن كان ثانوياً ومحصوراً في المراتب القيادية غير المركزية، طوال الفترة التي تولى فيها غاندي مهماته القيادية.

لقد أشرنا في مجال سابق إلى الجانب البراغماتي في ممارسة غاندي لمهماته القيادية، وإلى أثر هذا الجانب في تحبيذه الأساليب النضالية اللاعنفية. ولقد أوضحنا الأسس البنيوية، المستقلة عن إرادة غاندي وتركيبته الشخصية، التي دفعته إلى ذلك التحبيذ.

إن قراءة متأنية، ومتحررة من النظرة الرومانسية الشائعة، في كتابات غاندي تشير إلى موقف براغماتي من العنف أيضاً. فالعنف ليس مرفوضاً بالمطلق. بل ان غاندي رفض اللاعنف، إذا ما كان ستاراً لتغطية الجبن ولتبرير الامتناع عن المشاركة في النضال. لقد كتب غاندي:

«من الأفضل أن نكون عنفيين، إذا كان ثمة عنف في صدورنا، بدلاً من أن نتلفع بغطاء اللاعنف لتغطية عجزنا. ان العنف أفضل في كل الأوقات من العجز. فهناك أمل أن يصبح الرجل العنفي لاعنفياً. ولكن لا أمل في العاجز»[2].

---

(١) لقد أشار غاندي إلى هذا الوضع في عدد من المجالات، ومن اشاراته قوله:
«ان اللاعنف كان بالنسبة لحزب المؤتمر الهندي وقيادته على الدوام مسألة سياسة. ولهذا يتيح له رفضها إن فشلت وإذا لم تستطع أن تحقق الاستقلال السياسي والاقتصادي، فلا فائدة من ورائها. وبالنسبة لي فإن اللاعنف عقيدة. وعليَّ أن أعمل حسبها سواء أكنت وحيداً أم مع الآخرين». وكرر هذه الملاحظات قبل اغتياله بتبيان الاختلاف الأساسي بينه وبين زملائه بقوله:
«إن اللاعنف هو عقيدتي. ولم يكن الأمر كذلك بالنسبة (لحزب) المؤتمر. فبالنسبة للمؤتمر كان (اللاعنف) سياسة. والسياسة تؤخذ بالعقيدة طالما هي مستمرة لا أكثر. وللمؤتمر الحق في تغييرها إذا ما رأى ذلك ضرورياً. أما العقيدة فلا يمكن أن تقبل بتغيير».
انظر شارب، مصدر سابق، ص ١٠٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٣٥.

أما بالنسبة للثورة الجزائرية، فلا يمكن القول، بالمقابل أن العمل الجماهيري، بمعناه اللاعنفي، كان غائباً عن مسرح الأحداث. بل لقد شكلت التحركات الجماهيرية، بمختلف مجالاتها ومستوياتها، جزءاً أساسياً من النشاط الثوري الذي قادته جبهة التحرير في المدن الجزائرية والفرنسية، وخلال فترات ركود النشاط العسكري.

وفي هذا المجال يشير محمد حربي[1] ، إلى أن مخطط العمل الثوري كان ينص على ثلاث مراحل. «الأولى هي مرحلة إرساء الجهاز العسكري والسياسي للإعداد للثورة وتأمين امتدادها. كان يتعلق الأمر بإثبات الوجود عبر عمليات، ثم بدء عملية شرح سياسي، وتحاشي المواجهة مع العدو، ومهاجمة عملاء السلطة الاستعمارية والجواسيس للإيحاء بالثقة إلى الجماهير. أما المرحلة الثانية فتقضي بتعميم انعدام الأمن، وخوض نضالات جماهيرية وخلق سلطة مضادة. كان على الجماهير أن تضطلع بمهام الادارة والقضاء بهدف قطع السلطة الاستعمارية، كما كانت الاستعلامات واللوجيستية والتموين من مهامها أيضاً. وتهدف المرحلة الثالثة، أخيراً، إلى تكوين مناطق محررة «محصنة» وخارج قدرة العدو على الوصول إليها بشكل مطلق. وفي هذه المرحلة الأخيرة بالذات كان سيتم الالتحام بين الوجه العسكري والوجه السياسي بهدف فرز الأجهزة المختلفة للسلطة الثورية كتجسيد مسبق لما ستكون عليه تلك التي ستقود البلد بعد الاستقلال».

لا نرى أنه من المجدي الاستمرار في إعطاء أمثلة أخرى، أو الاستمرار

---

(١) محمد حربي، جبهة التحرير الوطني: الأسطورة والواقع، دار الكلمة/ مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٣، ص ١١١. ولعله من المفيد في مسار نقاشنا الإشارة إلى أن نجاح جبهة التحرير في قيادة الإضراب العام في ٥/ ٧/ ١٩٥٦ كان أحد الأدلة الأولى على اجتيازها الامتحان المتعلق بمدى التجاوب الشعبي معها. وإلى أن تصبح «في ظرف عامين حركة مقاومة بعد أن كانت مؤامرة» المصدر نفسه ص ١١٥.

في مقارنة الأساليب النضالية التي لجأت إليها الحركة الوطنية في كل من الهند والجزائر. فكما أشرنا من قبل، فإن لكل حالة تاريخية معطياتها وظروفها التي تقرر الخطوط العامة لحركة المقاومة، واحتمالات تطورها، وتفرض نوعية الأساليب النضالية التي لا تجد بديلاً ناجعاً لها لتحقيق أهدافها التحررية أو التغييرية.

إلا أن من الواجب أن نشير إلى أن متابعة تاريخ حركات التحرر الوطني وحركات التغيير الاجتماعي، ونشاطها المعاصر، تؤكد، بشكل عام، أن الموقف الأمثل هو إبقاء الباب مفتوحاً أمام حركة المقاومة للاختيار، حسب تطورات الوضع، ما بين الأسلوبين النضاليين: المقاومة المسلحة والمقاومة المدنية.

فمن جهة تفترض عقلانية أية هيئة قيادية أن يكون استخدامها لهذا الأسلوب أو ذلك، قائماً على احتساب دقيق للفرص والإمكانات المتاحة في ضوء معطيات الظرف التاريخي المحدد التي يمر به المجتمع الذي تنوي قيادة حركة المقاومة فيه.

كذلك تفترض العقلانية أن يكون الاختيار ما بين الأسلوبين النضاليين قائماً على احتساب دقيق للكلفة السياسية والاجتماعية والبشرية التي ستتحملها حركة المقاومة باستخدامها هذا الأسلوب أو ذاك، وموازنة هذه الكلفة مع ما يمكن توقع تحقيقه من أهداف.

ومن جهة ثانية فإن قدرة الهيئة القيادية على إبقاء الباب مفتوحاً أمام حركة المقاومة لاختيار الأنجح من بين الأسلوبين والأكثر ملاءمة لمعطيات الظرف القائم، يعني إبقاء الباب مفتوحاً أمامهما للمناورة ولتحريك نشاطها وتنويع أساليبه وأشكاله ومجالاته. وبطبيعة الحال فإن هذه القدرة ستجعلها أكثر قابلية على مواجهة عدوها ذي الإمكانات والطاقات، وسيعطيها قدرات إضافية لارباك حساب العدو بشكل مستمر.

أشار لينين إلى أهمية إبقاء باب الخيار مفتوحاً وذلك في معرض مناقشته لمرض اليسار الطفولي حين قال[1] :

«يعتقد الثوريون غير المجربين، عادة، أن الطرق القانونية للنضال هي انتهازية، وذلك لأن البرجوازيين عملوا باستمرار على خداع وتخدير العمال (وخاصة في الفترات «السلمية» وغير الثورية) بينما الطرق غير القانونية في النضال هي ثورية. إن ذلك خطأ على أي حال. . .

إلا أن الثوريين غير القادرين على مزج الأشكال النضالية غير القانونية مع كل شكل نضالي قانوني، هم ثوريون تعساء في الواقع. ليس من الصعب أن يكون المرء ثورياً حين تكون الثورة قد اندلعت وتوهجت، وحين ينضم جميع الناس لأن التيار قد جرفهم، وبسبب انها الموضة، وأحياناً بسبب دوافع ضمان المستقبل الشخصي. . . إلا أنه أكثر صعوبة بكثير ـ وأكثر تطلباً، أن تكون ثورياً عندما تكون الظروف لم تتبلور بعد لقيام نشاط مباشر ومفتوح وجماهيري حقاً وثوري حقاً، وأن تناصر قضية الثورة (عن طريق الدعاية والتحريض والتنظيم) في المؤسسات غير الثورية بل وفي أحيان كثيرة في مؤسسات رجعية تماماً، وفي ظل ظروف لاعنف، بين الجماهير غير القادرة على تلمس الحاجة إلى طرق عمل ثورية».

السجال المستمر:

في مجال آخر، وبعد ما يقارب نصف قرن، أعاد غيفارا النظر في الأطروحة اللينينية حين أشار إلى أنه[2]:

«في السجالات المتعلقة بالموضوع، يتم عادة انتقاد أولئك الذين

(1) V. I. Lenin, «Left - Wing' Communism, An Infantile Disorder», In *The Selected Works,* Lawrence and Wishart, 1969, pp. 575 - 6.

(2) J. Gerassi, (ed.) *Venceremos - The Speeches and Writings of Ernest Che Guevara,* Widenfeld and Nicholson, 1968, p. 267.

يرغبون في شن حرب أنصار، على أساس أنهم يتناسون النضال الجماهيري. كما لو كان الأسلوبان متناقضين. نحن نرفض المفهوم الذي يقوم على هذا الموقف. حرب الانصار هي حرب الشعب، وهي نضال جماهيري. إن محاولة شن حرب كهذه دون دعم السكان هي بداية لنكبة محيقة. إن قوة مقاتلي حرب الأنصار هم الطليعة المقاتلة للشعب. . . تدعمها جماهير الفلاحين والعمال في الاقليم وفي أرجاء المنطقة. وبدون هذا الأساس فإن حرب الأنصار غير مقبولة».

لقد شكلت النظرة الغيفارية جزءاً أساسياً من سجال حاد، ودموي في بعض جوانبه، استمر لفترة طويلة في الستينات بين أطراف حركة التحرر الوطني والتغيير الاجتماعي في عدد من مناطق العالم، ومن بينها أميركا اللاتينية ومنطقتنا العربية. وقد أمكن تلخيص هذا السجال، وخاصة في تعابيره الأكثر تطرفاً بما يشبه المعادلات الرياضية، مثلما لخصها ديبريه:

الكفاح المسلح = الثورة.
الكفاح غير المسلح = الاصلاح.

وعلى الرغم من أن السجال، في أشكاله التي شهدتها الستينات قد فقد مع نهاية العقد، الكثير من حدته وحرارته وجاذبيته. وعلى الرغم من أن أغلب المشاركين فيه قد سقطوا ضحايا لعنف رجعي تمثل في تصفيات جسدية وفي إجراءات قمع لا حدود لها. إلا أن ذلك السجال الذي بلغ أوج حدته في المنطقة العربية وفي أميركا اللاتينية، ترك مخلفات ما زالت مؤثرة في حركات تحرر وطني وحركات تغيير اجتماعي.

ومع أننا لا نرغب في الدخول في سجال مضى عهده، إلا أننا نرى من الضروري الإشارة إلى خطل منطقي حكم ذلك السجال وشكل أساساً خاطئاً في صياغة مسائله واطروحاته.

المسألة ليست كيف، وعبر أي طريق أو أسلوب نضالي يتم مواجهة السلطة المعادية للشعب؟. بل هي قبل ذلك، من يواجه السلطة ولماذا؟ وضمن أية استراتيجية ولمصلحة من؟.

إن نجاح مجموعة مخلصة من الأفراد في خلق «بؤرة ثورية مسلحة»، مثله كمثل نجاح مجموعة أخرى في الوصول إلى منبر البرلمان، أو القيام بإضراب ناجح أو اغتيال أحد رموز السلطة، سيكون عديم المعنى، تاريخياً، طالما لم يكن جزءاً من حركة متعددة الوجوه تسعى للتأثير، بشكل مباشر وملموس، على ميزان القوى القائم بين المعارضة من جهة والسلطة من الجهة الأخرى.

وكما أن النجاح في الوصول إلى البرلمان قد يؤدي، في حالات كثيرة ومتكررة، إلى تحويل حركة المعارضة لتصبح رهينة لمناورات السلطة في ظل ميزان قوى غير متكافىء، فإن النتيجة نفسها ستحدث عن طريق خلق «بؤرة ثورية مسلحة» وفشلها، ضمن ميزان قوى غير متكافىء، في التحول إلى حركة جماهيرية. فعندها قد تصبح، في نظر الجماهير حركة ارهابية معزولة في اقليم ناء من البلاد.

وبالمقابل، فإن تجارب حركة التحرر الوطني والتغيير الاجتماعي، تؤكد في كثير من الحالات، ان العمل الثوري القائم على الالتزام المبدئي بتحقيق الأهداف الجذرية للنضال، لم يكن في وقت من الأوقات مرهوناً باستخدام العنف أو بعدم استخدامه.

العنف أو اللاعنف في نهاية التحليل، ليسا سوى اسلوبين نضاليين. واللجوء إلى هذا الأسلوب أو ذاك، أو الدمج الخلاق فيما بينهما، يتقرر ضمن معطيات كل حالة تاريخية وظروفها وما يطرأ على تلك المعطيات والظروف من تغيرات.

تهدف هذه الوقفة المطولة عند سجال الستينات إلى تسهيل الدخول فيما يبدو كبدايات لسجال من نوع جديد حول العنف واللاعنف.

يختلف هذا السجال الثمانيني عن سابقه في أن الكثير من وجوهه البارزة تأتي من خارج حركة التحرر الوطني وحركة التغيير الاجتماعي. كما يختلف السجال الجديد عن السابق في دوافع المنخرطين فيهما.

لقد كان أنصار «البؤرة الثورية المسلحة» وحرب التحرير الشعبية و «الحركة الجماهيرية» و «الطليعة الثورية» وغيرها من التيارات المشاركة في سجال الستينات تنطلق من إيمان بحتمية المواجهة بين العنف الرجعي (أو العنف الامبريالي) وبين العنف الثوري (أو العنف التحريري). وفي الثمانينات يبدو أن السجال يتمحور حول مدى أخلاقية العنف وجدواه. وفيه تتم الاحالة، بتكرار، إلى تجارب نضالية ناجحة استخدمت اللاعنف كأسلوب نضالي مثل تلك التي قادها غاندي ومارتن لوثر كنغ. كما تتم فيه الإحالة، بتكرار أيضاً، إلى الآلام والمآسي التي يسببها لجوء حركة التحرر الوطني أو التغيير الاجتماعي إلى العنف، وبخاصة ما يتحمله الأهالي من مصاعب وتضحيات نتيجة لردات فعل السلطة.

إلا أن دعاة اللاعنف، كأداة وحيدة للنضال ضد أنظمة التسلط والقمع، يقعون في شراك الخطل المنطقي الذي وقع فيه قبلهم دعاة العنف كأداة وحيدة للنضال.

في مقابل الشعار القديم: السلطة تنبع من فوهة البندقية، يبرز شعار جديد: السلطة تنهار بعدم طاعتها. أو كما يقول شارب «إذا ما أمكن المحافظة على عدم الاعتراف (بالسلطة) وعدم التعاون وعدم الطاعة في وجه العقوبات التي يفرضها الحكام، فإن نهاية النظام ستلوح في الأفق»[1].

---

(١) من الواضح أن شارب، وهو أبرز الباحثين في هذا المجال، يستعيد المقولة الهامة =

يعرض حنفي تلخيصاً لقراءته في الأدبيات الأخيرة المروجة للشعار الجديد. فأطروحاتها كما يلخصها تقول إن:

«العنف واللاعنف خياران واضحان ومتضادان. فالأول يدعو إلى إراقة الدماء بينما الثاني أكثر إنسانية ومحبة للسلام. والأول تقوم به المعارضة والمجموعات المنشقة، والثاني تمارسه الدولة لاضعاف المعارضة وللدفاع عن القانون والنظام. العنف جريمة بينما اللاعنف قداسة. والأعمال العنفية أعمال إجرامية بينما الأعمال اللاعنفية أعمال طاهرة ونقية»(١).

في هذا الإطار ربما كانت هناك أسباب واقعية وجدية لتوصل حنفي إلى التشكيك فيّ نوايا البحث الاجتماعي حول موضوع اللاعنف، وفي نوايا دعاته(٢).

إلا أن حنفي يحاول معالجة الخطل المنطقي في السجال الدائر بقوله ان:

= التي طرحها غاندي والمتعلقة بأن الحكم لا يمكن أن يستمر بدون قبول المحكومين ورضاهم. ويهمنا أن نشير هنا إلى أن شارب لا يتحدث الآن عن «العمل اللاعنفي» بل أصبح يشدد على النضال اللاعنفي باعتباره «يقوم على الطبيعة المحددة للسلطة في المجتمع وفي السياسة.. وإن ممارسة النضال اللاعنفي، وديناميكيته ونتائجه تعتمد جميعاً وبشكل مباشر على ممارسة السلطة ونتائج هذه الممارسة على قوى الغريم» وشارب، كما هو واضح، يقدم موقفاً متقدماً تماماً عن الكثيرين من دعاة اللاعنف الذين يبشرون به كبديل «أخلاقي» أو «حضاري» أو غير مؤذ» عن العنف.
شارب، (١٩٨٦) مصدر سابق، ص ١.

(1) Hassan Hanafi, «The Dialectics of Violence and Non - Violence», A Paper Presented to ATF, Amman, 1986.

(٢) يستنتج حنفي «أن كثيراً من الأبحاث والأنشطة الداعية للاعنف قد تكون مدفوعة سياسياً». وأحد دوافعها غير المعلنة هو «تعزيز الأنظمة المضادة للثورة عن طريق إسكات جميع أصوات المعارضة وأنشطتها واتهامها بالأصولية السياسية أو الدينية وبالخصوص: الراديكالية». نفس المصدر ص ٢٢.

«العنف واللاعنف وجهان لعملة واحدة. ولهذا فهما يرتبطان معاً بجدلية داخلية محددة: قانون التضاد. فإذا ازداد اللاعنف انخفض العنف. وإذا ازداد العنف انخفض اللاعنف. بيد أن العنف واللاعنف سيظلان موجودين دائماً وباستمرار وذلك لأنهما يمثلان الأطروحة والأطروحة المضادة في جدلية واحدة»[1].

من جهة أخرى، ثمة حاجة للإشارة إلى أن غالبية دعاة اللاعنف من المشاركين في السجال الراهن حول أفضليته كأداة وحيدة للنضال، يتشابهون مع من سبقهم من دعاة العنف كأداة وحيدة للنضال. ويتمثل هذا التشابه، في تجاهل بديهية أن الأداة، باعتبارها أداة، لا تقرر الهدف ولا تمتلك القدرة على تبريره أخلاقياً أو ترويجه جماهيرياً.

فالعنف واللاعنف هما أداتان نضاليتان لا يمكن فصلهما عن القوى التي تستخدمهما، وعن القوى المستفيدة منهما، وعن الأهداف التي يرجى تحقيقها عبرهما، وعن الاستراتيجية التي تضمهما.

لقد استخدمت القوى التحررية وقوى التغيير الاجتماعي العنف كما استخدمت اللاعنف. وبالمثل استخدمت قوى فاشية ورجعية ومعادية للتحرر الوطني العنف كما استخدمت اللاعنف.

فلقد استعرضنا، في فصل سابق، عدداً من تجارب اللاعنف التي خاضتها حركات ديمقراطية وتحررية وتقدمية ويمكن وضع قائمة أخرى لتجارب لاعنف خاضتها قوى فاشية وكمبرادورية ورجعية[2]. وبالمقابل

---

(١) نفس المصدر ص ١٧.

(٢) ومن الأمثلة الأكثر بروزاً في هذا المجال، نشير إلى سلسلة الأعمال اللاعنفية التي مولتها أجهزة الاستخبارات الأميركية في التشيلي في عهد حكومة الوحدة الشعبية برئاسة الليندي والتي مهدت للانقلاب الرجعي الذي قام به العسكر التشيلي بقيادة بنوشيه في سبتمبر (أيلول) ١٩٧٣.

اضطرت حركات ديمقراطية وتحررية وتقدمية إلى اللجوء إلى العنف للدفاع عن نفسها وللنضال في سبيل تحقيق أهدافها. كما أن هناك أمثلة عديدة لاستخدام تكتيكات حرب الأنصار وحرب عصابات المدن من قبل العديد من القوى والحركات الفاشية والرجعية[1].

لا يمكن فصل الأداة عمن يستخدمها وعن استراتيجيته وعن القوى التي يمثلها ويناضل لمصلحتها. فالعنف قد يكون ثورياً وتحريرياً كما قد يكون رجعياً واستعبادياً. وبالمثل يمكن أن يكون اللاعنف ثورياً وتحريرياً كما قد يكون رجعياً واستعبادياً.

في مجال آخر يعالج كاوندا الانعكاسات العملية للخطل المنطقي في السجال الراهن حيث يؤكد على أن:

«استراتيجيات السلام، إذا ما حققت هدفها، أفضل بما لا يقاس من استراتيجيات الحرب. ولكن إذا كانت البشرية تواجه شراً عظيماً، وإذا ما فشلت الطريق السلمية، فلن تكون مثالية بل بلاهة أن يقف المرء مكتوف الذراعين ويدعي أن من غير الممكن عمل أي شيء لأننا نعرف جميعاً أن الحرب لا تحل أمراً... / ... فحين يتفشى الشر يصبح السؤال المتعلق بنوع السلاح الذي نواجهه به سؤالاً عملياً وليس فلسفياً: ما هي الخيارات التي تكون في نفس الوقت فعالة واقتصادية فيما يتعلق بأرواح الناس ومواردهم»[2].

---

(١) والمثالان المعاصران الأكثر بروزاً في هذا المجال هما «الكونتراس» في نيكاراغوا و «المجاهدون» في أفغانستان. وفي الحالتين لا تخفي أجهزة الاستخبارات الأميركية والغربية الأخرى، علاوة على قوى رجعية اقليمية ودولية، انغماسها في دعم القوى المعارضة في البلدين المذكورين وتعزيز قدراتهما العسكرية للقيام بعمليات استنزاف عسكرية باستخدام أسلوب حرب الأنصار أو اسلوب حرب عصابات المدن.

(2) C. Satha - Anand, «Exploring Myths on Nonviolence», A Paper present at ATF, Amman, November 1986.

وهـذا يعنـي أن من غير الواقعـي، بل ومـن غير العقلانـي، أن تقـوم المقاومة بتجريد نفسها من أحد خياراتها في مواجهة العدوان والقمع بإعلانها أن العنف هو الطريق الوحيد أو باعلانها أن اللاعنف هو الطريق الـوحيد. فكما سبقت الإشارة فإن ما يقرر أفضلية هذا الطريق أو ذاك هو مدى نجاعته ومدى ملاءمته لظرف تاريخي محدد.

لم يكن العنف الثوري، بمعنـاه التحـريري والتقدمـي، ناجعـاً علـى الدوام. كما لم يكن اللاعنف، بمعناه المشابه، ناجعاً على الدوام. إلا أن التجارب التاريخية، التي أثبتت نجاح أحد الأسلوبين، تؤكد في نفس الوقت أن ذلك لم يكن ممكناً إلا بامتلاك المقاومة القدرة الفعلية أو المحتملة على التراجع عن اختيارها الأول واللجوء إلى الأسلوب النضالي الآخر. كما لم يكن ذلك النجاح ممكناً إلا بامتلاك المقاومة القدرة، في نفس الوقت، على استخدام الأسلوبين النضاليين معاً إذا ما فرضت ذلك التغيرات الفعلية التي تطرأ على ميزان القوى على الأرض.

وقبل أن ننهي هذه المناقشة ربما كان مفيداً أن نشير إلى أنه وقبل أكثر من ألفين وخمسمائة سنة كتب سون تزو Sun Tzu وهو أهم الجنـرالات في تاريخ الصين، دليلاً عسكرياً، ضمّنه نصيحة لمـن يليه، تقـول: «... أن تحارب وتنتصر في جميع معاركك لا يعد تفوقـاً سامياً، إن التفـوق الأسمـى هو تحطيم مقاومة العدو بدون حرب»[1].

---

(1) Sun Tzu, *The Art of War*, Hodder and Stoughton, London, 1985, p. 23.

الفصل الخامس :

في الاستراتيجية والتكتيك

خلال عرضنا لوجهتي نظر غريغ وشارب، وإلى ما تؤكده الأدبيات المختلفة المعنية بالمقاومة المدنية، تمت الإشارة، بتكرار، إلى أن المقاومة المدنية هي أسلوب مواجهة غير عسكرية تسعى للوصول إلى أهداف لا يمكن تحقيقها بوسائل أخرى. كما تمت الإشارة إلى أوجه التشابه ما بين المقاومة المدنية والمقاومة العسكرية وإلى أوجه الاختلاف.

ويهمنا هنا أن نضيف ان المقاومة المدنية، كأسلوب نضالي، تواجه، في أحسن الأحوال اعتراضين أساسيين: أولهما أنها «غير مجدية وغير فعالة»، وثانيهما أنها «بطيئة التأثير بالمقارنة مع المقاومة المسلحة».

لقد ناقش عدد من الباحثين ومن بينهم شارب هذين الاعتراضين، وغيرهما بتفصيل نلخصه فيما يلي:

١ - ان المقاومة المدنية لا تقوم على الجبن أو الانهزامية بل إنها في الواقع لا تستطيع الانطلاق إلا بعد التخلص من المظاهر والمواقف المرتبطة بالخوف وعدم الرغبة في المواجهة والإحساس بعدم القدرة عليها.

٢ - إن المقاومة المدنية لا تعني حصر المواجهة في المجالات النفسية والإعلامية. فمع أهمية هذين الشكلين من أشكال المواجهة إلا أن

المقاومة لا بد أن تعتمد على نشاط نضالي دؤوب يشمل جميع مجالات السلطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٣ - لا تنطلق المقاومة من افتراض حسن النية لدى البشر، بل من الاعتراف بقدرة أي فرد على أن يكون «شريراً» أو «طيباً» في آن معاً، وبما في ذلك قدرته على القيام بأعمال وحشية وغير إنسانية، أو القيام بأعمال بطولية تفوق التصور.

٤ - لا تتطلب المقاومة المدنية من أفرادها أن يكونوا مسالمين أو قديسين، إذ انها لا يمكن أن تنطلق وأن تستمر وأن تنتصر إلا بالاعتماد على الناس «العاديين».

٥ - لا يتطلب نجاح حركة المقاومة وجود أرضية فكرية واجتماعية مشتركه بين أفرادها وبين أفراد العدو، ولا أن يكون هناك تقارب اجتماعي أو نفسي بين الطرفين.

٦ - لا ترتبط المقاومة المدنية بتراث حضاري محدد، فلقد برزت أشكالها في الشرق والغرب وفي ظل ظروف تاريخية وثقافية متباينة.

٧ - لا تفترض المقاومة المدنية أن العدو سيتحاشى اللجوء إلى العنف ضد أفرادها.

٨ - لا تفترض المقاومة المدنية أن تكون أهدافها «جيدة» أو «شريرة» بقدر ما تفترض التفافاً جماهيرياً حول تلك الأهداف.

٩ - لا تنحصر استخدامات المقاومة المدنية في النزاعات الداخلية المحدودة وضمن مجتمع ديمقراطي، بل لقد برزت أشكالها أيضاً في مواجهة أنظمة ديكتاتورية وسلطات احتلال أجنبية[1].

---

(١) شارب (١٩٧٣) مصدر سابق، ٧٠ - ٧١.

من جهة أخرى فلقد أشرنا، في فصل سابق، إلى تجارب تاريخية أثبتت عدم واقعية وصف المقاومة المدنية بعدم الجدوى وعدم الفاعلية، وكذلك إلى تجارب تاريخية أخرى أثبتت عدم صحة وصف المقاومة المدنية بأنها «بطيئة التأثير بالمقارنة مع المقاومة المسلحة». وبالمقابل، فإن المماحكة قد تقود من يميل إليها، إلى القول بعكس ذلك تماماً وذلك باسترجاع كم لا حصر له من التجارب التاريخية حيث كانت المقاومة المسلحة عديمة التأثير والفاعلية، أو كانت بطيئة بالمقارنة إلى المقاومة المدنية القائمة على انخراط جماهيري واسع.

وحيث إن المقاومة المدنية هي سلسلة من الأعمال والأنشطة الجماهيرية فلا يمكن أن تكون إلا مؤثرة وفاعلة ومجدية طالما كانت تسير ضمن خطة متلائمة مع معطيات الواقع المحدد، وطالما كانت تعتمد على مبادرات قابلة للإنجاز ضمن فهم واقعي لما يمكن للجماهير أن تقوم به وما لا يمكنها أن تقوم به في ظرف زمني محدد، وطالما كانت تعتمد في خطتها ومبادرتها على تحليل واقعي ودقيق للأوضاع السائدة في مجتمعها ولميزان القوى ما بين قوى السلطة وقوى المعارضة واحتمالات تغيرهما.

لا يمكن النظر إلى العمل الجماهيري بشكل عام، والمقاومة المدنية بشكل خاص، كأداة سحرية قادرة، بذاتها، على اجتراح المعجزات.

إن هذه الأداة، كي تكون فعالة ومجدية ومؤثرة، لا بد أن يكون استخدامها، بالإضافة إلى ما سبق ذكره، مستنداً إلى استراتيجية واقعية وتكتيكات ملائمة.

تسعى المقاومة المدنية، في نهاية الأمر للوصول إلى تحقيق برنامج حد أدنى: إدخال إصلاحات واحداث تغييرات في ميزان القوى بين المعارضة والسلطة، أو إلى تحقيق برنامج حد أقصى: استلام السلطة واحداث تغييرات

جذرية في المجتمع. وفي الحالتين لا بد أن تكون المقاومة المدنية «كحرب» طويلة الأمد من الناحية الاستراتيجية، وأن تكون كسلسلة من «المعارك الخاطفة» من الناحية التكتيكية.

الاستراتيجية[١] :

يلاحظ ماك وبوسيروب Mack and Boserup أن العديد من الباحثين المعنيين بالمقاومة المدنية ينطلقون من دراسة وتحليل جوانب تكتيكية في تجارب تاريخية معينة للوصول إلى تحديد الاستراتيجيات المستخدمة وتقييم أهدافها[٢].

وفي الوقت الذي يعرضان فيه أخطاء هذا الأسلوب البحثي والتحليلي، يرى ماك وبوسيروب ضرورة البدء بتحديد الأهداف السياسية ومن ثم السعي لتحديد الاستراتيجية الملائمة لها، ومن ثم السعي لتحديد أشكال التكتيك الأكثر تلاؤماً مع تلك الاستراتيجية.

نحتاج هنا للعودة إلى أحد أبرز منظري «الاستراتيجية»: كارل فون كلاوسفيتز Von Clausewitz والذي شكلت كتاباته حول نظرية الاستراتيجية، ومـا زالـت، دليلاً هامـاً لدارسـي ظاهـرة الحـرب ولممارسيهـا. فنظرته للاستراتيجية، كعلم، لا تقوم على منظومة محددة من القوانين المكتوبة واجبة التطبيق، بحذافيرها، وبشكل مطلق، في كل مكان وزمان.

---

(١) يشير الأصل اليوناني للكلمة إلى جذرها العسكري: كلمة Stratos تعني الجيش وكلمة Agein تعني الإدارة أو القيادة. ولهذا فإن التعريف الضيق للاستراتيجية ادارة الجيش أو التخطيط وإدارة الحملات العسكرية. إلا أن أغلب التعريفات المعاصرة تأخذ عناصر غير عسكرية عند اعتبارها الاستراتيجية بأنها خطة شاملة ومتكاملة تحدد السبل واجبة الاتباع للوصول إلى هدف معين على المدى الطويل. ويشمل هذا التعريف القدرة على استخدام الموارد والطاقات المتاحة وتطويرها في سبيل الوصول إلى ذلك الهدف. أيرل، مصدر سابق، ص VIII .

(2) A. Boserup and A. Mack, *Ikke - Vold som National forsvar*, Spektrum, Copenhagen, 1971.

لقد تعامل فون كلاوسفيتز مع نظرية الاستراتيجية باعتبارها طريقة لتحليل الصورة العامة للوضع المحدد، وتفاصيله، بهدف التميز ما بين الملائم وغير الملائم من خيارات متاحة[1].

ففي مقالته «مبادىء حول الاستراتيجية» يقول فون كلاوسفيتز: «تستطيع نظرية استراتيجية ما أن تطرح بضعة مبادىء مجردة، وربما لا تستطيع أن تطرح أياً منها. ولا يعود ذلك، كما يظن، إلى كون الأمر صعباً. بل إلى أن المرء سيضطر إلى الدخول في الترّهات. ففي الحرب تنشأ ظروف صغيرة تؤثر في سير الأحداث بحيث أن من يرغب في التعاطي معها بشكل كامل وصحيح في تجريده سيبدو مثل أكبر مدع»[2].

جميع الاستراتيجيات تسعى، حسب فون كلاوسفيتز، إلى تحقيق هدف واحد هو «التغلب على الغريم». إلا أن ما يميز واحدة عن أخرى هو مدى ملاءمتها لوضع محدد بجوانبه المختلفة، ومدى فاعليتها ومرونتها في مواجهة تفاصيل ذلك الوضع والتغييرات التي قد تطرأ عليه.

إلا أن نظرته إلى معنى «التغلب على الغريم» تطورت في السنوات الأخيرة من حياته، حسب باريت Paret ، معبرة عن نفسها في شكلين محتملين: حرب تشن بهدف تدمير العدو تدميراً تاماً وذلك من أجل (أ) تدميره ككائن سياسي؛ أو (ب) ارغامه على قبول أية شروط مهما كانت. أو حروب تشن للاستيلاء على أرض وذلك بهدف (أ) استمرار احتلالها، أو، (ب) المساومة عليها مع البلد المحتل في مفاوضات سلام. ومن الممكن أن تبرز

---

(١) أيرل، المصدر نفسه، ص ١٠٠ ـ ١٠١.

(٢) باريت، مصدر سابق، ص ١٥٢.

كما يلاحظ باريت (ص ٣٥٦) أن فون كلاوشفيتز قد كرر هذا الرأي في صياغات مختلفة في كتابه حول الحرب. فالبحث الدائم عن قواعد ثابتة يؤدي إلى أخطاء دائمة وذلك لأن «هناك مئات الظروف الخاصة والمكانية القوية التي يتوجب على القاعدة التجريدية أن تسلم بها».

كذلك توليفات أخرى دفاعية من هذين الشكلين المحتملين. باعادة التعريف هذه، يصبح القول بأن الحرب هي استمرار السياسة بوسائل أخرى، أو القول بأن الحرب هي استمرار للسياسة بخليط من وسائل أخرى، صحيحين من الناحيتين النظرية والعملية»(١).

هذا التفريق بين شكلي الحرب، كما فصّله فون كلاوسفيتز، والقائم على التميز بين أهداف كل منهما، (وكذلك تفريقه بين الهدفين الأساسيين في كل شكل وإشارته إلى احتمال نشوء «توليفات أخرى») يؤكد صعوبة وضع استراتيجية مجردة، استراتيجية كبرى، صالحة للحرب في كل الأحوال والأزمان والظروف(٢).

ويقودنا ذلك إلى استنتاج مماثل حول صعوبة وضع استراتيجية مجردة، استراتيجية كبرى، للمقاومة المدنية صالحة في كل الأحوال والأزمان والظروف.

بعيداً عن محاولة وضع «استراتيجية كبرى» للمقاومة المدنية، كما فعل شارب وغيره، فقد عمل ماك وبوسيروب على استخلاص ما اعتبراه مبادىء النظرية الاستراتيجية لدى فون كلاوسفيتز وهذه المبادىء، بايجاز، هي:

---

(١) باريت مصدر سابق، ص ٣٧٨.

(٢) في صدد اعتراضه على بعض التوجهات النظرية، في المجال العسكري في الدولة السوفياتية الفتية آنذاك، كتب سفيشن «في كل حرب من الحروب ثمة ضرورة لتطوير توجه خاص من السلوك الاستراتيجي. فكل حرب تشكل حالة خاصة مما يستدعي بناء منطقها الخاص والمتميز، بدلاً من تطبيق نفس المنطق دائماً لمجرد أنه ذو لون أحمر. . . في الإطار الواسع للنظرية العامة حول الحرب المعاصرة يتيح الديالكتيك تصوراً أكثر دقة لاتجاهات السلوك الاستراتيجي الذي يتوجب اختياره في ظرف معين مما قد يمكن تصوره حتى في ضوء نظرية وضعت خصيصاً لمواجهة ذلك الظرف بالذات».

A. Svechin, *Strategy*, Moscow, 1927, as Quoted in Earle, Op. Cit., pp. 344 - 5.

١ ـ مبدأ أن الهدف المرحلي يتقدم على الهدف النهائي:

يتقرر، على المستوى السياسي، **الهدف النهائي** من أية مواجهة بين طرفين متنازعين، وهذا الهدف النهائي قد يكون: تصفية العدو تصفية نهائية، أو إخضاعه كلية، أو ارغامه على تقديم تنازلات معينة، أو اضطراره للدخول في عملية تسوية عن طريق المفاوضات أو التحكيم.

أما **الهدف المرحلي** فيتمثل في تحقيق نصر، أو سلسلة من الانتصارات، تؤدي إلى تحسين مواقع طرف وتراجع مواقع الطرف الآخر ضمن ميزان القوى القائم بينهما.

إن العلاقة الديالكتيكية ما بين الهدفين تفترض أن الهدف النهائي (السياسي) يحدد أشكال تحقيق الهدف المرحلي (الميداني)، كما تفترض، منذ اللحظة الأولى لبدء المواجهة، أن يتوارى الهدف النهائي (السياسي) ليبرز الهدف المرحلي (الميداني) ويحتل، بالتالي، أعلى درجة أولوية في اهتمام الطرفين المهاجم والمدافع على السواء.

٢ ـ مبدأ الاستقطاب:

منذ اللحظة الأولى لبدء المواجهة بين طرفين متنازعين يأخذ كل منهما عدداً من الإجراءات والأنشطة اللازمة لتصعيد النزاع وزيادة حدته وذلك عن طريق قيام كل منهما بحشد القوى البشرية والموارد المادية والمعنوية المتاحة، واستخدامها أو التهديد باستخدامها، في أقصر فترة زمنية ممكنة.

وكلما ازداد تصعيد النزاع ما بين الطرفين كلما اتجهت المواجهة بينهما إلى اتخاذ شكل ما يسمى بـ «لعبة الناتج صفر» (التي أشرنا إليها في فصل سابق) إذ يسعى، عندئذٍ، كل طرف إلى الاستحواذ على كل شيء وحرمان الطرف الآخر من كل شيء.

٣ ـ مبدأ أولوية الدفاع على الهجوم:

يتوجب إعطاء الاستعدادات الدفاعية أهمية قصوى. إذ ان هذه الاستعدادات تقرر، من ناحية، وإلى حد بعيد، طبيعة المواجهة ومسار معاركها، كما أنها تقرر، من ناحية أخرى، مدى قدرة طرفي المواجهة على شن هجوم شامل، أو سلسلة من الهجمات الخاطفة.

وبدون وجود الاستعدادات الدفاعية الكافية لدى طرف ينوي القيام بهجوم شامل أو سلسلة من الهجمات الخاطفة، فإنه يبقى عرضة سهلة ومحتملة لهجوم معاكس من الطرف الآخر[1].

٤ ـ مبدأ الأهمية الحيوية لنقطة الثقل:

باعتباره صاحب قرار الهجوم، فإن الطرف المهاجم يمتلك القدرة على التحكم في تقرير الهدف النهائي (السياسي) الذي ينبغي التوصل إليه من خلال المواجهة مع طرف آخر.

إلا أن الطرف المدافع هو الذي يتحكم في تقرير مركز الثقل[2] في تلك المواجهة وذلك من خلال اختياره لنوعية دفاعاته وسبل تجهيز هذه الدفاعات وادامتها، كذلك أشكال وأساليب استخدامها.

---

(١) يستخدم كلاوسفيتز مفهوم «نقطة الذروة» Culminating Point وبه يفسر التداخل الديالكتيكي ما بين أسلوبي الدفاع والهجوم. ويشرح ايرل هذا المفهوم بقوله «إذا فشل الهجوم الاستراتيجي في تحقيق هدفه فان الاندفاعة الأمامية ستنهك المهاجم بدون شك. فمع قدراته المادية والمعنوية ستزداد كلما تقدم، إلا أنه وبشكل عام ولأسباب أخرى عديدة سيضعف نفسه. . . عند وصول (الهجوم) إلى نقطة الذروة يبدأ الميزان في الاتجاه إلى صالح الطرف الآخر ولهذا فعلى الجنرال الكفؤ ان يكتشف هذه النقطة قبل أن يجرفه تيار الأحداث.

ايرل، المصدر نفسه، ص ١١١.

(٢) يستخدم كلاوسفيتز مفهوم مركز الثقل Center of Gravity عند مناقشة الأسلحة والتكتيكات والمناورات التي يفرضها مسار المواجهة على الأطراف المتنازعة. ويرتبط هذا المفهوم بمفهوم نقطة الذروة سابق الذكر. ويعتمد المفهومان على التداخل الديالكتيكي ما بين الأسلوبين =

وعن طريق تحكمة في تقرير مركز الثقل فإن الطرف المدافع هو الذي يتحكم في طبيعة المواجهة وحجمها وفترتها الزمنية.

وعلى هذا فإن سعي الطرف المهاجم من خلال تحشيد طاقاته وموارده لخدمة تنفيذ قرار الهجوم سيمكنه من تحديد هدفه النهائي (السياسي) المتناسب مع حجم تلك الطاقات والموارد. كما أن سعي الطرف المدافع من خلال تحشيد طاقاته وموارده لخدمة تنفيذ قرار صد الهجوم، لن يسهل عليه الدفاع عن مواقعه وحسب، بل وأيضاً، يسهل عليه التحضير للقيام بهجوم معاكس.

لقد وضعت هذه الأسس النظرية لتناسب الواقع الذي تولده وتفرضه المواجهة العسكرية ما بين طرفين يسعى أحدهما، أو كلاهما، من خلال تلك المواجهة إلى تحقيق أهداف سياسية.

إلا أن ماك وبوسيروب، وهنا يكمن انجازهما الأساسي، سعيا إلى تطبيق هذه الأسس النظرية على واقع آخر يتميز بكون أحد الطرفين طرفاً مدنياً لا يمتلك القدرة على الدخول في مواجهة عسكرية مع الطرف الآخر.

سنلخص فيما يلي التطبيق الذي طرحه ماك وبوسيروب للأسس النظرية في استراتيجية فون كلاوسفيتز على المقاومة المدنية والذي يؤكد على ما يلي:

= الدفاعي والهجومي، مع ملاحظة تفضيل فون كلاوسفيتز لأسلوب الدفاع على الهجوم وذلك لما يتيحه ذلك للطرف المدافع من قدرات غير محدودة على اختيار مركز الثقل بما يتلاءم مع احتياجاته. ويرى برغفيلدت ان هذين المفهومين يرتبطان بمبدأ نظري آخر يخدم أغراض المقاومة بأشكالها المختلفة. وهذا المبدأ هو: «أن الوقت يعمل عادة لصالح الدفاع». برغفيلدت، مصدر سابق، ص ٩٥.

١ ـ الوحدة والتماسك في وجه العدو:

تشكل وحدة المقاومة نقطة ثقلها الأساسية. ولهذا فلا بد أن يسعى العدو، إذا كان يتصرف بعقلانية، إلى اتخاذ جميع الإجراءات التي تمكنه من تفتيت وحدة المقاومة وشق صفوفها.

وبطبيعة الحال فإن المقصود بوحدة المقاومة ليس هو الوحدة المطلقة، بل إن المقصود هو الحد الأدنى الضروري من الارتباط بالأهداف المشتركة التي تجمع القوى السياسية والفئات الاجتماعية المنخرطة في صفوف المقاومة أو المؤيدة لها.

لمّا كان العدو غير قادر على حسم الموقف نهائياً لصالحه ما لم يقم بشكل جدي وحازم بالتعاطي مع نقطة الثقل في المقاومة: وحدتها وتماسكها، فإنه سيلجأ إلى مختلف الإجراءات التي يتطلبها تفتيت تلك الوحدة بما في ذلك السعي لتحييد دور بعض القوى السياسية أو الفئات الاجتماعية المنخرطة في المقاومة أو المؤيدة لها سواء عن طريق تشديد ضرباته الموجهة ضدها أو عن طريق إغرائها بالمنافع التي يمكن أن تجنيها من خلال تخليها عن المساهمة في أنشطة المقاومة. كما تشمل هذه الإجراءات سعي العدو بدأب للاستفادة من أي شرخ يطرأ في العلاقات ما بين القوى السياسية والفئات الاجتماعية المنخرطة في المقاومة أو المؤيدة لها، وإبراز الخلافات الكامنة فيما بينها واستغلال هذه الخلافات إلى أقصى حد ممكن.

٢ ـ الهجوم المضاد:

حيث ان المقاومة المدنية تواجه عدواً يفوقها قوة وقدرات فإن احتمال نجاحها في الدفاع عن مواقعها وفي توجيه مسار المواجهة بينها وبين العدو باتجاه يكفل تحويل ميزان القوى بشكل ايجابي لصالحها سيعتمد على مدى قدرتها على شن هجوم مضاد يستهدف الجبهة الداخلية للعدو.

هذا الهجوم المضاد سيؤدي إلى أن تكون نقطة الثقل لدى العدو هي وحدته وتماسكه. وهذا يعني أن المقاومة المدنية ستسعى لتركيز جهودها الهجومية على استغلال وتسعير التناقضات والخلافات الداخلية، الظاهرة والكامنة، في معسكر العدو. ويشمل ذلك، بطبيعة الحال، استغلالها لما يبرز من مصاعب داخلية ناجمة عن عدم قدرة العدو على تحقيق هدفه النهائي في فترة زمنية وجيزة وضمن حدود الطاقات والموارد المعقولة قبل وصول هجومة الاستراتيجي إلى نقطة الذروة فيه.

ضمن الهجوم المضاد الذي تشنه المقاومة المدنية فإنها تعتمد، بالدرجة الأولى، على استغلال العوامل السياسية والايديولوجية التي تتفاقم نتيجة لاستمرار مواجهتها للعدو واستنزافها لقدراته وطاقاته. كما أنها ستتبنى، بتركيز مدروس، تلك الإجراءات والأنشطة التي يمكنها أن تحدث أكبر تأثير سلبي ممكن على وحدة الجبهة الداخلية للعدو بما في ذلك الإجراءات والأنشطة الموجهة إلى القوى المؤيدة لسياساته وممارساته ومن ضمنها قواعده الاجتماعية وحلفاؤه الخارجيون.

تعتمد قدرة المقاومة المدنية على شن هجوم مضاد وناجح يسهم في إضعاف نقطة الثقل لدى العدو عبر إبراز التناقضات والخلافات الداخلية لديه وتحريكها لصالحها، تعتمد، من بين عوامل أخرى، على قدرتها على الحفاظ على وحدتها وتماسكها.

ولهذا فإن لم يكن بإمكان المقاومة المدنية الحفاظ على وحدتها، أو إذا كان تماسكها الداخلي هشاً بحيث لا يمكن ضمان استمراره، والمحافظة على زخمه، فإن عليها أن تؤجل هجومها المضاد إلى حين يتم لها رص صفوفها بشكل أفضل. أما إذا استمر عجزها في هذا المجال، حتى بعد وصول هجوم العدو عليها إلى ذروته، فإن على المقاومة أن تراجع استراتيجيتها، وربما خفض سقف أهدافها.

٣ ـ استراتيجية عدم التكافؤ:

المواجهة بين المقاومة المدنية والعدو هي، منذ بدايتها، مواجهة بين طرفين عير متكافئين.

ففي أغلب الأحوال يكون العدو نظاماً سياسياً يمتلك قدرات وطاقات تفوق بكثير ما يمكن للمقاومة المدنية، كتحرك شعبي، أن تمتلكه. فالنظام يمتلك امكانيات الدولة بما في ذلك آلتها العسكرية وأجهزتها الأمنية ويستطيع استخدامها ضد المدنيين العزل ولقمع أنشطة المقاومة المدنية. كما تتوافر له قدرات اعلامية يستطيع حشدها لخدمة أغراضه. وتتوافر للنظام بطبيعة الحال، الموارد الاقتصادية التي يستطيع استغلالها في مساعيه لتفتيت وحدة المقاومة وإضعاف نموها وتنامي زخمها. ومن حيث انه دولة، تتوفر للنظام شرعيته الدولية وتحالفاته الخارجية التي تشكل غطاء لممارساته الداخلية من جهة، وضمانة لاستمراره من جهة أخرى.

وفوق كل ما سبق، فإن أي نظام سياسي، مهما كان متعسفاً، ومهما كانت درجة اتساع ما يواجهه من معارضة شعبية، فإنه لا بد أن يعتمد في نشوئه واستمراره على قاعدة اجتماعية محلية يمثلها وتستفيد منه.

في مقابل هذا، لا تمتلك المقاومة المدنية، وفي أحسن الأحوال، إلا طاقة جماهيرها وقدراتها التنظيمية وما يمكن أن تجنده من تعاطف خارجي.

هذه الطاقة الجماهيرية والقدرات التنظيمية والتعاطف الخارجي، تتفاوت من حالة تاريخية إلى أخرى. فالوعي الجماهيري بالظلم وبضرورة مقاومته قد لا يكون نامياً إلى حد يكفي لتحريك جبهة واسعة من الجماهير. كما قد لا تكون الظروف مؤاتية لقيام تنظيم قادر على تحمل جميع المهام التي يتطلبها تحويل الرفض العفوي لدى الجماهير إلى حركة منظمة ذات فاعلية

وتأثير. وبالمثل قد تكون الامكانيات المتوفرة ضعيفة في مجال السعي لكسب تعاطف خارجي.

وفي أحسن أحوالها فإن المقاومة المدنية تنطلق في وضع يتميز بعدم تكافؤ قواها مع قوى العدو، وبميلان واضح وتام في ميزان القوى لصالحه.

في ظل مثل هذا الوضع يتوجب أن تكون أولوية اهتمام المقاومة المدنية متجهة، ضمن استراتيجية عدم التكافؤ، إلى التركيز على تكريس وتنمية مركز قوتها، في نفس الوقت الذي تركز فيه على نقطة الضعف الكامنة لدى العدو. وهاتان هما، على التوالي، تماسك الجبهة الداخلية للمقاومة، والتناقضات والخلافات الداخلية في معسكر العدو.

ضمن استراتيجية عدم التكافؤ، لا بد أن تسعى المقاومة المدنية، مثلها في ذلك كمثل المقاومة المسلحة التي تنتهج نهج حرب الأنصار، إلى استخدام تكتيكات لا تتطلب، في مراحلها الأولى على وجه الخصوص، مواجهات شاملة وكبرى، بل عليها أن تعتمد على سلسلة من المعارك الخاطفة التي يمكن أن تسهم في زيادة تماسك الجبهة الداخلية للمقاومة المدنية وفي رفع معنويات المنخرطين في صفوفها، وفي تنامي التأييد الجماهيري لنشاطها. ويمكن أن تسهم، من جهة ثانية في إضعاف معنويات العدو أو أقسام قاعدته الاجتماعية، أو أن تقلل مما يحصل عليه من دعم وتعاطف خارجي.

نخلص من كل ما سبق إلى القول بأنه ومهما كانت الاختلافات بين الأوضاع والظروف التي تميز كل حالة تاريخية عن غيرها، فإن استراتيجية المقاومة المدنية تسعى لتحقيق النصر عن طريق إحداث تغيير نوعي في ميزان القوى لصالحها بتشديدها على تحقيق تقدم فعلي في المجالات التالية:

- إنهاك العدو واستنزافه.

- التأثير على معنويات أفراده.
- تحريك التناقضات في جبهته الداخلية، بما في ذلك علاقاته مع حلفائه الخارجيين.
- الحفاظ على تماسك الجبهة الداخلية للمقاومة وتدعيم وحدتها.
- توسيع إطار مناصريها في الداخل والخارج.

من الواضح أن هذه المجالات تترابط ببعضها البعض ترابطاً عضوياً بحيث أن الأنشطة والعمليات الهادفة إلى إنهاك العدو أو استنزافه أو التأثير على معنويات أفراده يعتمد على مدى قدرة المقاومة المدنية على الحفاظ على تماسكها وعلى توسيع إطار مناصريها. كما أن الأنشطة والعمليات الهادفة لتحريك التناقضات في جبهة العدو الداخلية، أو زعزعة تحالفاته الخارجية تعتمد على مدى نجاحها في القيام بعمليات وأنشطة استنزافية.

ومن جانب آخر فإن قدرة المقاومة على الحفاظ على تماسك جبهتها الداخلية وتدعيم وحدتها يعتمد، وإلى حد كبير، على مدى نجاح أنشطتها وعملياتها في المجالات الأخرى.

على الرغم من وضوح هذا الترابط العضوي بين نشاط المقاومة في المجالات المذكورة، إلا أن ذلك لا يعني ضرورة قيامها بتشتيت جهودها، وخاصة في المراحل الأولى، عن طريق السعي لتحقيق تقدم فعلي في جميع المجالات دفعة واحدة.

إن الهدف النهائي للمقاومة المدنية، هو تحقيق النصر وذلك عن طريق تغيير معطيات ميزان القوى لصالحها. وللوصول إلى ذلك فإن على المقاومة المدنية أن تحقق سلسلة من الانتصارات في المجالات الخمسة المذكورة أعلاه.

إلا أن هذه المجالات الخمسة تتباين من حيث الأهمية ودرجة الأولوية

حسب كل حالة تاريخية وحسب معطيات ميزان القوى الخاص بها. ويفترض هذا قيام المقاومة بتوزيع عقلاني لطاقاتها بحيث يتم توجيهها حسب سلم واقعي للأولويات يأخذ بعين الاعتبار الأهمية الآنية لكل مجال ومدى تأثيره المباشر على تسريع وصولها إلى الهدف الاستراتيجي: تحقيق النصر.

هذا يعني، بكلمات أخرى، أنه قد يكون من الأجدى للمقاومة المدنية أن تركز نشاطها على ما يخدم ضمان استمرار وحدتها وتماسكها. وقد يكون من الأجدى لها، في فترة معينة، أن تركز نشاطها على ما يخدم التأثير على التحالفات الخارجية للعدو، وعن طريق تعبئة الرأي العام الخارجي. وبينما قد يتوارى هذان النوعان من الأنشطة، في فترة أخرى، ليتم التركيز على مجال آخر احتل مركز أولوية أكبر. وهكذا دواليك طالما كانت المقاومة المدنية تواجه عدواً أقوى ويملك طاقات وقدرات فعلية، أو محتملة، تفوق ما تملكه.

التكتيك[1]:

يتطلب تنفيذ الاستراتيجية الموضوعة، والتوصل إلى أهدافها دخول المقاومة المدنية في عدد لا يمكن تحديده من معارك المواجهة مع العدو. وتتطلب كل معركة تحضيراً خاصاً يأخذ بعين الاعتبار تفصيلات الظروف الخاصة المحيطة بتلك المعركة المحددة بما في ذلك توازن القوى الخاص بها، علاوة على ذلك فإن الحسابات الخاصة بكل معركة تخوضها المقاومة

---

(١) الأصل اليوناني لكلمة Tattein يرادف كلمة «التنظيم» أو الترتيب حسب الأهمية. وبمعناها العسكري الضيق تكون «في تحريك القوات في معركة أو ساحة حرب». أما بمعناها الأوسع، فيمكن اعتبارها «استراتيجية مصغرة» ملائمة لوضع محدد ولتحقيق هدف مباشر ضمن الاستراتيجية العامة التي يسعى التكتيك لخدمة تحقيق أهدافها.

أيرل، مصدر سابق، ص VIII .

المدنية لا بد وأن تتضمن الانعكاسات المحتملة، السلبية منها والإيجابية، من الدخول في تلك المعركة المحددة.

تشكل هذه التحضيرات والخطط التفصيلية التي تقوم عليها، تكتيكات المقاومة. بيد أن هذا لا يعني أن التكتيك هو نشاط ذهني وعملي ثانوي الأهمية. بل هو العكس من ذلك تماماً. ان التكتيكات الخاطئة، أو غير الملائمة للظرف المحدد، قد تكون سبباً في إهدار طاقات واضاعة فرص. بل وقد تؤدي عبر تراكمها إلى هزيمة استراتيجية[1].

وكما لا يمكن القول بأن استراتيجية ما هي استراتيجية صحيحة بحد ذاتها وبشكل مطلق، بل بقدر ما تكون ملائمة لوضع تاريخي محدد ولتوازن قوى محدد، فلا يمكن القول بأن تكتيكاً ما هو تكتيك صحيح بحد ذاته وبشكل مطلق. إن الحكم على صحة تكتيك معين أو عدم صحته تعتمد على مدى ملاءمته للظرف المحدد ولتوازن القوى المحدد الخاص بمعركة محددة.

إن المبادىء الأساسية التي تحكم مدى ملاءمة التكتيك، وبالتالي صحته أو خطأه، هي نفسها المبادىء التي تحكم ملاءمة الاستراتيجية: التحليل والتخطيط والتعبئة والمبادرة. ولهذا فإن إغفال هذه المبادىء قد يؤدي إلى التسرع في الدخول في معركة أو إلى التردد عن الدخول فيها أو الإحجام عن ذلك نهائياً في وقت يكون فيه التسرع أو التردد أو الإحجام عملاً انتحارياً بالنسبة للمقاومة المدنية.

لقد أشرنا إلى أن المقاومة المدنية، بتعريفها، هي عملية دفاعية وهجومية في آن معاً. فهي تدافع عن الجماهير المنخرطة فيها ضد نظام مستبد أو ضد ممارسات سلطة غير مقبولة أو ضد احتلال أجنبي. وهي هجومية

---

(١) ماوتسي تونغ، مصدر سابق، ص ٢٦٣ - ٢٧٢.

باعتبارها تتصدى لتقويض أسس ذلك النظام أو السلطة أو الاحتلال. من جهة أخرى أشرنا إلى أن المقاومة المدنية مثلها كمثل حرب التحرير الشعبية، هي مواجهة طويلة الأمد مع عدو متفوق عسكرياً وسياسياً واقتصادياً. إلا أن هذا المدى الزمني الطويل هو أمر متعلق بالاستراتيجية لا بالتكتيكات الموضوعية لخدمة تلك الاستراتيجية. إذ ان تكتيكات المقاومة المدنية تتشابه مع تكتيكات حرب الأنصار.

ويعود السبب في هذا إلى أن طاقة العدو (المتفوق عسكرياً وسياسياً واقتصادياً) على الدخول في معركة معينة لفترة طويلة هي أكبر بكثير من قدرة المقاومة المدنية. وبالمقابل فإن الطاقات الكامنة لدى القاعدة الشعبية للمقاومة تؤهلها للدخول في سلسلة طويلة ومتشعبة من المعارك الخاطفة المتزامنة. وهي أقدر في هذا المجال من العدو وأكثر استعداداً للمضي في إدارة الصراع لفترة طويلة زمنياً.

تشكل هذه القدرة على إدامة الصراع والاستمرار في شن معارك قصيرة زمنياً ولفترة طويلة العامل الحاسم في سعي المقاومة المدنية لقلب ميزان القوى بينها وبين العدو المتفوق عسكرياً واقتصادياً وسياسياً. كما أن انتهاج المقاومة لسياسة النفس الطويل تمكنها، كما هو الحال مع حرب التحرير الشعبية، من الاستفادة مما سماه كلاوسفيتز بـ «نقطة الذروة» أو «تضاد الدفاع والهجوم» أي الاتجاه التصاعدي لقدراتها (الدفاعية) والاتجاه التنازلي لقدرات العدو (الهجومية) كلما طال أمد المواجهة بينهما.

وعلى هذا يمكن القول، وبشكل عام، أن التكتيكات الأكثر ملاءمة للمقاومة المدنية، والأكثر قدرة على الإسهام في تقدمها، هي تلك التكتيكات التي:

- تتصف بقصر الفترة اللازمة لتنفيذها.

- تحدث أكبر قدر ممكن من التأثير السلبي على قدرات العدو وعلى معنوياته.
- تحدث أكبر قدر ممكن من التأثير الإيجابي على معنويات الجمهور والأفراد المنخرطين في المقاومة وتسهم في توسيع إطارها.
- تتم بشكل مباغت.
- تتم بشكل متزامن في مناطق جغرافية مختلفة.
- تتحاشى المواجهات ذات الطابع الاستعراضي إلا بقدر فائدتها الإعلامية أو المعنوية.

إن قدرة المقاومة المدنية على إدامة الصراع والاستمرار في شن معارك صغيرة وهجمات خاطفة ستقرر مدى قدرتها على تغيير ميزان القوى إلى حد يكفي لقيام مواجهة شاملة بينها وبين العدو.

إن هذه القدرة تزداد أو تنقص، في حالة المقاومة المدنية كما في حالة حرب الأنصار، بمقدار ما يستطيع المقاومون أن ينتزعوا من العدو قدرته على استخدام تفوقه التقني والعسكري والسياسي والاقتصادي.

وكما يقول شارب فإن استخدام أساليب المقاومة المدنية بكثافة ومهارة وتصميم ومباغتة سيرغم العدو على مواجهة مشاكل كبرى ومتعددة ناجمة عن عجزه عن استخدام تفوقه بفاعلية.

وكما هو واضح من خبرات القتال العسكري فإن المواجهة المباشرة بين طرفين قد لا تكون أفضل من مواجهة غير مباشرة. بل على العكس كما تؤكد خبرات حروب العصابات وحروب التحرير الشعبية.

ولقد أكد ذلك ليدل هارت Liddell Hart ، أحد أبرز الاستراتيجيين العسكريين في هذا القرن، بقوله:

«خلال العصور، نادراً ما أمكن التوصل إلى نتائج مفيدة من الحرب إلا إذا

كان أسلوبها متميزاً بالمداورة وعدم المباشرة بحيث يمكن ضمان عدم استعداد العدو للمواجهة . إن لعدم المباشرة في كثير من الأحيان تأثيراتها المادية . إلا أن لها على الدوام تأثيراتها المعنوية . ففي علم الاستراتيجية تكون الطريق الطويلة مداورة هي الطريق الأقصر للهدف . . . إن التحرك على خط التوقعات الاعتيادية يعزز توازن العدو ويزيد قدرته على المقاومة . . . وفي أغلب الحملات فإن احداث اضطراب في التوازن النفسي والمادي للعدو كان المقدمة الحيوية اللازمة لنجاح محاولة إسقاطه»[1].

وكما هو معروف فإن اسلوب المداورة وعدم المباشرة قد طبَّقته جميع الحركات المسلحة الناجحة التي اعتمدت حرب العصابات. ولقد تطور عبر هذا التطبيق باتجاه يمكن للمقاومة المدنية الإفادة منه إلى حد كبير.

وعلى هذا فلربما كان مفيداً استعادة خبرة أحد استراتيجيي حرب العصابات ، ماوتسي تونغ ، وخاصة تأكيده على المبادىء والخطوات التالية[2] :

- تعبئة أوسع الجماهير في أقصر وقت ممكن وبأفضل الطرق الممكنة .
- تقسيم القوات وتوزيعها في سبيل تعبئة الجماهير.
- حشد القواعد وتركيزها في سبيل صد العدو.
- إذا تقدم العدو تراجعنا ، وإذا عسكر أزعجناه وإذا تعب هاجمناه ، وإذا تقهقر طاردناه .
- نتقدم على شكل موجات متتابعة .
- نتبع سياسة اللف والدوران عندما يطاردنا العدو.

(1) B. Liddel Hart, *strategy: The indirect Approach*, Faber and Faber, London, 1954. See also, M. Howard, *The causes of Wars*, Counterpoint, London, 1983, pp. 240 et seq.

(٢) ماوتسي تونغ ، مصدر سابق ، ص ٢٦٣ - ٣٧٢ .

الجيوجيتسو[1] :

لا تكتمل مناقشتنا الحالية دون التوقف عند مصطلح الجيوجيتسو Jiu - Jitsu الذي يتردد كثيراً في أغلب الأدبيات المعنية بالمقاومة المدنية.

يحدد شارب المعنى السياسي للجيوجيتسو في أنه أحد الأساليب التي يتعامل عن طريقها الطرف اللاعنفي مع الطرف العنفي. وحسب رأيه فإن قدرة المقاومة المدنية على الجمع ما بين التزامها بمباديء اللاعنف وبين المثابرة في نضالها سيجعلها تتمكن من كشف الوجه الحقيقي لقمع السلطة في أسوأ أشكاله. وبدوره، سيؤدي ذلك إلى احداث تغيرات في مشاعر الرأي العام وبالتالي إلى تغيرات في ميزان القوى لصالح حركة المقاومة المدنية[2].

يطرح استخدام الجيوجيتسو كأسلوب من أساليب المقاومة، وكأحد المباديء التي تعتمد عليها استراتيجيتها العامة وتكتيكات المعارك التي تخوضها، ضرورة السعي لتحويل ضعفها إلى نقطة قوة، وقوة السلطة الى نقطة ضعف، أي تحويل تفوق السلطة، من حيث إمكانياتها ، قدراتها القمعية غير المحدودة، إلى عبء عليها من جهة، وإلى مصدر من مصادر قوة المقاومة نفسها من الجهة الأخرى.

يمكن استخدام الجيوجيتسو لأغراض مختلفة تتلاءم مع معطيات كل حالة من حالات المقاومة المدنية، وتبعاً لتطورات نضالها في كل حالة.

---

(١) تعني الكلمة، في أصلها الياباني، نوعاً من انواع المصارعة وأسلوباً من أساليب فن الدفاع عن النفس بدون سلاح. والفكرة الأساسية التي يعتمد عليها المتصارعون، حسب الجيوجيتسو، تقوم على مبدأ استخدام قوة الخصم المتفوق وتحويلها ضده، أي جعل قوته عبئاً عليه بحيث يمكن التغلب عليه بسهولة أكبر. إما لأنه استنزف طاقته أو لاختلال توازنه الجسماني أو النفسي.

انظر شارب (١٩٧٣) مصدر سابق، ص ٦٥٧ ـ ٧٠٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ٦٩٥ ـ ٦٩٦.

إن لجوء السلطة، وهي التي تكون في أغلب الحالات الطرف الأقوى من حيث الإمكانيات الفعلية أو المحتملة، إلى أساليب القمع في وجه حركة احتجاج سلمية لا بد وأن يقود إلى إثارة مشاعر معادية لها في أوساط اجتماعية لم تكن لها حتى الآن علاقة بموضوع النزاع، بل قد تكون مؤيداً فعلياً أو محتملاً للسلطة قبل ممارستها لاجراءات القمع.

وبطبيعة الحال فإن ردود فعل كهذه تزداد بروزاً وتزداد تأثيراً كلما كانت اجراءات القمع غير مبررة وغير متوازنة في حجمها وشدتها مع طبيعة حركة الاحتجاج وأهدافها المعلنة. وكذلك فإن ردود الفعل تزداد كلما كانت سياسة السلطة غير عقلانية أو غير شرعية وكلما كانت مطالب حركة المقاومة تبدو عادلة وعقلانية ومشروعة.

يتجه استخدام المقاومة للجيوجيتسو إلى تغيير ميزان القوى عن طريق التأثير على ثلاث مجموعات رئيسية هي:

١ ـ المجموعات المحايدة الداخلية منها أو الخارجية: يتوجب سعي المقاومة لإبراز أشكال القمع الذي تتعرض له رغم عدالة مطالبها وذلك باستخدام مختلف أدوات الإعلام بأكبر قدر ممكن من الكفاءة. إن الهدف الرئيسي من هذه المساعي الإعلامية هو خلق رأي عام محلي أو خارجي يدين إجراءات السلطة ويتعاطف مع مطالب المقاومة أو على الأقل مع تضحياتها. أي تحويل هذه المجموعات المحايدة من موقف عدم الاكتراث، الذي يخدم بشكل أو بآخر السلطة، إلى موقف إدانة لها وتعاطف سلبي أو إيجابي مع المقاومة.

تجدر الإشارة إلى أن الأدبيات المعنية بالمقاومة المدنية، علاوة على الخبرة المتوفرة من العديد من التجارب التاريخية للمقاومة، تؤكد أن خلق «رأي عام» وتحشيده ضد السلطة أو مع المقاومة، ليس، في حد ذاته، سلاحاً

سحرياً قادراً على تحقيق ما لم يستطع نضال المقاومة نفسه تحقيقه على أرض المواجهة مع السلطة. بل هو في أغلب الأحوال، أداة هامة من أدوات الضغط على السلطة سواء عن طريق الإدانة الأخلاقية لممارساتها القمعية أو عن طريق اتخاذ إجراءات عملية كمقاطعتها سياسياً أو اقتصادياً أو فرض عقوبات من نوع آخر عليها.

وبطبيعة الحال فإن أهمية «الرأي العام» والضغوط التي قد يولدها تزداد كلما كانت السلطة حساسة، لسبب أو لآخر لصورتها الخارجية. من جهة أخرى، قد لا يزيد تأثير «الرأي العام» عن أن يكون تأثيراً هامشياً في عدد من الحالات.

٢ ـ المجموعات المؤيدة للسلطة: يتوجب سعي المقاومة لدراسة مختلف مكونات القاعدة الاجتماعية التي تستند إليها السلطة. وكذلك دراسة المرتكزات التي تقوم عليها سواء أكانت في شكل تحالفات وائتلافات داخلية أم خارجية.

وتشكل هذه الدراسة سبيلاً مضموناً للتعرف بدقة على تلك المكوّنات والمرتكزات. إن هذه المعرفة ضرورية لمجمل نشاط المقاومة المدنية. إلا أن أهميتها تزداد إلحاحاً إذا كان تقدم نضال المقاومة يتطلب شق الجبهة الداخلية للسلطة وتحييد بعض أطرافها. أو إذا كان يتطلب شق جبهة أصدقاء وحلفاء السلطة الخارجيين وتحييد بعض أطرافها.

تختلف المجموعات التي تستهدفها هذه المساعي فيما بينها من حيث علاقتها المباشرة بموضوع النزاع، ومن حيث ما قد تتعرض له مصالحها من سلبيات نتيجة لاستمرار الصراع أو نتيجة لهزيمة السلطة، فإنها تختلف في موقفها النهائي من المطالب التي تطرحها حركة المقاومة.

ولهذا فإن خريطة تفصيلية للمجموعات المؤيدة للسلطة قد تكشف

للمقاومة عدداً من المواقف النهائية المتباينة التي يمكن استغلالها بشكل فعال .

بيد أن من الضروري الإشارة إلى أن التباين المتوقع يفرض على حركة المقاومة وضع تكتيكات مختلفة متلائمة مع ظروف كل مجموعة من المجموعات المؤيدة للسلطة .

فعلى سبيل المثال تتميز التكتيكات الملائمة لشق جبهة أصدقاء وحلفاء السلطة الخارجيين بكونها تعتمد على النشاط الإعلامي وعلى تكوين صداقات وتحالفات خارجية مضادة وخاصة في بلدان الحكومات المؤيدة للسلطة .

أما بالنسبة لشق الجبهة الداخلية للسلطة فلا بد أن تنطلق السلطة من تحديد نقطة الضعف في هذه الجبهة . وقد يتم ذلك عن طريق تحديد الفئات أو الشرائح الاجتماعية والقوى السياسية الأقل تصلباً في تعاطيها مع مطالب المقاومة . أو قد يتم عن طريق المناشدة ، ذات الطابع الأخلاقي أو العاطفي أو عن طريق طرح الحيثيات العقلانية التي تثبت لهذه المجموعات الأقل تصلباً أهمية التوصل إلى تسوية للنزاع وقبول مطالب المقاومة . كما قد يتم عن طريق قيام المقاومة بشكل مباشر أو غير مباشر بمبادرات للاتصال مع هذه القوى الأقل تصلباً أما بهدف شرح اطروحاتها وعرض مطالبها أو بهدف التوصل إلى اتفاقات تسوية معها .

بيد أن أعمال المقاومة والإجراءات التي تتخذها ميدانياً في مواجهة السلطة قد تكون أكثر فاعلية من كل ما سبق ذكره من مناشدات وطروح واتصالات .

في كثير من الحالات التاريخية تمكنت المقاومة من شق الجبهة الداخلية للسلطة عبر نضالها الاقتصادي ، على سبيل المثال ، نتيجة لما ينجم عنه من خسائر اقتصادية تتعرض لها شرائح اجتماعية هامة في جبهة السلطة مما

يدفع هذه الشرائح والقوى السياسية التي تمثلها إلى الضغط باتجاه تسوية النزاع القائم.

إلا أن الجيوجيتسو يؤثر في هذا المجال بأشكال أخرى. فاستخدام السلطة لأساليب القمع ضد مقاومة مدنية سيؤدي عاجلاً أم آجلاً إلى بروز احتمالات استمرار عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي إذا ما استطاعت تلك الحركة أن تحافظ على ثباتها وأن تصعد وتيرة نشاطها.

وبجانب ما قد يولده القمع غير المبرر من مشاعر النفور، فإن الخوف من الانعكاسات الاقتصادية الناجمة عن عدم الاستقرار وتزايد القمع سيدفع فئات اجتماعية وقوى سياسية محسوبة على السلطة على التحرك ضد الإجراءات القمعية أو لوقفها آملة أن يؤدي ذلك إلى منع احتمال أن تعم الفوضى في البلاد.

وأخيراً، لا بد وأن نشير إلى ضرورة إعطاء أكبر قدر من الاهتمام إلى أدوات السلطة: موظفيها وشرطتها وقواتها المسلحة. فبدون هذه الأدوات وبدون اخلاصها التام للسلطة وبدون تنفيذها الكامل للتعليمات والأوامر لا يمكن لإجراءات السلطة المضادة أن تكون فعالة ومؤثرة على نشاط المقاومة.

فإذا كانت هذه الأدوات تنفذ تعليمات السلطة وأوامرها وسياستها بطاعة تامة وكفاءة كاملة فإنهم يستطيعون الحاق أكبر ضرر بالمقاومة. أما إذا أمكن تقليل مستوى الطاعة أو الكفاءة بين الموظفين الرسميين ورجال الشرطة والقوات المسلحة، أو أمكن سحبهم تدريجياً من حالة الولاء التام إلى حالة التردد (إن لم نقل حالة الانتقال إلى صفوف المقاومة) فعندها يمكن القول بأن ميزان القوى قد شهد نقلة نوعية لصالح حركة المقاومة.

وحسب الجيوجيتسو فإن صمود أفراد المقاومة المدنية وإصرارهم على التمسك بمثلهم العليا في وجه مختلف الإجراءات القمعية سيولد لدى موظفي

السلطة وأدواتها مشاعر متباينة تتراوح الإيجابية منها بين التعاطف على إدراك عدم جدوى العنف وإجراءات القمع الأخرى.

٣ - **المجموعات ضمن القاعدة الاجتماعية للمقاومة**: تؤكد جميع الأدبيات المعنية بالمقاومة المدنية على أن نقاط الضعف الأساسية لدى حركات المقاومة الجماهيرية تكمن في مظاهر السلبية لدى قاعدتها الاجتماعية وفي عدم اكتراثها وفي عمق إيمانها بعدم جدوى مواجهة السلطة. وفي حالات معينة قد تكمن نقطة ضعف المقاومة في اقتناع الجمهور المتضرر من ممارسات السلطة ومن إجراءاتها القمعية بأن هذه الممارسات والإجراءات هي مسؤولية «صقور» السلطة، وفي اقتناعه، بالمقابل، بأن رأس السلطة (أو جناح الحمائم فيها) لا يعلم بهذه الممارسات والإجراءات أو لا يرضى عنها. إن مثل هذا الاقتناع يعمّق سلبية الجمهور وخاصة بسبب ما يولّد لديه من آمال بأن ممارسات السلطة وإجراءاتها ستتغير حالما يعلم بها رأس السلطة أو تصل الحمائم إلى موقع اتخاذ القرار.

إن نقاط الضعف المشار إليها لدى المقاومة هي نفسها نقاط قوة لصالح السلطة. ولا يمكن إحداث تغيير جدي في ميزان القوى بين الطرفين إلا بعد تغلب المقاومة على نقاط ضعفها.

ولقد أشرنا، في مجالات أخرى، إلى أهمية التوعية والتعبئة في التغلب على تردد الجمهور أو سلبيته وعدم اكتراثه وباتجاه اقناعه بضرورة مقاومة السلطة وبإمكانيات الانتصار عليها. إلا أن مفهوم الجيوجيتسو يضيف بعداً إضافياً إلى هذه الجهود.

حسب الجيوجيتسو فإن للإجراءات القمعية التي قد تتخذها السلطة مردوداً عكسياً يخدم في نهاية المطاف في تعزيز قوة المقاومة. ففي أغلب

الأحيان تتراوح الإجراءات القمعية من المستوى الفردي ضد نشطاء المقاومة وقيادتها (الملاحقة والاعتقال والتعذيب أو التصفية الجسدية) إلى المستوى الجماعي (إطلاق الرصاص على المتظاهرين أو فرض منع التجول أو فرض حصار اقتصادي أو اعلان حالة طوارىء).

يتمثل المردود العكسي لهذه الإجراءات القمعية في كونها تؤدي إلى تصلب عود المقاومة وزيادة التعاطف الشعبي مع نشطائها وقادتها وتوسيع إطار الالتفاف حول مطالبها. كما يتمثل في انخراط المزيد من الناس في نشاطها وخاصة بعد زوال جزء كبير من الأوهام المتعلقة بحسن نوايا السلطة أو طيبة بعض أجنحتها، علاوة على الأوهام المتعلقة بإمكانية حدوث تغيير دون مواجهة مع السلطة.

بطبيعة الحال كلما كانت الإجراءات القمعية سافرة أو وحشية أو غير متوازنة مع طبيعة المقاومة وحجمها، وكلما كانت جماعية وعشوائية، كلما كانت مردوداتها العكسية كبيرة وإيجابية لجهة إحداث تغيير في ميزان القوى لصالح المقاومة.

رغم أهميته بالنسبة للمقاومة المدنية، فإن الجيوجيتسو السياسي قد لا يكون فعالاً في جميع الحالات. بل وتؤكد النقاشات الدائرة حوله عدم ملاءمته لعدد من الحالات. وترتبط عدم الملاءمة هذه وعدم الفاعلية بمعطيات النزاع في كل حالة.

ومن بين هذه المعطيات: طبيعة السلطة ومدى حساسيتها لضغوط الرأي العام المحلي والخارجي، ومدى تماسك جبهتها الداخلية وقدراتها على تحمل الضغوط الاقتصادية والسياسية علاوة على قدراتها الإعلامية في الداخل والخارج. كما تشمل هذه المعطيات طبيعة المقاومة ومدى قدرتها

على البروز كحركة متماسكة ذات مطالب واقعية ومشروعة وتحظى بتأييد جماهيري واسع.

يشير هذا التحفظ إلى ضرورة عدم التعويل على الحصول على نتائج سحرية بمجرد استخدام تقنية الجيوجيتسو. فهو مثله في ذلك كمثل أية تقنية أخرى (أو أية استراتيجية أو تكتيك أو أسلوب) لا يكون فعالاً إلا بقدر ملاءمته للظروف المحيطة بالنزاع القائم ولمعطيات ميزان القوى بين طرفي ذلك النزاع.

الفصل السادس :

ممارسة المقاومة المدنية

يطرح لاكي Lakey في كتابه «استراتيجية من أجل ثورة حية» خمس خطوات يضمنها نموذجه للمقاومة المدنية. وهذه الخطوات هي[1]:

١ ـ إيقاظ الوعي.

٢ ـ البناء التنظيمي.

٣ ـ الدعاوة من خلال العمل.

٤ ـ الامتناع العام عن التعاون مع السلطة.

٥ ـ تشكيل المؤسسات الموازية والبديلة.

إيقاظ الوعي :

يرى لاكي أن إيقاظ الوعي، (المترادف حسب رأيه مع «التحضير الثقافي» ومع «التوعية») هو خطوة أساسية في نشاط المقاومة المدنية. ولا تنحصر أهمية هذه الخطوة في فترة التحضيرات الأولى الممهدة لاعلان المقاومة المدنية، بل هي عملية مستمرة تسعى إلى توسيع إطار المقاومة وجذب

---

(1) G. Lakey, *Strategy for a Living Revolution*, Freeman, San Fransisco, 1973

المزيد من النشطاء إلى صفوفها علاوة على تشجيع استمرارهم في نشاطها وتحمل الصعوبات والآلام التي قد يتعرضون لها.

ويسعى إيقاظ الوعي إلى تحويل مشاعر التذمر، وأحاسيس المعاناة والخوف من المستقبل غير المأمون إلى طاقات تحدٍ خلاقة قائمة على الثقة بالنفس وبالانتماء الجماعي وبعدالة القضية المشتركة.

البناء التنظيمي:

ويشكل البناء التنظيمي الخطوة التالية في نموذج لاكي، حيث يؤكد على ضرورة إعطاء الوعي المتنامي لدى الجمهور أشكاله التنظيمية الثابتة والواضحة والمليئة بالحياة.

بيد أن هذا لا يعني، دائماً، بناء تنظيمات جديدةٍ بل قد يكون من الممكن إعادة إحياء تنظيمات اجتماعية قديمة إذا كان بحثها يؤدي الغرض أكثر من السعي لبناء تنظيمات جديدة.

لا تنحصر أهمية هذا البناء التنظيمي في تحويل الوعي إلى هياكل تنظيمية، ولا في إعطاء إرادة التحدي شكلها الجماعي القائم على التنسيق، بل وأيضاً باعتباره الأداة المختبرة تاريخياً لمنع خنق الحركة الجديدة أو تصفيتها.

يؤكد لاكي على أن إحدى المهمات الحيوية التي يتوجب إيلاؤها أكبر قدر من الجهد هي كيفية الحفاظ على قوة الدفع في البناء التنظيمي وكيفية ضمان استمرار تطوره ونموه. وهذا يعني، حسب رأيه، ضرورة أن تكون عملية البناء التنظيمي عملية مستمرة لا تتوقف بل تتجدد باستمرار وتخضع للمراجعة النقدية سواء لجهة المبادىء التي تقوم عليها أو لجهة برامجها وأساليب عملها، أو لجهة مهمات أشخاصها القياديين.

ويتولى التنظيم، حال قيامه، صياغة برنامج عملي وواقعي قادر على اجتذاب دعم الجمهور وتأمين انخراطه في النشاطات المقترحة.

فعاجلاً أم آجلاً ستحل مرحلة المواجهة اما بسبب قرار ذاتي يتخذه قادة حركة المقاومة للقيام بنشاطات علنية ومباشرة واما بسبب قيام العدو (السلطة) باتخاذ إجراءات احترازية لمنع نمو الحركة.

الدعاية عن طريق الممارسة:

وهنا يتحدث لاكي عن الدعاية عن طريق العمل، وتتميز هذه «الدعاية» أو التحريض بأنها حملة لاعنفية تهدف لتحديد وإبراز أوجه الظلم والقهر القائمة والتي يعيش في ظلها الجمهور، علاوة على أنها تهدف لتحديد وإبراز البدائل التي تطمح الحركة لإقامتها.

يشدد لاكي على ضرورة أن تكون هذه الحملة قائمة على خطة عمل جيدة وعقلانية، وأن يتم انتقاء أهدافها بدقة متناهية وبالاستناد إلى الإمكانيات الفعلية المتوفرة وأخذاً بعين الاعتبار اتجاهات الرأي العام. كما يتوجب التركيز على مظاهر الظلم والقهر وسوء الأوضاع التي تطال أكبر عدد من الناس والفئات الاجتماعية وذلك لضمان الوصول إلى أوسع تأييد شعبي ممكن.

وبطبيعة الحال فإن مثل هذا التأييد الواسع لا يمكن أن يتم بين ليلة وضحاها، بل يتطلب عملاً دؤوباً ومثابراً. كما يتطلب سعي الحركة المستمرة لإبراز ذاتها كحركة واقعية ومتعقلة ومخلصة.

وفي هذا المجال، قد يكون مفيداً إلى حد كبير تحاشي الحركة الانخراط في المزايدات الشعارية التي قد تجعلها تبدو، في أعين الجمهور، كحركة مغامرة وطائشة. وبالمقابل، قد يكون مفيداً إلى حد كبير تحاشي الحركة

الانخـراط في طرح الشعارات الاستجدائية التي قد تجعلها تبـدو، في أعين الجمهور أيضاً، كحركة غير جدية وغير جذرية.

الامتناع التام عن التعاون:

وينطبق الأمر نفسه على الخطوة الرابعة في نموذج لاكي، وهي الامتناع التام عن التعاون. فحالما تصبح الحركة قادرة على الاعتماد على أوسع تأييد شعبي ممكن، يكون الوقت قد أصبح ملائماً للقيام بأعمال عديدة من أعمال الامتناع عن التعاون مع السلطة القائمة.

ويشكل الامتناع عن التعاون تطويراً نوعياً في نشاط حركة المقاومـة. وقد يشمل المجال الاقتصادي (بما في ذلك الإضرابات ومقاطعـة البضائـع والخدمات أو الامتناع عن دفع الضرائب والرسـوم). وقـد يشمـل المجـال السياسي (بما في ذلك مقاطعة النشاطات التي تتبناها السلطة كالانتخابات أو المجالس المعينة أو عدم إطاعة قوانين أو أوامر تصدرها السلطة). وقد يشمل المجال الاجتماعي (بمـا في ذلك رفض الاختـلاط الاجتماعـي بالرسـميين ورموز السلطة وعدم المشاركة في فعالياتها وأنشطتها الأخرى).

إن النقلة النوعية التي تتمثل في البدء بنشاطات الامتناع عن التعـاون تفترض أن تكون المقاومة المدنية قادرة على ضمان حد أدنى من الالتزام العام بقراراتها في صفوف الجمهور،وهذا أمر غير ممكن إلا إذا كانت لدى الجمهور ثقة عالية بقيادة المقاومة المدنية واقتناعاً بقدرتها على اتخاذ القرار الصائب والعقلاني.

فبدون هذه الثقة والاقتناع، في حدودها الدنيا، يمكن القول أن جهود المقاومة في مجـالات إيقـاظ الوعـي والبنـاء التنظيمـي والدعـاوة من خلال العمل، لم تكن جهوداً مثمرة اما بسبب سوء تنفيذ الخطـط الخاصـة بهـا أو بسبب سوء التحليل الذي قامت عليه تلك الخطط.

وبطبيعة الحال فإن حملات الامتناع عن التعاون يمكن أن تفشل بسبب التعجل غير الضروري في إعلانها قبل إجراء كل ما هو ضروري للتمهيد لها .

تشكيل المؤسسات الموازية والبديلة :

والخطوة الخامسة في نموذج لاكي هي تشكيل المؤسسات الموازية والبديلة حيث تعمل المقاومة المدنية على تقليص قدرة السلطة على التحكم في حياة الجمهور واحتياجاته المعيشية والضرورية من خلال مؤسساتها التشغيلية والخدماتية والإعلامية الخ . . وإقامة بدائل خاصة بالمقاومة المدنية وبشكل مواز لمؤسسات السلطة .

وتعتمد أشكال ومجالات عمل هذه المؤسسات الموازية ، والبديلة في مرحلة لاحقة ، على الإمكانيات المتاحة لحركة المقاومة وعلى مدى قدرتها على إعطاء هذه المؤسسات طابعاً شرعياً ومقبولاً لدى الجمهور .

كما يتأثر توقيت تشكيل كل من المؤسسات الموازية بنوعية الخدمات التي تقدمها ومدى الحاجة إليها . ففي حين يمكن ، بسهولة في أغلب المجتمعات ، تشكيل مؤسسات موازية لتقديم الخدمات الصحية والطبية ، وكذلك مؤسسات التسويق وتعاونيات المنتجين وغيرها ، فإنه قد لا يمكن إلا في حالات نادرة تشكيل مؤسسات موازية للمحاكم أو الجمارك أو الاستيراد والتصدير وغير ذلك .

تكمن أهمية خطوة السعي لتشكيل مؤسسات موازية ، والبديلة في مرحلة لاحقة ، في كونها تسهم كما أشرنا ، في تقليص قبضة السلطة على مقادير حياة الجمهور وتحرير أفراده من تبعات الاعتماد الكلي على مؤسسات السلطة .

بيد أن هناك عاملين إضافيين يعززان أهمية هذه الخطوة . والأول هو

محاولة تخفيف معاناة الناس بحيث لا تتسبب مقاطعتهم لمؤسسات السلطة في حرمانهم من خدماتها الضرورية . أما العامل الثاني فهو تأكيد مصداقية حركة المقاومة واهتمامها بالحاجات الآنية للناس علاوة على تبيان أن هذه المؤسسات الموازية أو البديلة تشكل جزءاً ملموساً من الصورة الزاهرة للمستقبل الذي تسعى المقاومة لبنائه .

من الواجب التأكيد على أن لاكي لا يعتبر الخطوات الخمس في نموذجه خطوات متلاحقة ومتدرجة لا بد من المرور بها في كل حالة من الحالات التاريخية للمقاومة المدنية . ففي حالات معينة قد يكون من الضروري أن تتداخل هذه الخطوات الخمس بحيث تبدو من الخارج خطوة واحدة متعددة الجوانب ومتشعبة .

وبالقدر نفسه يتوجب التأكيد على الانتقال من خطوة إلى أخرى لا يعني ، في رأي لاكي ، انتهاء الخطوة السابقة . فبناء التنظيم مثله كمثل التوعية والنشاطات الأخرى ، هو مهمة لا يمكن أن تتوقف بل ان استمرارها وتطويرها يشكل اثباتاً إضافياً لحيوية الحركة وديناميتها .

مخطط إيبرت :

يطرح إيبرت Ebert في كتابه : **الانتفاضة اللاعنفية كبديل للحرب الأهلية**[1] نموذجاً مختلفاً يستند في منطلقاته على ما سماه غاندي بـ «العمل الإيجابي» . وحسب هذا المفهوم فإن نشاط المقاومة يجب ألا ينحصر في اتخاذها مواقف سلبية ومعارضة من خلال عملها على الإطاحة بالنظام السياسي/ الاجتماعي/ الاقتصادي ومؤسساته القائمة ، بل يجب عليها أن توضح وبأشكال ملموسة ومحددة صور البدائل التي تسعى لبنائها وإحلالها

---

(1) T. Ebert, *Gewaltfreir Aufstand: Alternative Zum Burgerkrieg,* Fischer Bucherei, Frankforı and Hamburg, 1971, as summerized by Bergfeldt, op. Cit., pp. 103 - 6.

محل النظام القائم ومؤسساته.

يفرق إيبرت بين نشاطين للمقاومة: نشاط تخريبي ونشاط بناء. ويرى ضرورة أن يتلازم النشاطان باستمرار بحيث تؤكد المقاومة أنها جادة في نضالها الهادف نحو خلق نظام متكامل كبديل لما هو قائم.

تبرز أهمية هذا التفريق بين النشاطين وتأكيد إيبرت على ضرورة تلازمهما من خلال ما يسميه بـ «مخطط التصعيد» لنشاط المقاومة المدنية.

مخطط التصعيد لنشاط المقاومة حسب إيبرت

درجة التصعيد	عمل تخريبي	عمل بناء
١	احتجاج	التظاهر الوظيفي
٢	عدم تعاون قانوني	ابتكار قانوني لأدوار جديدة
٣	عصيان مدني	انتزاع مدني للسلطة

للخطوة الأولى في مخطط التصعيد مهمة رئيسية تتمثل في السعي إلى تحشيد الرأي العام ضد مظاهر الظلم أو القهر السائدة.

أعمال احتجاجية:

تركز الأعمال الاحتجاجية على معارضة الفساد وأشكال التمييز بين المواطنين والفئات الاجتماعية علاوة على معارضة الامتيازات التي تتمتع بها فئات السلطة. إلا أن هذه الأعمال الاحتجاجية لا تسعى، كما يرى إيبرت، إلى عرقلة وتيرة سير الحياة في المجتمع ولا إلى الاضرار المباشر بأشخاص وممتلكات المتنفذين فيه.

التظاهر الوظيفي:

أما التظاهر الوظيفي فيسعى لابراز الأشكال التي تطمح المقاومة لبنائها

في المستقبل كبديل لما هو قائم وحيث تختفي كل المظاهر السلبية التي تندد بها الأعمال الاحتجاجية.

ويعتبر إيبرت أن الأعمال الاحتجاجية (كالمظاهرات وتوزيع المنشورات وعقد الاجتماعات الجماهيرية وغيرها) هي أعمال سلبية تنحصر فائدتها في تأكيد وجود تذمر واستياء بين المواطنين. ومع تأكيده على ضرورتها، إلا أنه يرى ضرورة تلازمها مع أعمال إيجابية أو ما يسميه بالتظاهر الوظيفي) تتمثل في طرح البدائل الواقعية لما هو قائم وذلك باستخدام الاجتماعات لمناقشة حقائق الوضع ومعطياته وتحليلها وطرح التساؤلات ومناقشة كل ما يتعلق بخلفيات الوضع القائم وأساليب تغييره. ويؤكد إيبرت على أهمية إبراز جدية هذه المناقشات من خلال اشتراك المتخصصين. واعتماد الدراسات والتقارير العلمية كأرضية للنقاش.

الخطوة الأولى إذن، هي خطوة تمهيدية تسعى المقاومة منها لتحقيق هدفين، أولهما إبراز كل ما هو سيىء في النظام وتحشيد الرأي العام ضده. وثانيهما إبراز ما تتصوره من بدائل وتحشيد الرأي العام حولها.

أما الخطوة الثانية في مخطط التصعيد فتشمل نشاطات تسعى للتدخل المباشر في سير الحياة الاعتيادية في المجتمع وعرقلة حركة النظام أو إبطائها أو شلها بأسلوبين تخريبي وبناء.

عدم التعاون القانوني:

يشمل الجانب التخريبي، أي عدم التعاون القانوني، القيام بحملات منسقة للامتناع بشكل جماعي عن القيام بالواجبات الاعتيادية التي يفرضها النظام على الأفراد. إلا أن هذا الامتناع لا بد أن يكون قانونياً، بمعنى أن يكون ضمن حدود ما تسمح به القوانين والأعراف السائدة وإن كانت هي غير مقبولة أساساً من طرف المقاومة المدنية. ويشدد إيبرت على أن تأخذ هذه

الحملات المنسقة لعدم التعاون القانوني، طابع التحدي الواضح، وأن تعطي أكبر قدر ممكن من الترويج والعلنية. ومن الأمثلة التي قدمها إيبرت في هذا المجال نذكر مقاطعة التلاميذ والطلبة للدراسة والإضرابات بأشكالها المختلفة، والمقاطعة الاقتصادية (مقاطعة بضائع أو خدمات معينة) علاوة على الإعلان عن عدم الاعتراف بسلطة الموظفين الرسميين (كشرطة المرور أو موظفي مصلحة ضرائب الدخل إلخ).

الابتكار القانوني لأدوار جديدة:

أما الجانب البناء في الخطوة الثانية من مخطط التصعيد فهو الابتكار القانوني لأدوار جديدة ويعني، ببساطة التجديد الاجتماعي من خلال إقامة بنى ومؤسسات ووظائف اجتماعية بديلة لما هو قائم وذلك لتحقيق هدفين: أولهما تسهيل نشاط المقاومة وزيادة جاذبيتها لدى الجمهور. وثانيهما إثبات مصداقية المقاومة وجديتها وتوفير البدائل المؤهلة للحلول محل المؤسسات والبنى والوظائف القديمة عند انهيارها.

ومن الأمثلة المحددة في هذا المجال إقامة المؤسسات الثقافية والتربوية الموازية، وإقامة قنوات اتصال وإعلام بديلة بما في ذلك إصدار صحف ونشرات (وفي حالات معينة القيام ببث إذاعي أو تلفزيوني بديل)، وإيجاد قنوات بديلة للاستيراد والتصدير والتجارة الداخلية علاوة على التوسع في برامج المساعدات المتبادلة بين الأهالي بما في ذلك المساعدة المالية والاجتماعية لأهالي المعتقلين وغيرهم من المتضررين من مشاركتهم في نشاط المقاومة.

العصيان المدني:

أما الخطوة الثالثة، العصيان المدني، فتعني أن المقاومة قد وصلت إلى مرحلة الدخول في مواجهة مفتوحة وشاملة مع السلطة القائمة. ويؤكد إيبرت

أن العصيان المدني، باعتباره عملاً تخريبياً وسلبياً، يتضمن امتناع الجمهور على أوسع نطاق عن إطاعة القوانين السائدة أو اللوائح والأنظمة المرعية.

والعصيان المدني، بهذا المعنى، قد يكون إصلاحياً كما هو الحال عندما يكون الهدف هو معارضة قوانين محددة أو إجراءات معينة بهدف إلغائها. وقد يكون ثورياً كما هو الحال عندما تتصدى المقاومة للنظام القائم ككل. وفي الحالة الأخيرة فإن على المقاومة، في البداية، أن تنتقي بعض القوانين أو الإجراءات التي تبدو «محايدة» ولا تتعلق بجوهر ممارسة السلطة لسلطتها، بل تتسم بكونها ذات طابع إجرائي وتنظيمي وذلك بهدف تحدي هذه القوانين وعدم الالتزام بها. كما تستطيع المقاومة، في مرحلة لاحقة أن تستكمل ذلك بتحدي تلك القوانين والأنظمة التي تعتبرها السلطة رمزاً لهيبتها وتعبيراً عن سيادتها.

إن أكثر الأساليب بروزاً في هذا المجال هو الامتناع التام عن دفع الضرائب التي يفرضها النظام مروراً بعرقلة قنوات الاتصال وخطوط المواصلات وغيرها من أساليب التخريب المادية علاوة على الإضراب العام ومناشدة رجال الشرطة والقوات المسلحة الامتناع عن تنفيذ الأوامر ودعوتهم للتمرد والانضمام إلى صفوف المقاومة.

وكلما كان العصيان المدني (بالإضافة إلى نتائج الخطوات التي تم اتخاذها حسب مخطط التصعيد) قادراً على شل حركة النظام القائم كلما ازدادت حاجة المقاومة المدنية إلى اتخاذ إجراءات بناءة مقابلة.

انتزاع السلطة:

وتتمثل قمة هذه الإجراءات، بطبيعة الحال، في انتزاع السلطة، وإقامة مؤسسات ثورية جديدة لتولي المهمات الأساسية التي تواجه المقاومة كتشريع القوانين وإقامة أجهزة القضاء وفض النزاعات وحفظ النظام.

وبكلمات أخرى يفرض الانتقال من الجانب التخريبي في الخطوة الثالثة من مخطط التصعيد إلى الجانب البناء، إقامة أجهزة قادرة على تسيير المجتمع وتنظيم الانتخابات وجمع الضرائب علاوة على السيطرة على وسائل الإنتاج وإدارتها ووسائل التوزيع والاتصال ومؤسسات التعليم والخدمات. . . أو باختصار شديد: انتزاع المقاومة المدنية الكامل للسلطة.

يؤكد إيبرت على أن مخطط التصعيد لا يعني بحال من الأحوال أن هناك مراحل متتالية لتطور نضال المقاومة المدنية. فعلى العكس، بل وكثيراً ما يحدث أن يتم الدخول في الخطوات المختلفة بشكل متداخل حسب الظروف السائدة في كل حالة تاريخية.

وفي هذا المجال يمكن الإشارة إلى أن أساليب معينة من الخطوة الثالثة، وخاصة جانبها التخريبي، يمكن أن تستخدم في مرحلة مبكرة من نشاط المقاومة المدنية وذلك لتحقيق أغراض تحريضية تخدم جهودها التعبوية.

كذلك يؤكد إيبرت على أن الحدود الفاصلة بين الجانب التخريبي في كل خطوة من مخطط التصعيد وبين الجانب البناء، ليست حدوداً جامدة أو دقيقة تماماً. فكل من الجانبين يؤثر في الآخر تأثيراً مباشراً كما أن أعمالاً بناءة تسبب في حالات معينة نتائج تخريبية، وبالعكس.

مجموعات شارب:

أما شارب Sharp فإنه يطرح تصنيفاً تفصيلياً لمجمل ما هو متاح في الأدبيات المعنية بالمقاومة المدنية وأساليبها وطرقها، وينقسم هذا التصنيف إلى ثلاث مجموعات رئيسية على النحو التالي[1]:

---

(١) شارب (١٩٧٣) مصدر سابق، ص ١١٧ ـ ٤٤٨.

- الاحتجاج اللاعنفي والاقناع .
- الامتناع عن التعاون .
- التدخل اللاعنفي .

وكما سيتضح من العرض التالي فإن العناوين الرئيسية التي يطرحها شارب تتشابه إلى حد بعيد مع ما عرضناه حول مخطط التصعيد لدى إيبرت . إلا أن شارب يتميز باهتمامه الشديد بالتفاصيل التي تتضمنها كل مجموعة رئيسية .

الاحتجاج اللاعنفي والاقناع :

تشمل المجموعة الأولى، الاحتجاج اللاعنفي والاقناع، القيام بإجراءات تهدف إما للتعبير عن الاحتجاج، أو اقناع الجمهور بأسباب الاحتجاج أو اقناع العدو بعدالة المطالب. وتتضمن هذه المجموعة عدداً كبيراً من الإجراءات تتميز بكونها أعمالاً رمزية تتعدى مجرد التعبير الشفوي عن الاحتجاج والتذمر، ولكنها لا تصل إلى حد الامتناع عن التعاون، ومن بين هذه الإجراءات المسيرات والاجتماعات العامة العلنية، وتوقيع عرائض الاحتجاج، وتشكيل الوفود. كما يمكن أن تتضمن هذه المجموعات إجراءات «رمزية» مثل حمل الرايات والشعارات أو الصور كتعبير عن انتماء معين وخاصة إذا كان هذا الانتماء يشكل أساس حملة الاحتجاج التي تقوم بها المقاومة .

ويؤكد شارب الذي يقترح أربعاً وخمسين إجراء ممكناً ضمن هذه المجموعة، إن فاعلية أي إجراء تزداد بقدر ما يكون غير اعتيادي. ففي البلدان التي تسودها أنظمة حكم قمعية حيث تعتبر المظاهرات أو الاجتماعات الاحتجاجية أعمالاً غير قانونية ومخلة بالأمن، قد تؤدي مظاهرة صغيرة أو سلسلة متعددة من الاجتماعات العلنية الخاطفة مفعولاً دراماتيكياً يفوق ما

يمكن أن تحدثه تظاهرة حاشدة في بلد ديمقراطي.

الامتناع عن التعاون:

وفي المجموعة الثانية، الامتناع عن التعاون، يضع شارب مئة وثلاثة إجراءات تهدف إلى تقليص أو وقف ما تعوّد الجمهور عليه من علاقات مع السلطة القائمة وأجهزتها ومؤسساتها. وتشمل هذه المجموعة الرئيسية ثلاث مجموعات فرعية هي:

- عدم التعاون الاجتماعي بما في ذلك المقاطعة الاجتماعية لرموز السلطة أو أفرادها. وبجانب طابعها الاحتجاجي فإن أساليب عدم التعاون الاجتماعي تؤدي غرضين إضافيين. فهي تسهم في دفع المزيد من أفراد الجمهور إلى الانخراط في صفوف المقاومة. كما تسهم في دفع مجموعات معينة أو أفراد معينين إلى الامتناع عن دعم السلطة أو تخفيف ذلك الدعم.

  ومن بين أساليب عدم التعاون الاجتماعي التي يذكرها شارب نشير إلى العزل الاجتماعي للأفراد المتعاونة مع السلطة وأجهزتها، والامتناع عن المشاركة في الفعاليات المعتادة التي تنظمها السلطة أو تشارك فيها، والامتناع عن الاختلاط بالموظفين الرسميين علاوة على رفض الاستمرار في استخدام الألقاب الرسمية أو العرفية المعتادة عند الإشارة إلى رموز النظام أو عند مخاطبتهم.

- عدم التعاون الاقتصادي بما في ذلك الإضراب والمقاطعة الاقتصادية. إن جوهر عدم التعاون هو تقليص أو وقف الأشكال الاعتيادية من العلاقات الاقتصادية القائمة بين الجمهور والسلطة أو مؤسساتها أو المتعاونين معها. ففي حالة الإضراب، بأشكاله المختلفة، يتم عدم التعاون عن طريق تقليص أو وقف العمل في المؤسسات موضوع الاحتجاج. أما في حالة

المقاطعة الاقتصادية فإن عدم التعاون يتم عن طريق تقليص أو وقف استخدام أو استهلاك البضائع أو الخدمات التي تقدمها تلك المؤسسات.

وكما هو الحال في حالة عدم التعاون الاجتماعي، يمكن استخدام عدم التعاون الاقتصادي للتأثير على طرف ثالث لاقناعه بعدم دعم السلطة أو التعامل معها اقتصادياً.

- عدم التعاون السياسي الذي يتمحور حول تقليص أو وقف وتيرة الحياة السياسية عن طريق تعطيل قنوات التعامل السياسي السائدة بين الجمهور والسلطة.

وعلاوة على ما يعبر عنه هذا التعطيل من احتجاج على ممارسات أو إجراءات معينة، فإنه يمكن أن يكون اسلوباً لاحداث تغيير سياسي مطلوب أو للاطاحة النهائية بنظام سياسي غير مقبول.

وتتدرج الإجراءات الممكنة في هذا المجال من مجرد إعلان عدم الموافقة على قرار معين من قرارات السلطة، إلى الإعلان عن عدم الاعتراف بشرعية السلطة ككل والعمل على إسقاطها. وتتضمن هذه الإجراءات الانسحاب من المؤسسات السياسية التي تعتمد عليها شرعية السلطة (البرلمان أو المجالس المنتخبة الأخرى أو عدم المشاركة في انتخابها) أو الانسحاب من الخدمة في مؤسسات السلطة، أو إعلان عدم طاعة الأوامر والقوانين المرعية بما في ذلك ما هو متعلق بالخدمة العامة والخدمة العسكرية علاوة على تشجيع التمرد في صفوف العاملين في مؤسسات السلطة.

التدخل اللاعنفي:

أما المجموعة الثالثة لدى شارب فهي التدخل اللاعنفي فتتضمن واحداً وأربعين إجراء تختلف عن الإجراءات التي تتضمنها المجموعتان الرئيسيتان

الأخريان في كونها تهدف إلى التدخل والتأثير المباشر في مجريات الوضع وطبيعة العلاقة بين الجمهور وبين السلطة.

ويمكن تقسيم إجراءات التدخل الممكنة إلى نوعين. أولهما يعمل على زعزعة تلك المؤسسات أو العلاقات أو الممارسات التي ترفضها المقاومة وتعتبرها غير شرعية وصولاً إلى تقويضها. وثانيهما يعمل باتجاه تشكيل البدائل المطلوبة لتلك المؤسسات والعلاقات والممارسات المرفوضة.

وتتميز الإجراءات التي تتضمنها هذه المجموعة، علاوة على تقدمها النوعي، بأنها تتطلب مبادرات خلاقة وتخطيطاً دقيقاً أكثر مما تتطلبه الإجراءات المشار إليها في مجموعتي الاحتجاج وعدم التعاون.

كما أن إجراءات هذه المجموعة أكثر خطورة وقد تستتبع قيام السلطة باتخاذ خطوات مضادة أكثر عنفاً مما اعتادت عليه. وبجانب ما يشير إليه هذا الأمر من الفاعلية الكبيرة المتوقعة من إجراءات التدخل اللاعنفي، فإنه يفترض بالمقابل حذراً شديداً في تنفيذها كيلا تؤدي إلى نتائج معاكسة تماماً لما هو مطلوب.

يرى شارب أن إجراءات التدخل ممكنة في الكثير من المجالات وذلك بهدف:

- إحداث تأثير نفسي لدى أفراد السلطة أو المتعاونين معها سواء بملاحقتهم باستمرار أو التشهير بهم، أو عن طريق القيام بالإضرابات عن الطعام في السجن أو خارجه، أو عن طريق قلب المحاكمات التي يتعرض لها أفراد المقاومة إلى محاكمات سياسية تفضح ممارسات السلطة وتوضح عدم شرعية ممارساتها.
- القيام بعرقلة النشاط الاعتيادي لمؤسسات السلطة عن طريق تكثيف استخدامها من قبل أفراد المقاومة وبشكل يمنع الآخرين من الوصول

إليها. ومن بين الأمثلة التي يوردها شارب في هذا المجال نذكر القيام باحتلال المحلات العامة والبقاء فيها لأطول فترة ممكنة قانوناً. أو الاستخدام المتواصل لوسائل الاتصال الاعتيادية التي تستخدمها مؤسسات السلطة بهدف ابقائها مشغولة على الدوام وعدم إتاحة الفرصة لاستخدامها لنشاطاتها الاعتيادية.

- عزل أفراد السلطة أو المتعاونين معها ومنعهم من المشاركة في الحياة الاجتماعية الاعتيادية وخلق أنشطة اجتماعية بديلة يحظر مشاركتهم فيها. كما يمكن أن يتم ذلك بإثارة متعمدة للفوضى في الفعاليات الاجتماعية التي تنظمها مؤسسات السلطة وأفرادها.

- القيام بعرقلة مباشرة للنشاط الاقتصادي لمؤسسات السلطة سواء عن طريق الإضرابات بأشكالها المختلفة أو عن طريق التباطؤ في العمل أو تخريب المعدات والأجهزة الضرورية لاستمرار ذلك النشاط، علاوة على تخريب وسائل الاتصال وخطوط المواصلات اللازمة لذلك. كما تتضمن الإجراءات الممكنة في هذا المجال ما يسمى بالإضراب «المعاكس» أي القيام بأعمال غير مرخص بها ونشر العمل التطوعي علاوة على إجراءات خرق الحصار الذي قد تضربه السلطة على منطقة من المناطق أو خرق قراراتها بحرمان فئات من المواطنين من العمل. ويشكل نجاح جهود المقاومة في مجال تشكيل مؤسسات اقتصادية بديلة مثل التعاونيات الاستهلاكية أو الإنتاجية نقلة نوعية في مواجهتها للسلطة على الصعيد الاقتصادي.

- الانتقاص الدائم من الهيبة السياسية للسلطة ومؤسساتها.

ويمكن أن يتم ذلك عن طريق إجراءات تسعى لزيادة الأعباء على عاتق أجهزة السلطة ومؤسساتها، أو عن طريق إجراءات تعمل على إشاعة الفوضى

داخل هذه الأجهزة (وبخاصة السياسية والإدارية والقضائية والبوليسية والاستخباراتية) وتعرقل نشاطها الاعتيادي.

ومن بين هذه الإجراءات التقدم بشكاوى إلى الأجهزة المعنية حول مسائل ثانوية، أو افتعال أحداث أو التبرع بتقديم معلومات هامشية أو غير دقيقة أو استفزاز أفراد الشرطة للقيام باعتقال أفراد المقاومة بهدف زيادة أعباء أجهزة التحقيق والسجون، أو بهدف إعلان التضامن مع رفاق معتقلين ولتأكيد عدم قدرة السلطة على تخويف الجمهور وارهابه. كما وتشمل هذه الإجراءات السعي لكشف المخربين وعملاء السلطة واعلان أسمائهم.

وبطبيعة الحال فإن أكثر الإجراءات السياسية تأثيراً وفاعلية هو قيام المقاومة بتشكيل مؤسسات بديلة لادارة المجتمع وتنظيمه، أي ما يمكن تسميته بتشكيل «حكومة بديلة موازية».

استخلاصات:

قد تبدو الاجراءات التي عرضناها، ضمن التصنيفات المختلفة لثلاثة من أبرز المهتمين بموضوع المقاومة المدنية، مختلفة في مجالاتها، وفي متطلباتها، وفي مردودها. بيد أنها تتشابه في كونها مبادرات يقوم بها أفراد ضمن حركة منظمة لمقاومة نظام غير شرعي أو لتحدي سياسة غير مقبولة في مواجهة قوة متفوقة.

وبحكم كونها مبادرات تحدٍ ومواجهة ومقاومة فإنها تتميز بالقدرة على «اختيار» حجم المعركة مع العدو ومكانها وزمانها. وباعتبارها مبادرات، أيضاً، فإنها قادرة على التحكم إلى درجة معينة في نوعية ردود الفعل التي قد يتخذها العدو وحجم هذه الردود ومجالها.

إلا أن هذه القدرة على التحكم، في الحالتين، ليست قدرة مطلقة، كما لا يمكن تقديرها بدقة حسابية، فالمقاومة، في بداية الأمر ونهايته، هي

حركة اجتماعية تتداخل عدة عوامل غير متوقعة في التأثير عليها بشكل مباشر أو غير مباشر.

يجدر بنا التوقف عند نقطتين لا تحظيان بالاهتمام الكافي لدى أغلب الباحثين المعنيين بالمقاومة المدنية وبخاصة مريدي شارب. وهاتان النقطتان هما:

أولاً: إن المقاومة المدنية لا تنشأ في فراغ:

تأخذ المقاومة شكلها ومضمونها، وقبل ذلك دوافعها وأهدافها. من المحيط الاجتماعي الذي تنشأ فيه بجميع ما يتصف به من تعقيدات ومن تشابك في العلاقات الاجتماعية السائدة فيه، وبجميع العوامل المؤثرة في تكوينه وتطوره. ومن أهم هذه العوامل المؤثرة أنماط الثقافة والوعي السائدة بما في ذلك ما هو مستند إلى التراث الشعبي والموروث الاجتماعي.

ينطبق هذا التوصيف على جميع حالات المقاومة بما في ذلك تلك الحالات التاريخية التي بدأ فيها بروز حركة المقاومة «فجائياً» وبدون تحضيرات مسبقة أو بوادر ملموسة. وبالمثل فإنه ينطبق على تلك الحالات التاريخية التي تشهد فيها المقاومة المدنيةنمواً «مفاجئاً» أكبر مما كان متوقعاً عند ابتدائها كتحرك عفوي غير متوقع استمراره.

يوفر التراث الشعبي والموروث الاجتماعي، بجميع مكوناته، مخزوناً يتوجب التعرف عليه والاستفادة منه. فكما يلعب هذا المخزون دوره المؤثر في إنجاح محاولات بدء حركة مقاومة، وفي استمرارها، فإنه يلعب دوره المؤثر في إجهاضها كحركة أو إفشال خططها أو تكتيكاتها وأنشطتها.

لقد أشار مروة[1] . إلى أن هناك اتجاهين فكريين يتعاطيان مع

---

(١) د. حسين مروة دراسات نقدية في ضوء المنهج الواقعي، مؤسسة الأبحاث العربية، الطبعة الثالثة، بيروت، ١٩٨٦، ص ٤٣٤.

التراث: «. . . أولهما يقدس الماضي لذاته لأنه الماضي وحسب. لذلك يأخذه باطلاقة، يأخذه جملة واحدة بكل ما فيه من محتويات وأشكال وقيم، دون تمييز لما كان منها ذا حيوية فاعلة في حركة تطوره وصيرورته مما كان كابحاً أو عائقاً لهذه الحركة التاريخية. والاتجاه الثاني اتجاه نقدي ثوري يعارض نزعة التقديس للماضي، بل ينظر إليه في ضوء القوانين العامة لحركة التطور التاريخي دون أن يتجاهل كون هذه القوانين تتجلى بأشكال وظاهرات خاصة وفقاً لخصائص المجتمع المعين في عصر معين وفي ظروف اجتماعية معينة، وبهذا المقياس تجري عملية النقد للتراث. أي عملية الاستكشاف والتقويم التي تعتمد النظر في المحتويات والظاهرات والأشكال التراثية على أساس رؤية كل منها في مكانه من حركة التطور والصيرورة ضمن الخصائص القومية التاريخية ذاتها».

يشكل هذا التعرف النقدي على التراث[1] ، بمضامينه المختلفة وأشكاله المتعددة، خطوة لا بد منها لأية حركة مقاومة. وتزداد أهمية هذه الخطوة كلما كانت أهداف هذه الحركة جذرية وتتطلب أمداً زمنياً طويلاً لتحقيقها.

---

(١) يرى المهتمون بدراسة التراث، ومنهم مروة، ان التراث يتجلى حسب معطيات العلاقات الفعلية القائمة في مجتمع معين في حقبة محددة من مراحل تطوره وتطور العلاقات الطبقية فيه ضمن حركة تاريخية متواصلة.

وهذا التجلي يعكس عمليات الاستعادة الانتقائية، بالضرورة، من التراث التي تقوم بها الطبقات المسيطرة على المجتمع بما فيه بناؤه الايديولوجي.

ولهذا فإن عناصر التراث التي تعتبر غير قابلة للمناقشة أو حتى التي تعتبر مقدسة وذات منزلة إلهية، في ظرف تاريخي معين أو بالنسبة لشرائح اجتماعية معينة، قد تفقد قدسيتها، بل وقد تصبح عناصر تراثية ثانوية أو حتى منسية في ظرف تاريخي آخر أو بالنسبة لشرائح اجتماعية أخرى.

إن بروز عنصر تراثي أو اختفاءه، ودرجة الأهمية أو الإهمال التي يحظى بها هي أمور ترتبط باحتياجات اجتماعية فعلية أو محتملة تتقرر حسب تطور المجتمع وتطور العلاقات الطبقية فيه.

تكمن أهمية التعرف النقدي على التراث، فيما يقدمه من إمكانيات لحركة المقاومة في مراحلها المختلفة بدءاً من التحضير والتوعية والتخطيط وتحديد الأهداف واختيار الاستراتيجية الملائمة وتكتيكاتها، وحتى فيما بعد انتصارها النهائي واستلامها لمقاليد السلطة في مجتمعها.

تعتمد هذه الأهمية على عدة اعتبارات منها:

أ - التراث عامل من العوامل الأساسية في قولبة السايكولوجية الاجتماعية، وفي تشكيل لاوعي الأفراد في مجتمع معين. وتتجلى هذه الأهمية بشكل خاص، في تأثير التراث على «أسلوب الحياة» السائد في ذلك المجتمع. علاوة على تأثيره، الملموس وغير الملموس، على العلاقات ما بين الأفراد والمراتب والطبقات الاجتماعية وبين الجماعات القبلية والأثنية والدينية والقومية التي يتشكل منها ذلك المجتمع.

ب - التراث عامل أساسي في بلورة الأساليب والأشكال التي تعتبر «مقبولة اجتماعياً» في مرحلة معينة من مراحل تطور مجتمع معين كأدوات للتواصل الاجتماعي. وتشمل هذه أساليب استخدام اللغة ورموزها، وأشكال التعبير عن التراث بالإضافة إلى الأشكال المعتمدة لاعادة الإنتاج الثقافي بما في ذلك مؤسسات التربية والتعليم ووسائل الاتصال والاعلام الجماهيري.

ج - من خلال التراث تتجسد «المثل العليا» السائدة في مرحلة معينة من مراحل تطور مجتمع معين. وتعكس هذه «المثل العليا» بدرجات تزيد أو تنقص أسلوب الحياة السائد والنموذج المثالي الذي يتوجب التطلع إليه سواء على صعيد السلوك الفردي أو الجماعي، أو على صعيد العلاقات بين الأفراد والجماعات والمؤسسات ضمن المجتمع نفسه،

أو مع أفراد وجماعات ومؤسسات خارج المجتمع .

د ـ التراث عامل مؤثر في قولبة «المزاج» الجماهيري السائد في فترة معينة من حياة المجتمع . ويعكس هذا «المزاج» الجماهيري أو الشعبي مدى انتشار الإحساس بالرضا أو بالتذمر من الأوضاع السائدة ، كما يعكس مدى الاستعداد لتقبل القيام بتحديها أو السعي إلى تغييرها . علاوة ، بطبيعة الحال ، على مدى الاستعداد للمشاركة في أنشطة التحدي الهادفة لتغيير الأوضاع السائدة .

هـ ـ يسهم التراث ، بدرجات متفاوتة ولكنها مؤثرة في كل الأحوال ، في قولبة العلاقة «المقبولة اجتماعياً» ما بين السلطة من جهة والجمهور (بفئاته) من الجهة الأخرى . فالسلطة تحكم لمجرد امتلاكها أدوات الترهيب أو أدوات الترغيب ، بل لأنها أيضاً تشكل امتداداً حقيقياً أو مصطنعاً ، لموروث اجتماعي تستند إليه ، يعطيها رداء الشرعية في نفس الوقت الذي يحرم فيه الخروج عليها أو تغييرها .

لهذه الاعتبارات يشكل التعرف النقدي على التراث ، بمضامينه المختلفة وأشكاله المتعددة ، خطوة لا بد منها لتمكين المقاومة المدنية من فهم جانب هام من جوانب الواقع الذي تتعاطى معه وتسعى من داخله ، إلى تغييره .

وهذا التعرف النقدي سيمكّن المقاومة من القيام بما يمكن أن نسميه ، بعد تحوير صياغة مروة ، «استعادة انتقائية مضادة» . فهي استعادة باعتبارها إحياء لعناصر من التراث ، وهي انتقائية باعتبارها تنتقي ما هو إيجابي ويعين على تعبئة القوى الشعبية باتجاه تحدي الأوضاع القائمة وتغييرها . وهي مضادة باعتبارها عكس ما تستعيده القوى المتسلطة في المجتمع والقوى المستفيدة من الأوضاع القائمة وما تنتقيه من عناصر التراث في مجتمع معين .

إن التعرف النقـدي علـى التـراث، والاستعـادة الانتقـائية لعناصــره الإيجابية من وجهة نظر المقاومة ستجعلها أكثر قدرة على تفهم ما هي مصادر التذمر السائدة؟ وما هي تطلعات الجمهور؟ وما هي استعداداته للتضحية في سبيل تحقيق تلك التطلعات؟ وما هي أشكال التنظيم الأكثر ملاءمة؟ وما هي أساليب التواصل الأكثر فاعلية؟ وما هي مجالات التوعية التي يتوجب التركيز عليها؟

من جانب آخر، فإن التعرف النقدي على التراث والاستعادة الانتقائية لعناصره الإيجابية، من وجهة نظر المقاومة، سيجعلها أكثر قدرة على تفهـم أساليب استفادة السلطة من التراث، عبر استعادتها الانتقائية الخاصة بها منه ومن مجمل الموروث الاجتماعي، للحفاظ على مواقعها ولضمان استمـرار الأوضاع القائمة واستمرارها.

وبدوره فإن هذا التفهم سيمكن المقاومة من ابتداع الطرق والتقنيات الملائمة لمواجهـة هذه الأسـاليب ولاحتـواء نتائـج جهـود السلطـة في هذا المجال.

وأمامنا في هذا الصدد عدة أمثلة، من أبرزها التطور الذي شهدته في العقدين الأخيرين حركة التحرر الوطني في جنوب افريقيا. فلقد حقق المؤتمر الوطني الافريقـي ANC إنجـازات لم يكن بالإمـكان توقعهـا في نضالـه في مواجهـة استغـلال النظــام العنصــري للتــراث الدينـــي لتبــرير التميز والتفرقة العنصرية، واستغلاله للانتماءات القبلية لتشتيت قوى المعارضة، واستغلاله للاختلافات الأثنية لمنع توصل المعارضة إلى توحيد جهودها.

ولم تكن الإنجازات التي حققها المؤتمر الوطني الافريقـي محصـورة فقط في مجال افشال خطط للسلطة العنصـرية للاستمـرار في استغـلال هذه العناصر التراثية، العقيدة الدينية، والانتماءات الدينية والقبلية والأثنية. بل

إنه يكمن ؛ أيضاً وبدرجة أكبر، في تحويل هذه العناصر التراثية إلى أسلحة بيد المقاومة التي يقودها المؤتمر الوطني الافريقي(١).

وبرزت في السنوات الأخيرة أهمية الكنيسة، ولاهوت التحرير فيها بشكل خاص، كرافد هام في مقاومة النظام العنصري الهادفة لاسقاطه. كما برزت أدلة ملموسة على إمكانية أن يكون اختلاف الانتماءات الدينية والقبلية والأثنية أساساً لقيام تحالف وطني عريض بدل أن يكون عامل تشتيت وإضعاف.

بطبيعة الحال ثمة أمثلة تاريخية أخرى وإن لم تكن بنفس عمق التجربة الجنوبية الأفريقية أو بدرجة دراماتيكيتها

فكما أشرنا في فصل سابق، كان الخطاب «العنصري» المضاد جزءاً أساسياً في حركة الحقوق المدنية للأميركيين السود: التشديد على ضرورة تلاحم السود، وعلى روح الاعتزاز بالذات على المستوى الجماعي والفردي، وعلى إيقاظ الاعتزاز باللون والتراث الشعبي الأسود. ولقد لاقى الخطاب «العنصري» المضاد، وبصياغات استقطابية ضد البيض، استجابة واسعة وخاصة في أعقاب نجاح حركة المقاطعة التي قادها القس مارتن لوثر كنغ في ولاية ألا باما في منتصف الخمسينات. ولقد مكنه هذا الخطاب «العنصري المضاد، كما مكن حركة الفهود السود وغيرها من التنظيمات المدافعة عن الحقوق المدنية للسود في الولايات المتحدة، من تحشيد قوى

---

(١) انظر على سبيل المثال المناقشات التي تدور بين المناضلين في جنوب أفريقيا حول هذه المواضيع، ومنها المقالتان التاليتان وما تلاهما من سجال منشور.

- Thoko Mdlalose, «The Place of the Church in Our Liberation Struggle», *The African Communist*, No. 104, 1986, PP. 18 - 27.

- Sisa Majola, «Nation and Class in South African Revolution», *The African Communist*, No. 105, 1986, pp. 40 - 8.

الأقلية السوداء لتفرض نفسها في مجتمع متعـدد الأعـراق والأثنيات، كقـوة اجتماعية ذات تأثير[1].

من جانب آخر تتوجب الإشارة إلى حقيقة أن الجوانب الغيبية/ القدرية في العقيدة الدينية قد شكلت أحد الأسس الهامة في البناء الأيديولوجي الذي استندت إليه أنظمة استبداد عبر التاريخ البشري[2]. وبالقدر نفسه، وضمن شروط تاريخية معينة، استفادت حركات ثورية من التراث الديني، بما فيه من مؤسسات اجتماعية ومن مباديء إنسانية، لتبرير التمرد علـى أنظمـة استبـداد وتغييرها.

وفي هذا المجال يبرز أمامنا المثال الإيراني الـذي أثبـت أن العقيدة الدينية، ومؤسستها ورجالها، يمكن أن تكون سلاحاً بيد النظام، كما يمكن أن تكون سلاحاً بيد المقاومة.

لقـد أظهـرت الثـورة الإيرانية الـدين، عقيدة ومؤسسـة ورجـالاً، في دورين متناقضين: دور في خدمة استمرار نظام الشـاه، مع القبـول أحيانـاً

---

(٩٠) راجع نوريس، مصدر سابق، وبخاصة ملحق دراستها الذي يتضمن عرضاً لتاريخ حركة الحقوق المدنية للأميركيين السود ولتطور أساليب قيادتها.

(٩١) يقتطف عبد الجبار من «الأعمال الكاملة» للمصلح الاسلامي عبد الرحمن الكواكبي قوله أن «الاستبداد محفوف بأنواع القوات التي منها: قوة الإرهاب، وقوة الجند، وقوة المال.. وقوة رجال الدين وقوة أهل الثروات».
فالـح عبـد الجبـار، المـادية والفـكر الدينـي المعاصـر، مركز الأبحـاث والدراسـات الاشتراكية في العالم العربي، ١٩٨٥، ص ١٧.
ومع أنه ليس فريداً من نوعه إلا أن المثال الذي ضربه النميري في السودان وخاصة في السنوات الأخيرة من حكمه هو مثال بارز على كم هي فضفاضة العباءة الدينية ومدى سهولة استغـلال الخطـاب الدينـي لتبـرير الدكتاتـورية والاستهانـة بحقـوق الإنسـان والوطن. وبالمقابل لا يمكن التغاضي عن المثال المضـاد الـذي ضربـه رجـال دين آخرون، وفي مقدمتهم الشهيد محمد محمود طه.

ببعض الإصلاحات، ودور في خدمة النضال من أجل إسقاط ذلك النظام وتغييره جذرياً[1].

علاوة على ذلك نرى نمواً ملحوظاً في بلدان كثيرة لما يعرف بـ «لاهوت التحرير» الذي يبشر باتساع انقسام المؤسسة الدينية، ورجالها بشكل خاص، إلى جبهتين متضادتين. إحداهما مع النظام الاستبدادي وضد الانخراط في العمل السياسي بمضمونه النضالي التحريري. والأخرى مع اعتبار النضال من أجل التغيير السياسي والاجتماعي واجباً دينياً ودنيوياً يتعين على رجال الدين الانخراط فيه[2].

خلاصة القول أن حركة المقاومة ستكون عاجزة عن الوصول إلى جمهورها وتنظيمه وتعبئته وقيادته قبل أن تتمكن من فهم تراثه واستيعاب ذلك التراث من حيث كونه مخزوناً اجتماعياً وتاريخياً يتضمن ما هو إيجابي كما يتضمن ما هو سلبي. وباعتباره يؤثر، في الحالتين، على الوضع الراهن وآفاق تطوره.

ثانياً: إن المقاومة لا تنشط في فراغ:

لا تكفي كل التأكيدات النظرية حول صحة الاستراتيجية والخطة العامة والتكتيكات التي تتبناها المقاومة كبديل عن امتحانها على أرض الواقع.

إن التمحيص النظري، والتأكيدات الناجمة عنه، ضروري بحيث يجب على المقاومة أن تبذل أقصى جهد ممكن للقيام بهذا التمحيص

---

(1) انظر خليل علي حيدر، **مستقبل الحركة الدينية**، دراسات الوطن، الكويت، ١٩٨٥، ص ١٤٣ - ١٤٦.

كذلك انظر من أجل مناقشة أكثر اتساعاً: د. فؤاد زكريا، **الصحوة الإسلامية في ميزان العقل**، دار الفكر المعاصر، القاهرة، ١٩٨٧.

(2) Creusa R. Maciel, «An Over - Riview of The Non - Violent Movement in Latin America», ATF, Amman, 1986.

والوصول إلى اقتناع تام بصحة ما تتبناه. إلا أن هذه التأكيدات النظرية مهما كانت درجة دقتها لن تستطيع أن تحل محل الدحض أو التأكيد الذي يتولد من خلال الممارسة الفعلية ضمن صراع لا تتحكم المقاومة إلا في جانب محدد منه.

لا تتضمن الأدبيات المعنية بالمقاومة تحليلات وافية لهذا الجانب الهام. فأغلبها ينطلق من اعتبار، لا يبدو لنا دقيقاً تماماً، ان المقاومة طرف قادر على التخطيط والتحضير والتنفيذ بارادتها ودونما اعتبار كاف لقدرات الأطراف الأخرى وبخاصة العدو على القيام بوضع خطط مضادة والتحضير لها أو تنفيذها اما بشكل احترازي قبل اندلاع النشاط العلني للمقاومة، أو بعده.

لا يبدو لهذا التصور، غير الدقيق في رأينا، أي معنى ملموس وذي قيمة على أرض الواقع. فمهما كانت القوة الفعلية، أو الكامنة أو المحتملة، للمقاومة فما هي إلا طرف واحد في نزاع يضم طرفاً آخر.

وبهذا المعنى لا يمكن تصور المقاومة قادرة بارادتها وحدها طالما أن النزاع القائم، بالتعريف، يجري بينها وبين طرف آخر (أو أكثر) وفي ظل معطيات محددة لوضع تاريخي محدد يتأثر بإجراءات وسلوك جميع المنخرطين فيه.

ضمن هذا السياق يتوجب التأكيد على أن:

أ - ان المقاومة هي حركة جماهيرية تعتمد على العنصر البشري وتتعاطى معه. ويفترض هذا أن تستند الخطة العامة والاستراتيجية والتكتيكات التي تتبناها المقاومة على حقيقة أن المنفذ والمستهدف ليسا بيادق على لوحة شطرنج يمكن تحريكها بارادة خارجية. بل هما كائنان اجتماعيان يتأثر سلوكهما وردود أفعالهما بعدة عوامل لا يمكن التنبؤ بها جميعاً، أو إدخالها في الحساب عند وضع خطة أو خطة مضادة.

ب ـ إن المقاومة، باعتبارها حركة جماهيرية، هي ائتلاف اجتماعي لأفراد ومجموعات وقوى ذات نظرة مختلفة لطبيعة النزاع القائم ومساره وأهدافه. وبهذه الخاصه، فإن ما يبدأ كحركة جماهيرية واسعة تجتذب تأييد غالبية الأفراد في مجتمع معين، قد تتحول إلى حركة أقلية معزولة، اما نتيجة لاجراءات اتخذتها المقاومة نفسها أو نتيجة لاجراءات اتخذها العدو. والعكس، بطبيعة الحال، صحيح.

ج ـ باعتبارها حركة جماهيرية تسعى لتغيير وضع قائم، أو بعض جوانبه، فإن للمقاومة أهدافاً تجتذب انخراط ودعم وتعاطف قوى محلية وخارجية. إلا أن هذه الأهداف، نفسها، تستفز معارضة وعداء قوى محلية وخارجية أخرى.

لكل من هذه العوامل الثلاثة تأثيراته المتميزة، ولاجتماعها، أيضاً، تأثيراته الإضافية. كما أن تفاعل هذه العوامل مع بعضها البعض وتزامن تأثيراتها يفرض تغيرات ملموسة على الوضع الذي انطلقت المقاومة منه.

إن الوضع الذي تتعاطى معه المقاومة ليس وضعاً ساكناً، بل هو وضع يتسم، وباستمرار بدرجة من الحراكية في اتجاهات متضادة.

إن هذه السمة ليست حكراً على المقاومة. بل هي سمة ملازمة لجميع الظواهر الاجتماعية ولجميع أشكال النشاط الانساني.

إلا أن لهذه الحراكية أهميتها المتميزة بالنسبة للمقاومة. فعن طريق استيعابها لهذه الحراكية وانعكاساتها الظرفية، وعن طريق الإحاطة بالعوامل التي تؤثر فيها وبالنتائج التي تتولد عنها، تضمن المقاومة لنفسها القدرة على المبادرة وعلى إعادة النظر في تحليلاتها للوضع السائد، وفي خططها وفي استراتيجيتها وفي التكتيكات والتقنيات التي تتبناها في مواجهة العدو.

وبدون هذا الاهتمام اليومي بالتغيرات الظرفية التي تطرأ على الوضع،

وتقييم هذه التغيرات الظرفية بميزان تأثيراتها الاستراتيجية، تزداد الصعوبات التي تواجهها المقاومة بل وقد تبدأ في الابتعاد عن الواقع لتصبح أسيرة تحليلات وتصورات تجاوزتها الأحداث.

ملاحظات ختامية

أولاً: لا بد من تكرار التأكيد على أن المقاومة المدنية مثلها في ذلك مثل أي عمل من أعمال التحدي المنظم، لا يمكن أن تقوم وأن تستمر وتتقدم باتجاه تحقيق أهدافها بدون تخطيط وتحضير. ولا بد أن يقوم بهذا التحضير والتخطيط على تحليل واقعي للأوضاع السائدة وميزان القوى والاتجاهات المحتملة لتطورة.

ثانياً: إن المبادرة ضرورية لاندلاع المقاومة كما هي ضرورية لاستمرار نشاطها وتوسيع إطار جمهورها. إلا أن هذه المبادرات لا بد وأن تكون مستندة إلى التحليل والتخطيط والتحضير باعتبارها مستلزمات أساسية وضرورية لبدء المقاومة. فبدون هذه المستلزمات تصبح المبادرات الجريئة أخطاء تاريخية.

من الممكن، بطبيعة الحال، بروز مبادرات جريئة يقوم بها أفراد أو جماعات تفترض، وباخلاص، مبادراتها «ستوقظ الجماهير» التي لن تتوانى عن اللحاق بالركب وانتهاج الطريق الذي فتحه المبادرون. إلا أن هذا النوع من المبادرات، رغم جرأتها وإخلاص القائمين بها وتفانيهم، قد لا تكون أكثر من أعمال انتحارية لا جدوى منها. أو قد تكون هذه المبادرات أعمالاً غير مسؤولة تخدم، في نهاية المطاف، وبدون إرادة القائمين بها، مصالح

السلطة القائمة عن طريق تمكينها من الإجهاز على العناصر الوليدة المكونة للمقاومة في مهدها.

ثالثاً: يشكل تحديد الظرف التاريخي الملائم لاندلاع المقاومة أحد المفاتيح الرئيسية لنجاحها. فكما أن التعجل في إعلان المبادرة قاتل لاحتمالات نجاح المقاومة، فإن التلكؤ في إعلان المبادرة قاتل أيضاً.

وبطبيعة الحال فإن «تحديد الظرف التاريخي» لا يعني تقرير ساعة الصفر كما هي متداولة في لغة العمليات العسكرية. بل يعني تشخيصاً واقعياً لوصول العلاقات بين السلطة والمحكومين إلى حالة من التأزم الناجم عن استمرار السلطة في تجاهل إرادة الجمهور واستهتارها بمصالحه وحقوقه. كما يعني تشخيصاً واقعياً لفشل أساليب التعامل القائمة بين السلطة والمحكومين. وعدم قدرة هذه الأساليب المتبعة على إقناع السلطة بما يطرحه المحكومون من مطالب يرونها عادلة ومشروعة.

مثل هذا التشخيص الواقعي سيقود إلى الاستنتاج بأن السلطة قد سدّت في وجه المحكومين جميع الطرق القانونية للتغيير بحيث لم يبق أمامهم إلا طريق المقاومة سواء بشكلها المدني (اللاعنفي) أو بأشكالها العسكرية (الإرهاب الفردي، حرب العصابات، حرب عصابات المدن، أو حرب التحرير الشعبية).

إلا أنه من السهل، في هذا المجال، الإشارة إلى الكثير من حركات المقاومة، العسكرية منها وغير العسكرية، التي يعود فشلها لسوء تقدير «ملاءمة الظرف التاريخي».

فاما أن بعضها قد بدأ قبل أن تصل العلاقة بين السلطة والمحكومين إلى درجة التأزم وذلك بسبب امتلاك السلطة لخيارات سياسية أخرى لم يتم

احتسابها بدقة. وقد تشمل هذه الخيارات قيام السلطة بعدد من التنازلات الشكلية تسهل لها امتصاص جزء هام من التذمر الشعبي السائد، مما يمكنها من سحب البساط من تحت أقدام مخططي حركة المقاومة قبل أن يتصلب عودها ويتجذر في صفوف الجمهور.

واما أن البعض الآخر قد فشل بسبب أن حركة المقاومة بدأت قبل أن ينتشر بين الجمهور الإدراك بتأزم العلاقات مع السلطة أو قبل أن تتولد لديه القناعة بعدم وجود مخرج من أزمة العلاقات إلا عن طريق المواجهة المباشرة مع السلطة وأدواتها.

رابعاً: يشكل تحديد المجالات التي يستهدفها نشاط المقاومة عنصراً أساسياً آخر في نجاح اندلاعها واستمرارها. وتبدو أهمية هذا العنصر أكثر وضوحاً في بداياتها الأولى.

ولا يقتصر تحديد «المجالات» على تحديد المؤسسة أو الأشخاص التي توجه لهم ضرباتها الأولى كما هو الحال في العمليات ذات الطابع العسكري. بل إن المقصود هو تحديد مدروس بدقة لنقطة الضعف في مرتكزات السلطة بحيث يتم توجيه نشاط المقاومة باتجاهها وخاصة في المراحل الأولى.

وبالمقابل فإن تحديد المجالات التي يستهدفها نشاط المقاومة يشمل أيضاً تحديداً مدروساً لنقاط ضعفها وقوتها، والانطلاق من هذه الأخيرة، وتحاشي تلك المجالات التي تبرز فيها نقاط ضعفها.

هذا يعني أن تحليلاً دقيقاً للمرتكزات التي تقوم عليها قوة السلطة سيؤدي إلى كشف نقطة الضعف في هذه المرتكزات. ففي حال كانت نقطة الضعف الرئيسية تكمن في المجال الاقتصادي فإن ذلك يتطلب التخطيط لنشاطات المقاومة في هذا المجال كالقيام بإضرابات في قطاعات اقتصادية مؤثرة، أو الدعوة لأشكال معينة من

المقاطعة الاقتصادية، أو العمل لخلق مؤسسات اقتصادية بديلة... إلخ.

وبالمقابل، إذا كانت نقطة الضعف في مرتكزات قوة السلطة تكمن في شرعيتها الدولية فإن ذلك يتطلب التخطيط لنشاطات مقاومة في المجال السياسي والإعلامي، بهدف إحراجها داخلياً ومحاصرتها خارجياً وخلق رأي عام عالمي معاد لممارساتها.

ومن السهل في هذا المجال الإشارة إلى الكثير من حركات المقاومة التي فشلت نتيجة الأخطاء في تحديد المجالات التي تستهدفها وخاصة في مراحلها الأولى. ففي حالات معينة انطلق بعضها باتجاه مواجهة شاملة وفي جميع المجالات مما أضاع الفرص وأهدر الطاقات بسبب عدم التركيز على نقطة الضعف في قوة السلطة.

وفي حالات أخرى، لم يتم تحديد نقطة الضعف الفعلية بشكل صحيح، وانطلق باتجاه مواجهة السلطة في المجال الاقتصادي، أو مجال الشرعية الدولية، على سبيل المثال، في وقت كانت نقطة ضعفها هي هشاشة التحالف الاجتماعي الذي تقوم عليه، والسهولة النسبية لتفتيته عن طريق طرح مطالب تجتذب بعض الشرائح الاجتماعية وتجعلها تنسحب من ذلك التحالف.

من جهة ثانية، ثمة حالات فشل لحركات مقاومة لم تحدد بدقة مصادر قوتها ونقاط ضعفها بما في ذلك استعداد الجمهور وقدرته على احتمال انعكاسات المواجهة المباشرة مع السلطة.

وقد يحدث هذا بأشكال مختلفة منها الدعوة للقيام باضرابات عن العمل في وقت تشكو البلاد المعنية فيه من أزمة بطالة، أو الدعوة لمقاطعة اقتصادية بدون توفير البدائل الضرورية لتخفيف الأعباء عن كاهل الجمهور ولضمان استمراره في تنفيذ إجراءات المقاطعة.

إن هذا التوازن الدقيق ما بين نقطة ضعف السلطة ونقطة قوة جمهور المقاومة هو الذي يجعل تكتيكاً معيناً أو سلسلة من نشاطات المقاومة مفيدة أو ضارة، بناءة وإيجابية، أو سلبية ومدمرة.

وبطبيعة الحال فإن الوصول إلى هذا النوع من التوازن الأمثل غير متاح في أغلب الحالات التاريخية وخاصة في بدايتها. ومن هنا تبرز من جديد ودائماً، الأهمية الحيوية للتخطيط الواقعي والتحضير المتزن والصبور لنشاطات المقاومة قبل وبعد اندلاعها. وكذلك تبرز هنا، ضرورة إدراك أهمية التفريق بين الأهداف الاستراتيجية للحركة (برنامجها الأقصى والنهائي) وبين أهدافها المرحلية والتكتيكية.

خامساً: لا يمكن أن يبدأ نشاط المقاومة المدنية دون وجود حد أدنى من التنظيم. إلا أن الأشكال المختلفة للمقاومة والظروف التاريخية التي تمر بها وأهدافها النهائية تفرض تباينها فيما يتعلق بالأشكال التنظيمية الضرورية لبدئها واستمرارها.

ففي حالات معيّنة، كإضراب عمالي محدود في مؤسسة معيّنة، يكون الحد الأدنى الضروري من تنظيم إدارة النزاع هو الهيئة النقابية القائمة بين عمال المؤسسة، أو بضعة أشخاص آخرين يتطوعون لتمثيل المضربين.

وبطبيعة الحال يرتفع الحد الأدنى من التنظيم الضروري لإدارة النزاع في حالة إضراب عمالي في قطاع معين وفي عدة مؤسسات في وقت واحد.

وبالمثل فإن إدارة صراع على مستوى المجتمع ككل، كما هو الحال مع أغلب حالات المقاومة المدنية، تتطلب حداً أدنى من التنظيم أكثر تعقيداً مما سبق وبحيث يتناسب مع طبيعة النزاع وأهدافه.

وهكذا، كلما ازداد ما هو مطلوب من تحليل وتخطيط وتحضير لنشاط

المقاومة، كلما ازداد تعقيد وحجم الخطوات التمهيدية لذلك النشاط، وكلما ازدادت المتطلبات التنظيمية.

تشير الخبرات التاريخية للمقاومة المدنية أن هناك حاجة لشكلين من أشكال التنظيم:

الأول هو تنظيم قيادي يتولى جميع المهمات التي يتطلبها التحضير للمقاومة والتخطيط لها، وتحديد مجالات نشاطها وأهدافها الاستراتيجية والمرحلية، والتوعية بهذه الأهداف وكسب تعاطف الجمهور معها.

والثاني هو تنظيم جماهيري يتولى تنفيذ المهمات الميدانية في المجالات المختلفة واتخاذ المبادرات ضمن الخطط الموضوعة.

تنبع الحاجة إلى هذين الشكلين التنظيميين من ضرورات عملية لا مفر منها وخاصة في ضوء ما هو متوقع من الإجراءات المضادة التي قد تتخذها السلطة.

فالتنظيم القيادي لا بد وأن يكون على درجة من السرية الملائمة لظروف المواجهة مع السلطة وطبيعة إجراءاتها المضادة، علاوة على امتلاكه للمؤهلات العملية والنظرية اللازمة للقيام بمهماته المشار إليها فيما سبق.

أما التنظيم الجماهيري فهو، بتعريفه، تنظيم مفتوح يشمل أفراداً من مختلف شرائح المجتمع المتضررة من استمرار الوضع القائم أو ممارسات السلطة وتوجهاتها. ورغم أن درجة الانفتاح هذه مشروطة بطبيعة السلطة إلا أن العلاقات القائمة بين أفراد التنظيم الجماهيري، ليست علاقات تنظيمية (ضمن خلايا تنظيمية أو ما شابه) بل هي علاقات اجتماعية ذات طابع ظرفي تتزايد تماسكاً كلما ازداد انخراطهم في نشاطات المواجهة مع السلطة.

وبطبيعة الحال فإن تقسيم تنظيم المقاومة إلى شكلين متمايزين لا يلغي

ضرورة تداخلهما في مسار النشاط اليومي. فالتنظيم القيادي لا يمكن أن يكون فعالاً في تأديته لمهماته بدون أن يكون جزءاً عضوياً من التنظيم الجماهيري عبر مشاركته المباشرة في نشاطات هذا الأخير. وكذلك عبر تعرضه لمختلف أشكال الإجراءات المضادة التي تتخذها السلطة ضد نشطاء المقاومة سواء القياديين منهم أو القاعديين. فمن جهة، تسهم هذه المشاركة في اختبار صلابة أعضاء التنظيم القيادي وقدراتهم على تعبئة الجمهور وقيادته. كما تسهم من الجهة الأخرى، في إعادة تأهيل القياديين عبر ما يتعلمونه من خبرات ميدانية مما يؤدي إلى تحسين أساليب إدارة المعارك، أو إلى إعادة النظر في مجموعة من التكتيكات أو بعض جوانب الاستراتيجية الموضوعة.

علاوة على الميزتين السابقتين، فإن التداخل بين الشكلين التنظيميين يسهم في إغناء المبادرات التي يقوم بها التنظيم الجماهيري ويعزز الثقة بالنفس بين أفراده. كما أنه يضمن استمرار الحيوية في التنظيم القيادي عن طريق تسهيل تجنيده واستيعابه للنشطاء الذين يبرزون ضمن العمل اليومي للتنظيم الجماهيري.

سادساً: يعتمد اندلاع المقاومة المدنية، كما يعتمد استمرارها، على قيام التنظيم القيادي بنشاط دؤوب ومستمر في مجال التوعية بمساوىء الوضع القائم وبالبدائل التي تطرحها حركة المقاومة.

إلا أن هذا النشاط، على أهميته ليس كافياً. فلقد ثبت من عدة حالات تاريخية أن هناك حاجة إضافية للقيام بنشاطات توعية تسعى إلى:

- إثارة الاعتزاز بالنفس وبالقيم الاجتماعية وبالتراث والهوية الجماعية للجمهور باعتبارها، جميعاً، تشكل الأرضية التي يمكن عليها بناء ثقة الجمهور بنفسه وبقدراته على التحدي. وكذلك بناء ثقته بقدراته على تقبل المصاعب وتقديم

التضحيات في سبيل تحقيق أهدافه من المواجهة مع السلطة.

- إبراز كل ما هو لازم لتعميق أواصر الوحدة بين القوى المنخرطة في نشاط المقاومة ولتعزيز وحدة الجمهور وتأكيد التفافه حول الشعارات التي ترفعها المقاومة وما تطرحه من بدائل.
- إحياء أو تعزيز روح التضامن بين الجمهور باعتباره إحدى الوسائل المضمونة لتخفيف ما قد يعانيه من صعاب جراء ما قد تقوم به السلطة من إجراءات مضادة وانتقامية.
- إعادة إحياء المؤسسات والقيم وأشكال الموروث الاجتماعي الملائمة لأهداف المقاومة كتعبير مادي عن صحوة الوعي لدى الجمهور وكرمز لارتباط الحركة وما تطرحه من بدائل للمستقبل بماضي الجمهور وتراثه.
- إبراز العلامات المضيئة، من وجهة نظر المقاومة، في التراث الشعبي وخاصة تلك المتعلقة بمقاومة الظلم والساعية لتحقيق العدالة، واستخلاص العبر التي يستطيع الجمهور دونما صعوبة أن يستوعبها ويتماهى معها.
- إبراز الرموز التاريخية، السابقة أو المعاصرة، (مواقع أو حركات أو أفراد) التي تعبر عن التصميم والتفاني في سبيل تحقيق مثل عليا. والسعي لاستخدام بعض هذه الرموز كعلامات مميزة للمقاومة.
- عدم الاستخفاف بالمصاعب التي قد يواجهها الجمهور وإبرازها على حقيقتها، دون صياغتها بشكل مثبط للعزائم بل باعتبارها الثمن الضروري الذي لا مفر من دفعه للوصول إلى مستقبل أفضل. وباعتبار أن هذه المصاعب والتضحيات ستكون أقل كلما كان انخراط الجمهور شاملاً، أو كبيراً في نشاط حركة المقاومة.

سابعاً: تشكل جهود التعبئة واستمرارها إحدى ضمانات استمرار حركة المقاومة. وتسعى هذه الجهود إلى:

- تعبئة الرأي العام المحلي والخارجي وخلق مناخ متعاطف مع المقاومة وأهدافها وأساليبها/ ومعاد، أو غير مؤيد للسلطة وممارساتها.

- توسيع قاعدة الجمهور المنخرط مباشرة في نشاط المقاومة.

- تجنيد النشطاء واستيعابهم في صفوف التنظيم القيادي للمقاومة.

وتعمل المقاومة، في جهودها التعبوية على الاستفادة القصوى من نشاطاتها في مجال التوعية ومن نشاطاتها الإعلامية الأخرى. إلا أن المحك الفعلي لكل هذه الجهود والنشاطات يكمن في قدرتها على إثبات مصداقيتها كحركة جادة ومتماسكة وواقعية. وفي هذا المجال لا بد من القول بأن أفضل أساليب التعبئة من حيث الفاعلية هو نشاطها الملموس كحركة مقاومة في مواجهة السلطة. فعبر هذا النشاط يمكن للرأي العام المحلي والخارجي أن يجد حيثيات الحكم عليها وعلى مصداقيتها. وعبر هذا النشاط، أيضاً، يمكن أن تتسع قاعدة جمهورها ويتوسع إطار تنظيمها القيادي، وتزداد بالتالي قوتها.

ثامناً: يتوجب التأكيد على أهمية صياغة مبادرات تسهم في كسر ما يسمى بحاجز الخوف لدى الجمهور. ويشكل حاجز الخوف، في أغلب الحالات، عائقاً رئيسياً أمام اندلاع المقاومة المدنية وأمام استمرارها واتساعها، وخاصة لأنه يستند إلى خبرة الجمهور الطويلة والعملية بقدرات السلطة على القمع، وإلى عدم الثقة بإمكانيات نجاح محاولات تحدي السلطة ومواجهتها، ناهيك عن عدم الثقة بإمكانيات الانتصار عليها. ولهذا لا بد أن يعطي مخططو المقاومة المدنية أكبر ما يمكن من اهتمام للتخطيط والتحضير للقيام بنشاطات هدفها المحدد هو كسر حاجز الخوف لدى الجمهور أو بعض فئاته.

تاسعاً: يرتبط بما سبق ضرورة إدراك تفاوت مستوى الوعي بين أفراد الفئات الاجتماعية المتضررة من ممارسات السلطة ومن استمرار الوضع القائم. وكذلك إدراك اختلاف قدرة هؤلاء على الإسهام بشكل فعال في

نشاط المقاومة لاختلاف استعداداتهم للتضحية وتحمل الصعاب المتوقعة.

ولا شك أن هذا التفاوت يزداد وضوحاً كلما كانت حركة المقاومة تعتمد على قاعدة اجتماعية عريضة مؤلفة من شرائح وفئات اجتماعية مختلفة الأصول والطموحات ولكن يجمعها قاسم مشترك هو تضررها من ممارسات السلطة ومن استمرار الوضع القائم.

ولهذا يتوجب على المقاومة صياغة مبادرات ونشاطات تأخذ بعين الاعتبار هذا التفاوت وتستند على تطبيق شعار من كل حسب طاقته واستعداده.

وفي هذا المجال يمكن لمخططي نشاط المقاومة، كلما كان ذلك ممكناً، الاستفادة من أشكال المواجهة القانونية أي صياغة مبادرات ونشاطات لا تخرق القوانين المرعية رغم أنها تتحدى السلطة وتتعرض لهيبتها. فلقد ثبت في كثير من التجارب التاريخية أن القوانين السائدة، بطبيعتها، قابلة للتفسير بأشكال مختلفة مما يفتح المجال واسعاً لنشاطات مقاومة، تحت مظلة حماية يوفرها تفسير ملائم لقانون مرعي.

عاشراً: أبرزت عدة تجارب تاريخية الأهمية الخاصة لخلق رموز من بين قادة حركة المقاومة بحيث تشكل في هذه الرموز القدوة التي يحتذي بها نشطاء المقاومة وجمهورها. ولا نفترض أن يكون الرمز القيادي متمتعاً بشخصية كاريزماتية أو أن يتم إبرازه كسوبرمان قادر على كل شيء، أو كفرد معصوم عن الخطأ، وذلك لأن مثل هذا الأسلوب كثيراً ما قاد إلى عواقب وخيمة فاقت مجرد تخييب آمال الجمهور، وأدت في حالات معينة إلى انتكاس حركة المقاومة.

تكمن أهمية الرمز/ القدوة فيما يقدمه من إسهام في الجهود التي تبذلها المقاومة في مجالات التوعية والتعبئة ورفع المعنويات والحفاظ على تماسك

الصفوف. إلا أن احتمالات تعرضه للتصفية الجسدية، باعتبار ذلك إجراء متوقعاً من الإجراءات المضادة التي قد تتخذها السلطة، يفترض وجود رموز أخرى للمقاومة تكون بجانبه أو تحل محله.

حادي عشر: تؤكد جميع التجارب التاريخية على أن مصدر قوة أي حركة من حركات المقاومة المدنية هو وحدتها وتماسك صفوفها في جميع المراحل التي تمر بها. فبدون هذه الوحدة يصبح من السهل الإجهاز على المقاومة وإنهاء احتمالات نموها. وبطبيعة الحال فإن الوحدة والتماسك المطلوبين لا يعنيان التزام جميع أفراد المقاومة، قيادتها وقاعدتها وجمهورها، بفكر سياسي متماثل أو بتصورات متفقة حول المستقبل.

إن الوحدة والتماسك المطلوبين لا يعنيان انحدار جميع أفراد المقاومة من أصول اجتماعية متشابهة أو انتمائهم لتراث ثقافي محدد. بل يعنيان الاتفاق على أهداف معينة والالتزام بالاستمرار في النضال معاً في سبيل تحقيق هذه الأهداف التي تشكل القاسم المشترك لطموحات جميع أفراد المقاومة.

وتزداد أهمية وحدة وتماسك صفوف المقاومة عند تعرضها لإجراءات مضادة من طرف السلطة. إذ تستطيع روح التضامن التخفيف من التأثيرات السلبية لتلك الإجراءات على نشطاء المقاومة وقيادتها وجمهورها.

وبطبيعة الحال فلا بد من بذل جهود مضنية للوصول إلى هذه الوحدة وصيانتها في جميع مراحل نشاط المقاومة المدنية. ولا بد من بذل أقصى ما يمكن لإحباط المحاولات التي يقوم بها العدو لتفتيت هذه الوحدة أو إضعافها. وبالمقابل يتعين أن تعمل المقاومة بدأب على اكتشاف التناقضات والتباينات الداخلية في جبهة العدو وقاعدته الاجتماعية والعمل على استغلالها لشق صفوفه وإضعاف تماسكه.

* * *

المراجع

أبو شاور، رشاد، آه يا بيروت: يوميات الحصار، دار صلامبو للنشر، تونس، ١٩٨٣.

تونغ، ماوتسي، قضايا الإستراتيجية في الحرب الثورية، المؤلفات المختارة، المجلد الأول، دار النشر باللغات الأجنبية، بكين، ١٩٦٨.

حربي، محمد، جبهة التحرير الوطني: الأسطورة والواقع، دار الكلمة/ مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٣.

حيدر، خليل علي، مستقبل الحركة الدينية، دراسات الوطن، الكويت، ١٩٨٥.

زكريا، فؤاد، الصحوة الإسلامية في ميزان العقل، دار الفكر المعاصر، القاهرة، ١٩٨٧.

عبد الجبار، فالح، المادية والفكر الديني المعاصر، مركز الأبحاث والدراسات الإشتراكية في العالم العربي، ١٩٨٥.

مروة، حسين، دراسات نقدية في ضوء المنهج الواقعي، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٦.

Al - banna, S. J., «The Defence of Beirut: Report from the Front - line», *Race and Class,* Vol. XXIV, No. 4, 1983.

Antola, E., «Communists, Unilateralists, Ritualists: An Anatomy of War Against Peace Movements in Western Europe», in Ch. F. Alger and J. Balazs, (eds), *Conflict and Crises of International Order: New Tasks for Peace research*, Budapest, 1985.

Bergfeldt, L., «Civilmotstånd: En begreppsorientering och några förslag», in SOU, 1984: 10, *Kompletterande motstandsformer,* Stockholm, 1984.

Blau, P. M., «Parameters of Social structure», in P. M. Blau, (ed.),*Approaches to the Study of Social Structure* Open Books, London, 1976.

Boserup, A., and Mack, A., *IKKe - Vold som national forsvar,* Spektrum, Copenhagen, 1971.

Boulding, K. E., «The Role of Conflict in the Dynamics of Society», *Current Research on Peace and Violence,* Vol. IX, No. 3, 1986.

Bulkeley, R.I.P., «Vegetius Vindicatus? Giving an Old Hypothesis a Fair Break», *Current Research on Peace an Violence,* Vol. VI, No. 4, 1983.

Clarke, T., and Clements, L., *Trade Unions Under Capitalism,* Harvester Press, London, 1978.

Coser, L. A., «Social Structure and Social Change», in P. M. Blau, (ed.),*Approaches to the Study of Social Structure,* Open Books, London, 1976.

Cox, O., *Caste, Class and Race,* Monthly Review Books, N. Y., 1959 Debray, R., «Latin America: The Long March», *New Left Review,* No. 33, 1965.

------,*A Critique of Arms,* Penguin Books, London, 1977.

Earle, E. M., (ed.), *Makers of Modern Strategy,* Princeton University Press, Princeton, 1973.

Ebert, T., *Gewaltfreier Aufstand. Alternative zum Bürgerkrieg,* Fischer Bücherei, Frankfurt and Hamburg. 1971.

Galtung, J., «Twenty - Five Years of Peace Research: Ten Challenges and Some responses», *Journal of Peace Research,* Vo. 22. No. 2, 1985.

Gandhi, M. K., *Non - Violent Resistance,* Schocken Books, N. Y., 1967.

------,*An Autobiography,* Penguin Books, 1985.

Gerassi, J. (ed.), *Venceremos - The Speeches and Writings of Ernest Che Guevara,* Widenfeld and Nicholson, London, 1968.

Gregg, R. B., *The Power of Nonviolence,* Schocken Books, N. Y., 1966

Gunn, R., «Marxism and Ideas of Power and Participation», in J. Bloomfield, (ed.) *Class, Hegemony and Party,* Lawrence and Wishart, London, 1977.

Halvi, I., and Kaldor, M., «The PLO and the European Peace Movement», *MERIP - Middle East Report,* n° . 143, 1986.

Hanafi, H., «The Dialectics of Violence and Non - Violence», A Paper Presented at The Conference on Nonviolent Political Struggle», Arab Thought Forum, Amman, 1986.

Hobsbaum, E., «Karl Marx's Contribution to Histriography», in R. Blackburn, (ed.), *Ideology in Social Science,* Vintage Books, London, 1973.

Howard, M.,*The Causes of Wars,* Conterpoint, London, 1985.

Hyman, R., *Strikes,* Fontana, London, 1978.

Jahn, E., «Prospects and Impasses of The New Peace Movement», Ch. F. Alger and J. Balazs

(eds), *Conflict and Crises of International Order: New Tasks for Peace Movement,* Budapest, 1985.

Kemp, A., «Images of the Peace Field: An International Survey», *Journal of Peace Research,* Vol. 22, No. 2, 1985.

Lakey, G., *Strategy for a Living Revolution,* Freeman, San Fransisco, 1973.

Leghoın, L., and Parker, K., *Woman's Worth: Sexual Economics and the World of Women,* Routledge and Kegan, London, 1981.

Lenin, V. I., «Lessons of the Revolution», *Collected Works,* Vol. XVI, Lawrence and Wishart, London, 1963.

------, «Lectures on the 1905 Revolution», *Collected Works,* Vol. XXIII, Lawrence and Wishart, London, 1964.

------, *What is to be Done,* Progress Publishers, Moscow, 1964.

------, «'Left - Wing' Communism, An Infantile Disorder», *Selected Works,* Lawrence and Wishart, London, 1969.

Lichtheim, G., *A Short History of Socialism,* Fontana and Collins, London, 1978.

Liddle Hart, B., *Strategy: The Indirect Approach,* FAber and Faber, London, 1954.

Lipset, S. M., «Social Structure and Social Change», in P. M. Blau, (ed.), *Approaches to the Study of Social Structure,* Open Books, London, 1976.

------, (etal), «Democracy and Oligarchy in Trade Unions», in W. E. J. Mc Carthy, (ed.), *Trade Unions,* Penguin Books, London, 1978.

Lopez, G. A., A University Peace Studies Curriculum for the 1990», *Journal of Peace Research,* Vol. 22, No. 2, 1985.

Maciel, C. R., «An Over - Review of the Non - Violent Movement in Latin America», A Paper Presented at the Conference on Nonviolent Political Struggle, Arab Thought Forum, Amman, 1986.

Majola, S., «Nation and Class in South African Revolution», *The African Communist,* No. 105, 1986.

Mdlalose, T., «The Place of the Church in Our Liberation Stuggle», *The African Communist,* No. 104, 1986.

Nehru, J., *Towards Freedom: The Autobiography of Jawaharlal Nerhu,* John Day Co., N. Y., 1942.

Norris, C., «Non - Violent Studies Towards Freedom: Dr. Martin Luther King, Jr.'s Civil Rights Campaign for Blacks in America» A Paper Presented at the 11 th general Conference of the International Peace Research Association, IPRA, University of Sussex England, 1986.

Paret, P., *Clausewitz and the State - The Man, His Theories, and His Times,* Princeton University Press, Princeton, 1985.

Robert, J. M., *The Pelican History of the World,* Penguin Books, London, 1980.

Roberts, A., *Total försvar och Civilmotstånd,* Folkoch Forsvar, Stockholm, 1972.

------, *Civilmotståndets Teknik,* Folk och Forsvar, Stockholm, 1976.

Satha - Anand, C., «Exploring Myths on Nonviolence», a Paper Presented at the conference on nonviolent Political Struggle, Arab Thought Forum, Amman, 1986.

Scruton, R., *A Dictionary of Political Thought,* Pan Reference, London, 1983.

Sharp, G., *The Politics of Nonviolent Action,* Porter Sargent Publishers, Boston, 1973.

------, *Gandhi as a Political Strategist,* Porter Sargent Publishers, Boston, 1979.

------, *Making the Abolition of War a Realistic Goal,* Instıtute of World Order, N. Y., 1980.

------, «The Role of Power in Nonviolent Struggle», a Paper Presented at the conference on nonviolent Political Struggle, The Arab Thought Forum, Amman, 1986.

SOU: 1984: 10, *Kompletterande Motståndsformer,* Stockholm, 1984.

Therborn, G., *What the Ruling Class Do When It Rules,* New Left Review Books, London, 1978.

Tiedtke, S., «Al ternative Military Defence Strategies as a Component of Detente and Ostpolitik», *Bullitin of Peace Proposals,* Vol. 15, No. 1, 1984.

Tilly, C., *From Mobilization to Revolution,* Addison Wesley, Reading, 1978.

Timerman, J., *The Longest War,* Picador, London, 1982.

Tzu, S., *The Art of War,* Hodder and Stoughton, London, 1985.

Vander Zanden, J. W., «The Non - Violent Resistance Movement Against Segregation», in B. McLaughlin, (ed.), *Studies in Social Movements,* The Free Press, N. Y., 1969.

Vogt, R., Civil Power or Military Union? The European Community: A State in The Making», G. Geeraerts, (ed.), *Possiblities of Civilian Defence in Western Europe,* Swets and Zeitlinger, Amsterdam, 1977.

Wallace, A. F. C., «Revitalization Movements», in B. McLaughlin, (ed.), *Studies in Social Movements,* The Free Press, N.Y., 1969.

Wiberg, H., «J.P.R. 1964 - 80 What we Learnt About Peace», *Journal of Peace Research,* Vol. 18, No. 2, 1981.

Wittig, H - G., and Epple, R., «Survey on the Discussion of Civilian Defence in Switzerland», in G. Geeraerts, (ed.), Possibilities *of Civilian Defence in Western Europe,* Swets and Zietlinger, Amsterdam 1977.



■ يسعى هذا الكتاب إلى مناقشة ظاهرة «العمل الجماهيري» وأشكال استخدامها كأداةٍ نضالية من أجل التغيير. وضمن هذا الاطار فهو لا يدعو إلى التمعن في الإمكانات الهائلة الكامنة في مختلف أشكال العمل الجماهيري بهدف السعي للاستفادة منها في النضال متعدد الأشكال الذي تخوضه حركة التحرر الوطني العربية من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي والسلم.

■ وفي مناقشته لإشكالية العنف واللاعنف يعتبر المؤلف أن المفاضلة بينهما عمل سفسطائي لا جدوى منه ما لم يكن مبنياً على تحليل دقيق لكل وضع مطلوب تغييره وللمعطيات الخاصة به وبأطرافه والخيارات المتاحة لها. ففي وضع تاريخي معين يكون العنف، بأشكاله، هو الخيار الوحيد المتاح أمام قوى التحرر الوطني والتغيير الاجتماعي. بينما يكون العنف، نفسه، في ظرف تاريخي آخر خياراً غير عقلاني، بل وسبيلاً للتدمير الذاتي.

■ ينطلق المؤلف من عرض للمدارس المختلفة في حقل نظرية النزاع وأبحاث السلم ليعرض عدداً من التجارب التاريخية لاستخدام العمل الجماهيري بما في ذلك النضال الهندي من أجل الاستقلال. ونضال حركة الحقوق المدنية للسود الاميركيين، والمقاومة المستمرة لنظام التميز العنصري في جنوب أفريقيا. ويتناول الكاتب نماذج من تجارب المقاومة المدنية في المنطقة العربية، بما في ذلك نجاح الحركة الجماهيرية في السودان في إسقاط الحكم العسكري مرتين (١٩٦٤ و١٩٨٤)، ودور الحركة الجماهيرية في النضال ضد الاحتلال الإسرائيلي في لبنان وفلسطين.

■ والكتاب يعرض المؤثرات الفكرية المختلفة التي أسهمت في اعطاء العمل الجماهيري مضامينه الراهنة، ومن بينها: فلسفة اللاعنف كما طورها غاندي ومارتن لوثركنغ، وتجارب النضال المطلبي للطبقة العاملة، وانعكاسات نمو الحركة العالمية المناهضة لسباق التسلح. ويناقش الكتاب عدداً من الأطروحات السائدة في مجال البحث العلمي حول العمل الجماهيري وحول المقاومة المدنية وخاصة فيما يتعلق بالمبادىء الاستراتيجية، والتكتيك، ومستلزمات بدء مقاومة مدنية وشروط استمرارها وانتصارها.

مؤسسة الأبحاث العربية ش.م.م.
ص.ب: ٥٠٥٧ - ١٣ (شوران) بيروت - لبنان